فلسطين
ملف التنمية البشرية
١٩٩٦-١٩٩٧

فلسـطين

ملـف التنمـية البشـرية

لعـام 1996

فلسـطين

ملـف التنمـية البشـرية

1996

ملف التنمية البشرية [فلسطين 1996] – (الملف) هو من إنتاج مشروع التنمية البشرية المستدامة (المشروع) . وهو مشروع فلسطيني مستقل.

بدأ العمل في إنتاج الملف في 4 نيسان/إبريل 1996 وانتهى العمل به في 31 آذار/مارس 1997، أي قبل الموعد المحدد لإتمام إنتاجه بأيام.

والملف هو حصيلة جهد وفكر جماعيين شاركت فيهما مؤسسات فلسطينية رسمية وأهلية وفلسطينيون من ذوي الخبرة ومن المهتمين.

يبين الملف الأسباب التي دعت إلى تجنب إنتاج تقرير في المرحلة الأولى والاكتفاء بإنتاج ملف يكشف عن العوائق التي تقف أمام الأداء العام في فلسطين وعن الفجوة التي تعترض طريقه علىالصعيدين الرسمي والأهلي وعن العلاقة بينهما. والنية متوفرة، بطبيعة الحال، للتحول إلى إنتاج تقرير حول التنمية البشرية بدل الاستمرار في إنتاج ملف عنها.

عززت تجربة إنتاج الملف آلية "عمل الفريق" على الصعيد الفلسطيني، وهي بهذا المعنى وفرت خبرة فلسطينية جماعية للفريق المكلف بإنتاج الملف وكذلك للأطراف الأخرى التي شاركت في النقاش وفي عملية استبطان مفهوم التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني.

تمثل الآراء الواردة في الملف جماع اجتهادات وآراء الذين شاركوا في إنتاجه مباشرة، أو أولئك الذين شاركوا في إنتاجه بطريق غير مباشر، ولكنها لا تمثل بالضرورة رأي أي من المشاركين بشكل فردي، سواء كان المشارك جهة رسمية أو أهلية أو كان جماعة أو فردا. وهو بطبيعة الحال لا يمثل بالضرورة وجهة نظر جامعة بير زيت التي استضافت المشروع ولا وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قدم الدعم المادي والمعنوي لإنتاج الملف.

ملف التنمية البشرية
فلسطين 1996
تنشره جامعة بير زيت
لحساب مشروع التنمية البشرية

© حقوق الطبع محفوظة (1997) للمشروع

تقديم

د. نبيل شعث

وزير التخطيط والتعاون الدولي

شكر

باسمي وباسم فريق البحث أتوجه بالشكر إلى السيد الرئيس ياسر عرفات لتكرمه بافتتاح ورشة التنمية البشرية الأولى في السادس من شباط/فبراير 1995 وشملها برعايته. وكان حرص سيادته على اختيار التنمية البشرية كمدخل للتنمية في بلادنا مشجعاً لفريق البحث على إنتاج أول ملف حول وضعها في فلسطين.

وبمناسبة الفراغ من إعداد الملف أرى لزاماً علي التوجه بالشكر لكل من ساهم بالرأي وبالفعل في توجيه عمل الفريق ودعمه، وأخص بالذكر السيد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني والسادة الأعضاء والوزراء وكبار الموظفين في مؤسسات السلطة.

ومن الواجب أيضا تقديم الشكر والامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه المعنوي والمادي للمشروع، ولجامعة بير زيت لتوفيرها التسهيلات المكتبية ورعايتها للمشروع وكذلك لنقابة المهندسين/مركز القدس لاستضافتها المشروع في أيامه الأولى.

وغني عن القول بأن الملف هو نتاج العقول الفلسطينية التي شاركت في الدراسة والمناقشة سواء كان ذلك في اللجنة الوزارية أو اللجنة الفنية الاستشارية وفي ورشات العمل، وكذلك نتاج العقول التي قدمت المشورة أو أعدت البحوث في مواضيع الملف، أو شاركت بالرأي أو بالمراجعة أو بالتحرير، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً الجامعات الفلسطينية. فقد أسهمت عن طريق الباحثين فيها، وبتوفير المادة العلمية و باستضافتها بعض ورش العمل، وبالتشجيع الذي وفرته للمشروع إسهاما هاما.

وعلى الصعيد الأهلي لا بد من التنويه بمشاركة الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية في إنتاج الملف وجهودها من أجل استبطان التنمية البشرية كمفهوم في المجتمع الفلسطيني، فقد أكسبت اللقاءات التي جرت معها الملف عمقا نوعيا.

ولا يفوتني أن أشيد بالدور الخاص الذي قام به الجهازان البحثي والإداري للمشروع، من جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها، وإخراج كل ذلك بالمضمون وبالشكل الذي وصل إليه الملف.

رئيس الفريق

إبراهيم الدقاق

ملف التنمية البشرية – فلسطين 1996

إعداد

إبراهيم الدقاق — **رئيس الفريق**

نادر عزت سعيد — **نائب رئيس الفريق**

الفريق المشارك

أعضاء اللجان والمستشارون والمراجعون

اللجنة الفنية الاستشارية –الضفة الغربية

جميل هلال– مركز البحوث الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية

رمزي ريحان – جامعة بير زيت

عمر عبد الرازق– جامعة النجاح الوطنية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية

ليزا تراكي – جامعة بير زيت / برنامج دراسات المرأة

ماجد أبو شرخ – كلية الخليل التكنولوجية

محمد غضية – وزارة التخطيط والتعاون الدولي (منسق اللجنة الوزارية)

وفاء بشناق – جمعية دار اليتيم العربي

داود استنبولي – اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية

مصطفى البرغوثي – الإغاثة الطبية والبرنامج الإعلامي للتطوير الصحي

باسم زبيدي – جامعة النجاح الوطنية

جاد إسحاق – مؤسسة الأبحاث التطبيقية (أريج)

محمود الجعفري– جامعة القدس

اللجنة الفنية الاستشارية – قطاع غزة

رولا اسكندر – المركز الوطني للإدارة

صلاح عبد الشافي – مركز موارد التنمية

فتحي صبح – جامعة الأزهر

محفوظ عثمان – وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين

محمد السمهوري – جامعة الأزهر

محمد العايدي – وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

أحمد سعيد دحلان – المركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة والبيئة

اعتماد مهنا – صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة

راجي الصوراني – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

سامي أبو ظريفة – باحث في التنمية

عمر شعبان – وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

غازي الصوراني – باحث في التنمية

فواز أبو سته – جامعة الأزهر

مازن العجلة – باحث في التنمية

محمد النيرب – الجامعة الإسلامية

يوسف أبو صفية – عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

يوسف البحيص – جامعة الأزهر

إيمان الوزير – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – غزة

ملاحظة: رتبت أسماء الأعضاء أبجديا في مجموعات وحسب عدد الجلسات التي حضروها

اللجنة الوزارية

وزارة الاقتصاد والتجارة
وزارة الإسكان
وزارة الأوقاف
وزارة البريد والاتصالات
وزارة التخطيط والتعاون الدول (المنسق)
وزارة التربية والتعليم
وزارة الثقافة
وزارة الحكم المحلي
وزارة الزراعة
وزارة السياحة
وزارة الشباب والرياضة
وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة الصحة
وزارة الصناعة
وزارة العدل
وزارة العمل
وزارة المالية
وزارة النقل والمواصلات

مستشارون ومراجعون

ابتسام أبو دحو – جامعة ملبورن و وزارة التربية والتعليم
إصلاح جاد –جامعة بير زيت / برنامج دراسات المرأة
جميلة أبو دحو – مركز الندى لصحة المرأة والطفل
خليل محشي – وزارة التربية والتعليم
ربحي أبو الحاج – باحث اقتصادي
ريتا جقمان – جامعة بير زيت / برنامج صحة المجتمع
سليم تماري – جامعة بير زيت ومؤسسة الدراسات المقدسية
عمر عبد الرازق– جامعة النجاح الوطنية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية
غانية ملحيس – المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية

سامي الكيلاني – تحرير الملف
سفيان مشعشع – منسق مشروع ملف التنمية البشرية في فلسطين – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الطاقم المكتبي

إدارة

مديرة المكتب: نوران نصيف العطشان
ممثل المشروع في قطاع غزة: محسن أبو رمضان
أعمال السكرتارية: روان الجيطان

باحثون

باحث: أيمن عبد المجيد
مساعد بحث: عماد ميالة
مساعد بحث: وليد البدوي

المحتويـــات

تقديم

شكر وتقدير

الفريق المشارك

القسم الأول: الإطار العام للتنمية البشرية في فلسطين

الفصل الأول: خلفية نظرية ومنهجية

مفهوم التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية

الملف الفلسطيني

المشكلات التي تواجه البحث

مفهوم التنمية في فلسطين

قياس التنمية البشرية في فلسطين

منهجية إنتاج الملف

الفصل الثاني: البيئة التنموية في فلسطين

الواقع السكاني

المصادر الطبيعية

المبادرات التنموية في فلسطين

الصلاحيات التي توفرها اتفاقية إعلان المبادئ للسلطة الوطنية الفلسطينية

تحديات المرحلة الانتقالية

نشوء منظور التنمية الفلسطيني

القسم الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية

التبعية الاقتصادية

المساعدات الدولية

العمالة والتوظيف

القطاعات الاقتصادية

الدخل

الفقر

الفصل الثاني: مؤشرات الوضع التعليمي

رياض الأطفال

التعليم المدرسي

الجهات المشرفة على التعليم المدرسي

الطلبة

المعلمون

البنية التحتية

المناهج والأساليب التربوية

التعليم ما بعد المدرسة

الفصل الثالث: مؤشرات الحالة الصحية

الأوضاع الصحية

وفيات الأطفال

العمر المتوقع عند الميلاد

صحة المرأة

الأمراض المعدية السارية

الوضع الغذائي

الجهاز الصحي

التأمين الصحي

الرعاية الصحية الأولية

الكفاية السريرية

الفصل الرابع: مؤشرات مكملة

مؤشرات البنية

المؤشرات البيئية

الإسكان

المؤشرات الإنسانية

مؤشرات الحالة الثقافية

المشاركة الشعبية

الحريات المدنية والسياسية

مجموعات وقضايا حيوية

النساء

اللاجئون

الأطفال

العمال

الأسرى والمحررون

المعاقون

المسنون

القسم الثالث: مستقبل التنمية البشرية في فلسطين

الفصل الأول: عناصر البيئة التنموية المستقبلية

المناخ العام
المحددات الدولية
المحددات الإقليمية
العلاقة بين السلطة والمجتمع
المأسسة
السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية
المأسسة الإدارية والتدريب

الفصل الثاني: نظرة مستقبلية لمؤشرات التنمية البشرية

مؤشرات دليل التنمية البشرية
الوضع الاقتصادي
التعليم
الوضع الصحي
مؤشرات أخرى
حقوق الإنسان وقضية المشاركة
المنظمات الأهلية
تأصيل وتطوير البحوث
إجمال عام

القسم الرابع: ملاحق

مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين
طريقة حساب دليل التنمية البشرية
نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول قضايا متعلقة بالتنمية البشرية
نتائج استطلاع لآراء المقدسيين حول قضايا تتعلق بمدينة القدس
خارطة اتفاقية أوسلو
التوسع الاستيطاني في مدينة القدس وحولها
تعريف المصطلحات
المراجع العربية
المراجع الإنجليزية

فهرس الأطر

1-1 تعريف الفقر
2-1 دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية
3-1 جغرافية الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين)
4-1 القدس
5-1 من توصيات ندوة مصادر تمويل في الاراضي المحتلة 1986
6-1 مقدمة التوصيات النهائية لمؤتمر التنمية من أجل الصمود 1982
7-1 السيطرة الإسرائيلية على شركة كهرباء محافظة القدس
8-1 عملية التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي والاتفاقات الناتجة عنه
9-1 وجهات نظر إسرائيلية حول السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة من الناحية القانونية
10-1 المشكلات التي تواجه عملية التنمية في ظل السلطة
1-2 عوامل عمقت انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للعوامل الخارجية
2-2 الإغلاق الإسرائيلي لفلسطين
3-2 المساعدات الدولية
4-2 معدلات الإنفاق والاستهلاك
5-2 مؤشرات تجميعية للعام 1997/1996
6-2 معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة
7-2 فجوة تعليمية في محافظة الخليل
8-2 التعليم المهني
9-2 التعليم في مدينة القدس (1995-1996)
10-2 تحسينات ضرورية في البنية التحتية
11-2 الانتخابات الطلابية تقليد جامعي
12-2 الحصار الإسرائيلي والأوضاع الصحية
13-2 تنظيم الأسرة والتخطيط السكاني
14-2 واقع الأمن الغذائي في فلسطين
15-2 المناطق الصناعية الحدودية
16-2 شكاوى فلسطينية واسرائيلية متبادلة حول التلوث البيئي
17-2 العمل التعاوني
18-2 انتخابات المجلس التشريعي
19-2 اعتقالات سياسية وتعذيب في السجون الفلسطينية
20-2 النساء والعمل
21-2 اللاجئ الفلسطيني والمجتمع الدولي
22-2 حول دور الوكالة في فلسطين
23-2 مراجعات الأطفال للمستشفيات
24-2 مقتطفات من اتفاقية حقوق الطفل
25-2 تمييز مضاعف ضد العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية
26-2 مواقع العمل تنقصها مستلزمات الوقاية والسلامة للعمال
27-2 المحكمة العليا في إسرائيل تسمح بالتعذيب
28-2 الحبس الإداري
1-3 إعلان الحق في التنمية
2-3 الدول المانحة والبنك الدولي والتنمية في فلسطين

3-3 إصدار القوانين في فلسطين
4-3 وجهات نظر فلسطينية تتعلق بالديمقراطية
5-3 المجلس التشريعي الفلسطيني والسياسة الأمنية
6-3 قرار صادر عن محكمة العدل العليا (96/25) بحق طلبة جامعة بير زيت الموقوفين في سجن رام الله
7-3 عملية اتخاذ القرار
8-3 الفساد ومعالجته
9-3 الأداء الحكومي
10-3 السلطة الفلسطينية والديون الخارجية
11-3 تقييم الفلسطينيين لواقعهم الاقتصادي
12-3 المخزون التربوي في فلسطين
13-3 حقوق الإنسان والرأي العام
14-3 من تصريحات الرئيس ياسر عرفات حول حقوق الإنسان والحريات
15-3 المجلس التشريعي يطالب بضمان الحريات

فهرس الجداول

1-1 صفات سكانية مختارة
2-1 كميات الاستخراج الحالي من المياه الجوفية كما جاءت في اتفاقية أوسلو
3-1 إجمالي أطوال الطرق
4-1 توزيع استهلاك مصادر الطاقة
1-2 العجز في الميزان التجاري، (1970 - 1991)
2-2 معدلات التضخم في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، (1971 - 1991)
3-2 الاغلاقات الإسرائيلية لفلسطين حسب السنة وعدد أيام الإغلاق
4-2 مجموع الخسائر المباشرة الناتجة عن الإغلاق الإسرائيلي لفلسطين، 1996
5-2 توزيع المساعدات حسب مجال الصرف، (1994 - 1996)
6-2 النسبة المئوية لمعدل توزيع العاملين حسب عدة مؤشرات، (1995-1996).
7-2 البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة - نظرة مقارنة (كانون أول 1994 -كانون أول 1996)
8-2 مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة
9-2 نسبة الفقر في فلسطين: تباينات قائمه على تعدد الافتراضات
10-2 تقييم سكان القدس لأوضاعهم المعيشية
11-2 معدل توزيع وإنفاق الأسرة الشهري حسب مجموعات الإنفاق والمنطقة الجغرافية والتجمع السكاني (1996)
12-2 برامج غير حكومية لمساعدة الفقراء، (1995)
13-2 توزيع رياض الأطفال والشعب والطلبة والمعلمين، 1996/1995
14-2 معدلات التسرب للذكور والإناث
15-2 توفر الخدمات الرئيسية في المدارس (بما فيها رياض الأطفال) 1995-1996
16-2 إحصاءات وفيات الرضع حسب السنة والمصدر
17-2 العمر المتوقع عند الميلاد
18-2 معدلات الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة والتعليم للأم
19-2 نسبة الأطفال الذين تلقوا مطاعيم محددة حسب العمر والمنطقة 1996
20-2 معدلات انتشار الأمراض السارية بين اللاجئين1993
21-2 تكرار أعراض الضيق في فلسطين بالمقارنة مع النرويج
22-2 النسبة المئوية للأطفال الذين تم تصنيفهم على اعتبار أن لديهم سوء تغذية طبقاً للأرقام القياسية الأنثروبومترية
23-2 توزيع العاملين في القطاع الصحي حسب المهنة الرئيسية والسلطة المشرفة .1993
24-2 مؤشرات بيئية مختارة
25-2 توزيع الأسر الفلسطينية حسب ملكية المسكن والمنطقة ، 1995
26-2 توزيع الأسر حسب معدلات الازدحام في المسكن والمنطقة ، 1995
27-2 المراكز النسوية والشبابية التي تمارس نشاطات ثقافية، 1995
28-2 المكتبات في فلسطين حسب الهدف والمنطقة، 1995
29-2 الجهات المبادرة لتنظيم الندوات، (1993- أواسط 1996)
30-2 مشاركة المجتمع الأهلي في مجالات التعليم والصحة
31-2 النسبة المئوية للفلسطينيين الذين يصفون أنفسهم بالنشاط في مجالات الحياة المختلفة
32-2 ملخص لبعض انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني، (1987-1996)
33-2 اللاجئون الفلسطينيون - مؤشرات مختارة، 1995

34-2 توزيع بيوت المسنين حسب المناطق الجغرافية، 1995
1-3 تقييم الفلسطينيين لظروفهم الاقتصادية

فهرس الأشكال

2-1 نسبة الواردات من الناتج القومي الإجمال، (1971 - 1991)
2-2 نسبة الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، (1971 - 1991)
2-3 نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي، (1968-1996)
2-4 مساعدات الدول المانحة من حيث التعهد والالتزام والصرف، (1994 - 1996)
2-5 توزيع المساعدات الفعلية حسب القطاع، (1994-1996)
2-6 التوزيع النسبي للمساعدات الدولية حسب القطاعات المختلفة، (تشرين أول 1993- أيلول 1996)
2-7 نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، (1991 - 1994)
2-8 مساحة البناء المرخصة من قبل بلديات نابلس، رام الله، البيرة ، الخليل، (1991-1995)
2-9 نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ومن الناتج المحلي الحقيقي، (1992 - 1996)
2-10 معدلات النمو السكانية بالمقارنة مع معدلات التغير في قيمة الناتج القومي الإجمالي، (1972 -1996)
2-11 المصدر الرئيسي للدخل للأسر الفلسطينية ، 1996
2-12 المصدر الرئيسي للدخل حسب التجمع السكاني، 1996
2-13 مستويات المعيشة حسب المنطقة الجغرافية، 1996
2-14 مستويات المعيشة حسب التجمع السكاني، 1996
2-15 معدل إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري حسب المنطقة الجغرافية والتجمع السكاني
2-16 توزيع الأسر المستفيدة من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية، 1995
2-17 مستويات المعيشة حسب عدد أفراد الأسرة، 1996
2-18 مشاركة القطاعات المختلفة في التعليم كنسبة من المجموع العام للطلبة، (1995-1996)
2-19 المدارس حسب الجهة المشرفة والمنطقة، (1995-1996)
2-20 نسبة الالتحاق في التعليم المدرسي حسب الجنس، (1995-1996)
2-21 القدرة على الكتابة حسب المنطقة والجنس، 1993
2-22 عدد الطلبة لكل معلم حسب القطاع والجنس، (1995-1996)
2-23 الهيئات التعليمية حسب الجنس في القطاعات التعليمية المختلفة، (1995-1996)
2-24 عدد الطلبة لكل شعبة حسب القطاع، (1995-1996)
2-25 الطلبة في الجامعات حسب الجنس والتخصص، (1995-1996)
2-26 العاملون في التدريس الجامعي موزعون حسب المؤهلات العلمية ، (1995-1996)
2-27 معدلات الخصوبة – مقارنة مع دول عربية مجاورة، 1995
2-28 معدلات المواليد الخام في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة (سنوات مختارة)
2-29 نسبة النساء اللاجئات اللواتي وضعن قبل مرور 18 شهرا على الولادة السابقة، 1994
2-30 معدلات الوفيات النفاسية، 1995
2-31 نسبة الإنجاب في المستشفيات أو المراكز الطبية ، (1970 - 1990)
2-32 العيادات الصحية حسب الجهة المشرفة عليها، 1995
2- 33 نسبة الأسرّة لكل ألف شخص حسب المنطقة
3-1 النسبة المئوية للفلسطينيين الذين يؤيدون أن يكون المجلس التشريعي هو السلطة العليا وأولئك الذين يؤيدون حق المعارضة في الوجود والتعبير
3-2 لمن يجب أن تكون القرارات الحاسمة؟

القسم الأول

الإطار العام للتنمية البشرية في فلسطين

الفصل الأول: خلفية نظرية ومنهجية

الفصل الثاني: البيئة التنموية في فلسطين

الفصل الأول

خلفية نظرية ومنهجية

مقدمه

مفهوم التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية

الملف الفلسطيني

المشكلات التي تواجه البحث

الوضع السياسي العام

مشكلة القدس

البيانات

مفهوم التنمية البشرية في فلسطين

استلاب التنمية

قياس التنمية البشرية في فلسطين

منهجية إعداد الملف

مقدمه

تميزت التجربة الفلسطينية في القرن العشرين بالسعي المستمر للتخلص من الكوابح المفروضة عليها. ومنذ العام 1948، عاش الفلسطينيون في حالة من التشتت والتشرذم نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم مما أدى إلى تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لإحداث تنمية تستجيب لحاجات المجتمع الفلسطيني نفسه، وإلى حرمان الفلسطينيين من القدرة الحقيقية على المبادرة الذاتية وإحداث التغيير اللازم لتحقيق حقوقهم الأساسية المتمثلة في تقرير المصير وفي التنمية.

أما في الوقت الحاضر فيمر المجتمع الفلسطيني في مرحلة (المرحلة الانتقالية) يسعى إلى عبورها للوصول إلى وضع مستقر يكون فيه الإنسان الفلسطيني محور عملية التنمية وصانعها. ويتم هذا في الوقت الذي ما تزال الضفة الغربية[1] وقطاع غزة (فلسطين) تعاني فيه من كوابح أساسية تعيق نموها. فما زالت الأراضي الفلسطينية خاضعة للاحتلال (باستثناء المناطق التي انسحب منها)، ومازالت المصادر الطبيعية والبشرية الفلسطينية مقيدة باستمرار الاحتلال وبالاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية التي أبرمت في واشنطن والقاهرة وباريس وطابا.

تستدعي إدارة المرحلة الانتقالية والتخطيط لها بنجاح ضبط الأداء التنموي وتوجيهه لخدمة الإنسان الفلسطيني بنجاعة تجمع ما بين العمل ضمن القيود المذكورة واستمرار العمل في سبيل بناء الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال رصد الواقع والجمع الدقيق للبيانات المتعلقة بقطاعات الحياة المختلفة وتحليل هذه البيانات بتأن وعمق. ويشمل ذلك، أيضاً، التعرف على أداء المجتمع الفلسطيني قبل نشوء السلطة الفلسطينية (السلطة) وأدائه بعد قيامها، وأداء السلطة نفسها وتأثير العوامل الخارجية على محصلة أدائيهما.

مفهوم التنمية البشرية

بدىء باستخدام مصطلح التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منذ العام 1990، وفي العام 1993 أضيفت صفة "المستدامة" إلى المصطلح للتدليل على أهمية استدامة التنمية.

يقوم هذا المفهوم على إدراك أهمية التنمية وشمولها لجميع مناحي الحياة، وعلى تكامل المنظور التنموي حول حق الإنسان في تنمية تحمل صفة الاستدامة على قاعدة المساواة والعدالة، وعلى ضرورة صوغ استراتيجيات تنموية تبدأ بالإنسان وتنتهي به. ويركز المفهوم على تكوين قدرات الإنسان وبنائها وتعزيزها. ويركز أيضا، على أهمية مشاركة الإنسان الفاعلة في عملية التنمية، وعلى ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة تضمن استمرارها والتوزيع العادل لثمارها وذلك خدمة لحقوقه ولمصالحه في الحاضر، ولحقوق ومصالح الأجيال القادمة.

تشمل حقوق الإنسان مكونات الحياة الكريمة، ومن هذه المكونات:

- العيش حياة طويلة وصحيحة وصحية ومنتجة.
- إتاحة المعرفة (التعليم) والحصول عليها.
- إتاحة الوصول إلى الموارد الضرورية بحرية وإتاحة استخدامها استخداما أمثل.
- توفير حرية التعبير والإبداع في ظل حماية كاملة للحقوق المتعلقة بهما.
- مشاركة الفرد للجماعة والعيش معها بطمأنينة.
- توفير بيئة صحيحه.
- استدامة التنمية.

[1] الضفة الغربية بما فيها القدس العربية حسب تعريف الأمم المتحدة لها. سيتم استخدام "الضفة الغربية" للتعبير عن جميع محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس العربية ، أما في حالة عدم شمول البيانات للقدس العربية فسيتم استخدام التعبير " باقي الضفة الغربية "كما هو مستخدم في منشورات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ومؤسسات أخرى.

دليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI)

تقاس التنمية البشرية بمتوسط قومي يعرف بدليل التنمية البشرية، يتكون هذا الدليل من ثلاثة عناصر هي: **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والعمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل التحصيل التعليمي**. ويجري تعزيز الدليل باللجوء إلى مجموعة مؤشرات تلخص المنجزات في مجالات أخرى لها علاقة بحياة الإنسان وذلك من أجل رسم صورة الواقع في سكونه وفي حركته.

رغم أهمية التطور الذي تحقق بإنتاج دليل التنمية البشرية وبتبنيه، إلاّ أنه في رأي منتجيه ومستخدميه، مازال قاصراً، على المستوى العام، عن بلوغ الهدف المرجو. فهو يعاني، كمقياس، من مشكلات عديدة. ويأتي في مقدمة هذه المشكلات عجزه عن الإفصاح بشكل كاف عن الطبيعة النوعية لما يقيسه باعتباره مقياسا كميا فقط، وغياب الإجماع حول تساوي الأوزان المعطاة لكل من عناصره المكونة. إضافة إلى عدم استجابته لقياس عناصر نوعية أخرى كالحريات السياسية وحقوق الإنسان وبعض العناصر التي ترسم خصوصيات المجتمعات الإنسانية والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التنمية البشرية. ورغم هذه العيوب يبقى الدليل، بالنسبة للكثير من المنظمات الدولية ومن الخبراء، مؤشراً مناسباً لتحديد استخدامات الموارد وتقييم المشروعات.

الملف الفلسطيني

تقرار السياسي والاجتماعي، وتوفر البيانات المعتمدة) اللازمة لإنتاج
د تقرر إصدار ملف تنموي (Profile) كمقدمة لإنتاج تقرير تنموي
الم. تعتمد بنية ملف التنمية البشرية في فلسطين على سلسلة تقارير
مج الأمم المتحدة الإنمائي. أما من حيث مقوماته فإنه يستمدها من
ذلك من تجارب وخبرات أقطار أخرى. ويخدم الملف ككشاف
سات التنموية المحلية والدولية (الرسمية والأهلية منها) في مساعيها
.، أيضاً، على مقارنة التطور المتحقق في المجتمع الفلسطيني بالتطور
على المنسوب الجغرافي وبين مكونات المجتمع الواحد. ويعمل الملف
كذلك على لفت النظر لبعض القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسة مستقبلية مستفيضة.

إن الطبيعة الوصفية والشمولية للملف (برغم أهميتها)، أدت، في بعض الأحيان إلى قصور في البعد التحليلي والاندماجي للمواضيع المطروحة. وأدت كذلك لعدم التوسع والتفصيل في كل موضوع على حدة. وكما سيتضح لاحقا، فإن الملف لا يخرج "بتوصيات" تفصيلية متخصصة، إلا أنه يظهر الفجوات والمشكلات التي تستدعي المتابعة والتعامل معها، الأمر الذي يشكل مدخلاً وأساساً للخروج بتوصيات وبرامج عمل في مجالات الحياة المختلفة. في الوقت نفسه، لم يرصد الملف التأثيرات المتبادلة بين القطاعات التنموية، ولم يسع إلى قياسها. وكان غرضه من ذلك تجنب الوقوع في محظور استخدام بيانات تتصف بمستويات متباينة من حيث الكفاية والدقة.

ورغم محدودية الملف هذه وقصوره عن التعبير بقدر كاف عن الأوضاع القائمة في فلسطين، إلا أنه يترك مجالاً كافيا للتعامل مع خصوصية الوضع الفلسطيني وخصوصية المشكلات التي يواجهها الآن. وهو يساعد، أيضاً، في تقديم رؤى ومفاهيم وأدوات عمل لإثراء الجوانب المتعلقة بالتنمية في سياق عملية تهدف إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة. ومن المؤمل أن يؤدي إصدار هذا الملف إلى فتح باب النقاش البنّاء، وإلى خدمة صانعي القرار من سياسيين وتنمويين وأكاديميين وباحثين ومؤسسات، وأن يؤدي كذلك إلى ترشيد القرارات التنموية، وإلى تطوير مفهوم التنمية البشرية نفسه وتكييفه ووضعه موضع التطبيق العملي في فلسطين.

يتكون ملف التنمية البشرية في فلسطين من أربعة أقسام تعمل بمجموعها على تقديم عرض عام عن مفهوم التنمية البشرية وقياسها، وعن دليل التنمية البشرية الفلسطيني بمكوناته المختلفة.

يتعرض القسم الأول للأبعاد السكانية والبيئية، وللمبادرات التنموية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وإلى إسقاط التأثيرات الخارجية عليها، ويتطرق، أيضاً، للبيئة التنموية القائمة والسياسات التي تحكمها.

وفي القسم الثاني منه، ينتقل الملف إلى قياس التنمية البشرية في فلسطين عبر عناصرها الثلاث (الدخل والتحصيل التعليمي ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد)، وكذلك عبر عناصرها المادية والإنسانية المتمثلة بالبيئة والسكان والحريات المدنية والسياسية والمشاركة الشعبية وغيرها من العناصر.

ويقدم الملف في القسم الثالث إجمالاً للبحث باستشراف للمستقبل القريب تحت الظروف القائمة، ويقدم مجموعة من التحليلات للخروج باستخلاصات وتوصيات.

ويقدم القسم الرابع من الملف مجموعة من الملاحق الإحصائية والتفسيرية، وذلك لتوفير بيانات إضافية تغني البحث وتساعد الراغب في الاستزادة.

المشكلات التي تواجه البحث

لأسباب داخلية وخارجية اتسم الواقع الفلسطيني بدرجة عالية من الانكشاف (Vulnerability) أمام احتمالات عديدة لا تخضع بالضرورة إلى توقعات منطقية. وأدى هذا الحال، كمحصلة لتفاعل الإنسان الفلسطيني معه، إلى تشتت في الأداءين السياسي والاجتماعي، وإلى تنامي عدم اليقين عنده حول هدف العملية التنموية واتجاهها. ويواجه البحث، في ظل هذا الوضع، ثلاث مشكلات تتعلق بكل من الوضع السياسي العام، وموضوع القدس، وعدم كفاية البيانات.

- الوضع السياسي العام

يؤدي تباين الظروف السياسية التي تعيشها المناطق الفلسطينية المختلفة إلى العديد من المشكلات البحثية، فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي في بعض المناطق، اختلاف الرأي بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول صلاحيات السلطة الفلسطينية، ودرجة هذه الصلاحيات والتداخل الجاري بينها وبين صلاحيات سلطة الاحتلال يؤدي ذلك جميعاً إلى صعوبات جمة في توحيد البيانات والمقاييس ضمن معايير منسجمة. وفي مثل هذه الأوضاع، يؤدي استخدام معايير عالمية ومقاييس كلية تجميعية إلى صياغة مؤشرات تنموية لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن خصوصيات المناطق الفلسطينية المختلفة وعن حقيقة الوضع التنموي في فلسطين، ولا تكشف، بطبيعة الحال، عن ديناميات كوابح التنمية فيها.

- مشكلة القدس

تشكل القدس، في عرف الفلسطينيين، المركز الديني، والإقتصادي، والثقافي، واللوجستي لحياتهم. وهم ينظرون لمستقبلهم في ظل الأوضاع القائمة فيها الآن، وتلك التي تستجد باستمرار تحت الإدارة الإسرائيلية لها، بقلق شديد (راجع إطار 1-4).

تكمن المشكلة الأساسية في بحث موضوع القدس في تعريف حدودها والمساحة التي تشملها. وخلافاً لما نصّت عليه اتفاقية إعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993 والقرارات الدولية (قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارات 242، 252 وقرار التقسيم الصادر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة 181، فإن اسرائيل تتعامل مع القدس – حسب تعرفها هي لحدودها – كجزء لا يتجزأ منها وتعمل على فصلها عن فلسطين. وانطلاقا من هذا التوجه لا تُظهر إسرائيل الإحصاءات

الخاصة بالقدس العربية بشكل منفصل في بياناتها، بل تدمجها في الإحصاءات الإسرائيلية العامة[2].من ناحيتها تعمل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على إصدار إحصاءات خاصة بالقدس العربية، رغم العقبات التي تفرضها السلطة الإسرائيلية على جهودها، وتصدر النتائج التي تتوصل إليها في نشراتها .إلاّ أن البيانات التي توفرها محدودة ولا تساعد على رسم صورة الواقع الفلسطيني في القدس العربية بكافة جوانبها. وبالتالي يصبح الربط بين البيانات الخاصة بالقدس العربية وتلك الخاصة ببقية فلسطين، تحت هذه الظروف، أمراً صعباً.

- **البيانات**

يتوفر كم كبير من البيانات حول مجالات الحياة المختلفة في فلسطين وتتعدد مصادر هذه البيانات ودرجة التفصيل التي تتصف بها، إلاّ أن غياب إطار معاينة بمفهومه المعياري يحدّ من الاستفادة من هذه البيانات. وكذلك فإن التغيير الحاصل في مصادر المعلومات الرسمية وانتقالها من السلطات الإسرائيلية إلى السلطات الفلسطينية باختلاف منهج عمل كل منهما، يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين البيانات ورصد التوجهات، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية اعتمدت الكثير من الدراسات على عينات أو دراسات للحالة، مما يحول دون تعميم نتائجها على المجتمع بأكمله. وكذلك فإن البيانات المقدمة في الملف تعتمد، في غالبها، على تقديرات لعدد السكان في فلسطين وليس على تعداد عام ورسمي لهم. ويشكل غياب رقم موثق رسميا بعدد السكان مصدراً لظهور التناقضات بين بعض البيانات المقدمة. وفي هذا السياق يجدر التنبيه إلى بعض البيانات المرتبطة بعدد السكان، والتي يأتي في مقدمتها معدلات نصيب الفرد من الدخل ومن الخدمات المختلفة، ومعدلات القيد في المدارس ومعدلات القراءة والكتابة.

مفهوم التنمية في فلسطين

داخل الأرض المحتلة وفي الشتات– لفترة طويلة – بإدراك أهمية توظيف لحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة درة التنموية المستلبة. وعليه فقد نزعت المفاهيم التنموية الفلسطينية إلى لى وقف التدهور وإلى مقاومة آليات استلاب التنمية. ومع بداية تسلم الأمور في العام، 1994 وتحملها بناء على ذلك مسؤولية قيادة العمل هوم التنموي في فلسطين ليشمل مهمة إعادة البناء. وتزامنت المرحلة حول مفهوم التنمية الأكثر ملاءمة لفلسطين وحول الآليات التنموية وراء صوغ منظورتنموي مناسب في وضع سياسي معقد. ورغم أن الاجتهادات حول المنظور والآليات ما زالت قائمة، إلاّ أن الاختلافات حول الأهداف محدودة.

تدور التباينات الحالية حول أسبقية السياسي على التنموي، وحول دور السلطة في عملية التنمية، وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين مؤسسات السلطة والمؤسسات الأهلية، وكذلك حول مراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين بتنفيذه.

لوعي والمسؤولية. وتكشف كثافة الحوار واستمراره بزخم متصاعد وية واهتمامه بمتابعتها، وتكشف، أيضاً، عن رغبة جماعية في بلورة منظور سياسي مناسب. ويمكن لمس ذلك كله من خلال المشاركة ما تنشره الصحافة الفلسطينية عن هذا الحوار.

---

2 المصدر الوحيد المتخصص بإصدار إحصاءات منفصلة عن القدس هو معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (The Jerusalem Institute For Israeli Studies) . ويصدر هذا المعهد إحصاءات سنوية منتظمة منذ العام 1982. وبالإضافة لذلك هناك بيانات تصدر عن إدارة بلدية القدس الإسرائيلية. أما البيانات الأخرى المتوفرة فإنها تفتقر إلى الانسجام ووحدة المنهج.

• استلاب التنمية

تواجه التنمية الفلسطينية عملية استلاب وتعطيل (استلاب) تؤثر على جميع جوانبها، ولا يقتصر تأثير الاستلاب على تشويهها، ولكنه يعمل على وقفها وقفاً كاملاً وعلى تعطيل قدرات المجتمع على القيام بها، و/أو يعمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى الفاعلة التي تقف وراء الاستلاب. ويتم ذلك بحرمان المجتمع الفلسطيني من قدراته السياسية والاقتصادية، وكذلك من إمكانات التحول البنيوي الرشيد، عن طريق الإجراءات الذاتية لتصويب المسار. وفي حالة فلسطين، تشمل آليات استلاب التنمية عوامل خارجية يأتي في مقدمتها الاحتلال بمظاهره العسكرية والاستيطانية وبإسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع، والمشكلات الناتجة عن ذلك.

يؤدي الاستلاب إلى تعزيز آليات الإفقار الفاعلة في المجتمع ويمس جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه ويؤدي إلى حالة من "الفقر العام". ولارتباط استلاب التنمية والفقر العام جدليا مع بعضهما البعض، ولأنهما يؤثران مجتمعين على نواحي الحياة المختلفة للفلسطينيين ، كان التركيز عليهما في هذا الملف ضرورياً.

الإطار (1-1)

تعريف الفقر

الفقر الكامن: هو الفقر غير الملموس لمسا مباشرا نتيجة الاستلاب والتغريب والتبعية، وكذلك نتيجة لاستنزاف المصادر المحلية بوتيرة تتجاوز وتيرة تجددها و/ أو كنتيجة الإخلال بالتوازن البيئي، و/ أو كمحصله لتنامى الأمية. الفقر الكامن موجود ودائم التحفز للظهور عندما تتغيب القدرة على المحافظة على التوازن بين مكونات التنمية البشرية.

الفقر المقنع: هو الفقر المستتر بنظم التكافل الاجتماعى التقليدية والغوث الممأسس والمحجوب بالعمل غير المنتج.

الفقر العام: يتمثل الفقر العام، بالإضافة إلى الفقر الاقتصادي في التغريب والشرذمة وتدمير بنية المجتمع الأصلية وحرمان أفراده من ممارسة حقوقهم الطبيعية وتنمية قدراتهم.

قياس التنمية البشرية في فلسطين

يُعدّ دليل التنمية البشرية في حالة فلسطين أكثر قصوراً عن تأدية وظيفته مقارنة بغيرها من البلدان. ونظراً لخصوصية الوضع القائم، وللطبيعة الخلافية حول البيانات وما يتعلق بها، فقد نشأت صعوبة في القياس وفي إنتاج دليل فلسطيني دقيق للتنمية البشرية. ومن أجل [illegible] اللجوء إلى فكفكة المؤشرات الدالة عليها.

وبناء على ما تقدم، فإن أي دليل إجمالي للتنمية البشرية يجري حساب بغرض رصد عملية التنمية وقياسها بشكل شمولي ودقيق، إلاّ أن الفا النسبية. فحسابه وتقديمه في الملف يسمح بمقاربة محدودة لمسار است وإجراء المقارنات المستقبلية.

منهجية إعداد الملف

اعتمد إنتاج الملف منهجية قائمة على مسارين متداخلين جدلياً مع بعضهما البعض. المسار الأول هو المسار البحثي المعتمد على البيانات والتحليل واستقراء الواقع. ويقوم المسار الثاني على التعرف على آراء المؤسسات الرسمية والأهلية وعلى آراء الأفراد.

وضمن المسار الأول اعتمد الملف بشكل كبير على الإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وفي الوقت ذاته اعتمد على مصادر إحصائية أخرى عندما لم تتوفر إحصاءات الدائرة المذكورة أو تناقضت معها بشكل ملفت للنظر . واعتمد الملف على البيانات التي وردت في الأوراق التي أعدها الباحثون بطلب من المشروع وخاصة في مواضيع البيئة والتعليم الصحة والمأسسة الإدارية. وتتم الإشارة إلى هذه المصادر في النص وفي قائمة المراجع المستخدمة. مع العلم بأن هناك العديد من

البيانات التي تم اشتقاقها من قبل فريق البحث العامل في مشروع التنمية البشرية بناءً على الإحصاءات المتوفرة.

الإطار (1-2)
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

تعتبر الدائرة المرجع الرسمي للبيانات الإحصائية عن فلسطين. تم إنشاؤها بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية وتم افتتاحها باسم مركز الإحصاء الفلسطيني الذي باشر أعماله في 1 تشرين الثاني/ أكتوبر 1993. مارس المركز نشاطاته من خلال مكاتبه في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لقانون الإحصاءات العامة لعام 1994. تم تحويله إلى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في 2 كانون الثاني/يناير 1995 بقرار رئاسي. تنقسم الدائرة إلى عدة إدارات وهي: الإدارة العامة للإحصاءات السكانية والاجتماعية ، الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية، الإدارة العامة للإحصاءات الجغرافية، الإدارة العامة للمسوح والعمل الميداني ، الإدارة العامة لأنظمة المعلومات والحاسوب، الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

وضمن المسار الثاني تم الإعتماد على المشاركة المجتمعية، وذلك بالاستعانة بالإعلام المكتوب والمسموع والمرئي، ومن خلال اللقاءات وعقد ورشات العمل وإقامة الندوات وتبادل الآراء مع الشرائح الواسعة من المجتمع. أثارت هذه النشاطات اهتمام المشاركين بالتنمية البشرية وبأهمية استبطانها في المجتمع، وأخضعت إعداد الملف لعملية تقييم ومراجعة مستمرتين على المستويات المجتمعية المختلفة. فقد أجرى فريق العمل (152) مقابله مع مسؤولين في أجهزة السلطة وباقي مؤسسات المجتمع، وعقد (23) ورشة عمل و (10) لقاءات متخصصة و (6) اجتماعات للجنة الفنية الاستشارية و(5) اجتماعات للجنة الوزارية لمراجعة مواد الملف.

عمل فريق البحث على التوسع في القياس للحالات المجتمعية المتعددة كلما أمكن ذلك إحصائياً ومنهجياً، بهدف الخروج بصورة أوضح للواقع الفلسطيني، وبناء عليه تم اللجوء إلى عمل مسوحات محدودة وإلى استخدام نتائج استطلاعات الرأي العام[3]، وإلى تنظيم مجموعات بحثية متخصصة اعتنت بالكشف عن التداخل والتشابك بين القطاعات الحياتية المختلفة.

[3] النتائج المتعلقة بالرأي العام تم اقتباسها من استطلاعات قام بها مشروع التنمية البشرية بالتعاون مع مركز القدس للاتصال والإعلام (كانون أول 1996)، وكذلك تم استخدام نتائج الاستطلاعات الدورية التي يجريها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس.

الفصل الثاني

البيئة التنموية في فلسطين

الواقع السكاني

المصادر الطبيعية

المياه وشبكات المجاري

الطرق

الطاقة

المبادرات التنموية في فلسطين

المبادرات المحلية الذاتية في فلسطين

مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية

المبادرات الرسمية الأهلية الخارجية

الصلاحيات التي توفرها اتفاقية إعلان المبادئ للسلطة الوطنية الفلسطينية

نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية

الولاية على الأرض

الصلاحيات والمسؤوليات المدنية

الولاية الفلسطينية في شؤون الأمن

الولاية التشريعية والقضائية

الاختصاص الجنائي

الاختصاص المدني

تحديات المرحلة الانتقالية

نشوء منظور التنمية في فلسطين

الإطار (1-3)
جغرافية الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين)

* تشمل فلسطين كما تعرف هنا القدس و باقى الضفة الغربية وقطاع غزة.
* لا يوجد اتصال جغرافي مباشر بين الضفة والقطاع وهناك مشكلات في الاتصال بين القدس وبقية أجزاء الضفة الغربية بسبب الطوق الذي فرضته إسرائيل عليها ومنعت وصول الفلسطينيين إليها
* تتنوع طبوغرافية فلسطين ما بين جبال عالية نسبيا (مناطق الخليل ورام الله ونابلس) وأكثر المناطق انخفاضا عن سطح البحر في العالم (وادي الأردن) وشريط ساحلى ضيق في قطاع غزه يطل على البحر الأبيض المتوسط.
* موارد فلسطين المعدنية والمائية محدودة. وبرغم أنها تمتلك ربع البحر الميت والذي يحوي أملاحا ذات قيمة اقتصادية، إلاّ أنها غير قادرة على التصرف فيه لأسباب سياسية.
* يعمل 13.9% من العاملين الفلسطينيين في الزراعة و 51.9% منهم في الخدمات و 17.4% منهم في الصناعة و 16.8% منهم في البناء والتشييد.
* تحيط إسرائيل بالضفة الغربية من الشمال والجنوب ومن الغرب أما من الناحية الشرقية فيحدها نهر الأردن الذي يرسم الحدود بينها وبين المملكة الأردنية الهاشمية. ويختلف الوضع في قطاع غزه إذ تحيط به إسرائيل من الشمال والشرق وتحده مصر من الجنوب و يطل من الغرب على البحر الأبيض المتوسط.
* تبلغ المساحة الإجمالية للاراضى 6 مليون و 187 ألف دونم (بما في ذلك سطح البحر الميت) منها 5 ملايين و 822 ألف دونم في الضفة الغربية و 365 ألف دونم في قطاع غزة.
* تبلغ نسبة الأراضى التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة 74% من مجمل المساحة، في حين تبلغ الأراضى التي تسيطر عليها في الضفة الغربية (مناطق أ) 3%.
* تتكون فلسطين من 14 محافظة، 5 منها في قطاع غزة و 9 منها في الضفة الغربية، وهناك منطقتين لم يتخذ القرار بشأنهما لاعتبارهما محافظات (وزارة الحكم المحلى).

فلسطين.

مقدمه

يتعرض هذا الفصل للبيئة التنموية في فلسطين. والغرض من ذلك تحديد الحيز الذي تجري ضمنه الجهود التنموية الراهنة، بأبعادها السكانية والطبيعية والجغرافية. ويبحث هذا الفصل في التجربة التنموية قبل نشوء السلطة، ويوضح صلاحياتها بموجب اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) الموقعة في 13 تشرين أول/نوفمبر 1993.

الواقع السكاني

يقدر عدد السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم بـ 8 مليون نسمه. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فيقدر عددهم بمليونين و 534 ألف نسمة (1996)؛ 52% منهم (مليون و 317 ألف نسمه) في باقي الضفة الغربية، و 38% منهم (963 ألف نسمه) في قطاع غزة، و 10% منهم (254 ألف نسمة) في مدينة القدس وضواحيها.

يتميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث وصلت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى 46.9%. وحسب توقعات دائرة الإحصاء الفلسطينية ستصبح هذه النسبة في العام 2006، في قطاع غزة 51.5%، وفي الضفة الغربية 43.5%. تؤدي السمة الشبابية للمجتمع الفلسطيني إلى ارتفاع معدلات الإعالة والتي تصل إلى 4.65 معال لكل فرد عامل أو قادر على العمل، وإلى زيادة في الكثافة السكانية وفي معدلات الاستهلاك، مما سيترك بصمات على المستقبل التنموي في

الإطار (1-4)
القـدس

تشمل القدس
موضوع البحـ
1967. وبـ
القوانين والإج
يشملها التعري

فصل القدس
بدأت الإجراءات
5727*-967
الكنيست الإسرا
اليهودي من المدي
عاصمة إسرائيل
فرضت إسرائيل
تتبناها وخاصة ق
بالجزء الذي كانت
تعتبر الإجراءات
الإسرائيلي لحدود
السيطرة الإسرائيلي
القدس لتعزيز عم
هدفين: ربط المست
التقليدية وإهمالها

تنظيم القدس العـ
تحقيقا للأهداف
كما حددتها أمان
الكلية للقدس مع
ضمت إسرائيل 2
مربعا. وفضلا ع
مساحتها 3378

تقسم البلدية منط
وصلت 7 من هذ
إلى أن مجموع الو
آلاف وحدة سك
المدينة من الوحدا
إليها (بسبب الط
التي يعاني منها
التوسع السكاني
لجنة القدس، أفاد
التخطيط المهني**

* الرقم يمثل السنة ا
** راجع محضر الدور
كانت مهمة اللجنة ا

الوضع القانوني للفلسطينيين في القدس

في 12 آذار/ مارس 1968 أعلن وزير العدل الإسرائيلي أمام الكنيست أن سكان القدس العربية (المقدسيين) لا يملكون حق المواطنة في المدينة. وفي تموز/ يوليو من السنة نفسها أصدرت الكنيست نظام الأحوال القانونية والإدارية الذي اسقط عن المقدسيين صفة رعايا معادين وأعفاهم من صفة الغائبين التي ينص عليها قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 ، و اسقط النظام كذلك النصوص التي تعتبر القدس العربية أرضا غير اسرائيلية. وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية عن عزمها على إصدار هويات إسرائيلية لسكان القدس الذين شملهم الإحصاء الإسرائيلي. نصت الهوية التي أصدرتها السلطة الإسرائيلية صراحة على أن حاملها لا يملك حق الدخول إلى إسرائيل بموجب قانون "الدخول إلى إسرائيل" للعام 1952 (يعطي القانون الحق لأي يهودي بالهجرة والعيش في إسرائيل في أي وقت يشاء).

من ناحية ثانية سمحت السلطات الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين بالحصول على الجنسية الإسرائيلية بعد استيفاء شروط ثلاثة هي:
* إعلان الولاء الكامل لدولة إسرائيل.
* التخلي عن أية جنسية أخرى يحملها الشخص.
* معرفة اللغة العبرية.

وفي حالة اختيارهم عدم التجنس بالجنسية الإسرائيلية أو عدم تمكنهم من ذلك، منحتهم إسرائيل وضع "المقيمين الدائمين في إسرائيل" وفق قانون الدخول إلى إسرائيل الصادر في العام 1952 وبشروط منها:
* حق الإقامة والعمل في إسرائيل دون الحاجة إلى تصريح إضافي.
* حق مغادرة البلاد (إسرائيل والقدس العربية جزء منها حسب التعريف الإسرائيلي) والبقاء في الخارج (بما في ذلك السكن في الضفة الغربية أو قطاع غزة) مع الاحتفاظ بحق الإقامة في إسرائيل بشرط أن لا تزيد مدة الغياب عن سبع سنوات متواصلة، وبشرط إبقاء المغادر صلة مستمرة مع السلطات المختصة وعدم الحصول على حق الإقامة أو الحصول على حقوق المواطنة في دولة أخرى.

وفي المراحل اللاحقة واجه المقدسيون ضغوطا إسرائيلية، منها: قضايا الزواج بين المقدسيين وآخرين من خارج إسرائيل بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، وصعوبة تسجيل المواليد في سجل الوالدين، و إصدار هويات بدل المفقودة. وأثار تسارع سحب إسرائيل الهويات من المقدسيين خوفهم وقلقهم الشديدين على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم في المدينة. في حزيران 1967 لم يسكن القدس العربية أي يهودي. وفي العام نفسه قامت إسرائيل بإخراج 10 آلاف نسمه من سكان البلدة القديمة من الفلسطينيين وإسكان 5 آلاف يهودي. وكانت السلطات الإسرائيلية قد هدمت حارة الشرف في البلدة القديمة وشرعت في إعادة البناء فيها في 24 كانون أول/ ديسمبر 1968. وكان قد صدر قرار رسمي إسرائيلي في أيلول 1967 باعتبار المنطقة منطقة يهودية وحقا مكتسبا للدولة بغض النظر عن حقوق الملكية الثابتة بموجب السجلات الرسمية للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه منع غير اليهود من حق السكن فيها. وكانت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس قد حددت في العام 1967 الحد الأعلى لنسبة السكان غير اليهود (التعبير الرسمي الإسرائيلي للفلسطينيين من الديانات الإسلامية والمسيحية) في القدس إلى مجموع السكان بـ 24% . وتعزيزا لهذا النهج شكلت الحكومة الإسرائيلية في العام 1973 لجنة مرتبطة بدائرة أراضي إسرائيل للقيام بمهمة "تحطيم نواة السكن الإسلامية داخل البلدة القديمة ... [وذلك] من خلال تشجيع سكانها على الانتقال منها إلى مناطق بيت حنينا، وبدو، وبيت سوريك [قرى فلسطينية في محيط القدس] ، وكذلك من خلال تشجيع الهجرة منها للخارج"[1]. ودعى مخطط العمل السنوي لوزارة الإسكان الإسرائيلية للعام 1997 إلى إقامة 20 ألف وحدة سكنية استيطانية في القدس العربية بغرض مضاعفة عدد سكان مستوطنة معاليه أدوميم 3 مرات (يعدون الآن 23 ألف مستوطن يعيشون في 5 آلاف وحده سكنيه). و حسب جريدة "كول هاعير 24 آذار/ مارس 1995" أكدت لجنة رسمية إسرائيلية (لجنه من وزارة الداخلية باسم لجنة كوبرسكي) على أن نسبة اليهود في القدس سوف تكون في العام 2020 في حدود 77% بشرط توفير مناخ محفز لليهود للانتقال من إسرائيل والعيش في المستوطنات اليهودية في القدس وفي محيطها[2]. وفي العام 1983 كانت نسبة المستوطنين اليهود في القدس العربية 40% من مجموع السكان. وفي العام 1990 ارتفعت النسبة لتصل إلى ما يقارب 49%. أما في العام 1993 فوصلت نسبتهم إلى ما يزيد قليلا عن 50%. وإذا ما استمر الزحف الاستيطاني في الصعود واستمرت وزارة الداخلية الإسرائيلية في التضييق على الوجود الفلسطيني في المدينة، فمن المتوقع أن تصل نسبة المستوطنين إلى مجموع السكان في القدس العربية في العام 2000 إلى حوالى 53%. وتفيد الإحصاءات الصادرة عن جمعية الدراسات العربية أن عدد السكان الفلسطينيين في القدس العربية في العام 1995 كان 160 ألف نسمة يسكنون في 20 ألف وحده سكنيه مقامة على مساحة مقدارها 49 كيلومتراً مربعاً. مع العلم أن هناك 50 ألف مقدسي مهددين بسحب هوياتهم. وفي المقابل وصل عدد المستوطنين في العام نفسه إلى 165 ألف نسمة يسكنون في 37

المصادر الطبيعية

تفتقر فلسطين إلى مصادر طبيعية جيدة. والمعلومات المتوفرة لاتنبيء بمفاجآت تستبطنها أرضها. وفضلا عن ذلك ما زال الجزء الأكبر من أراضيها ومياهها وساحلها محتلاً.

تسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية على 7.2% من الأراضي، (74% من مساحة قطاع غزة و 3% من مساحة الضفة الغربية "منطقة أ")، بينما تسيطر إسرائيل على الباقي وعلى 80%-85% من المصادر المائية الفلسطينية، ولا تسمح للسلطة باستغلال حصتها من أملاح البحر الميت ولا باستخدام الفضاء الجوي الفلسطيني، وتحد من حقوق استخدام السلطة لمياهها الإقليمية. يتم كل ذلك على خلفية نشاط استيطاني وعسكري يهودي سيطر على ما يزيد عن 21.7%من الأراضي، بينما خضعت باقي الأراضي لمقتضيات الإحتلال العسكرية والتنظيمية. ونتيجة لاتفاق أوسلو وبعد انسحاب إسرائيل من مدن فلسطين، (ما عدا القدس والانسحاب الجزئي من الخليل) فرضت إسرائيل قيوداً على حركة التنقل بين المدن، وعزلتها عن بعضها البعض. وقد ترتب على هذا الواقع تفكك نسيج فلسطين الجغرافي وخضوع التنقل بين المناطق المعزولة عن بعضها البعض للواقع الـ
الشروط التي تحددها سلطة الإحتلال.

تشغل الأراضي الزراعية في قطاع غزة ما يقارب 49% من مجموع
الغابات والمناطق المشجرة ما نسبته 3.3%، وتشكل المناطق السك
المساحة، وتحتل الكثبان الرملية ما يقارب 28.8%، وتشغل الأراضي
من أجمالي مساحة الضفة الغربية. أما الباقي فهي أراض لا تصلح ل
وترتفع معدلات الكثافة السكانية إلى ما يزيد عن 10 آلاف نسمة
مدن ومخيمات قطاع غزة و 5 آلاف نسمة لكل كم2 داخل مدن ال
لكل كم2 في التجمعات الواقعة في مناطق (ب).

- **المياه وشبكات المجاري**

تعتبر المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الضفة الغربية وقط
الإسرائيلية الكاملة على مياه نهر الأردن وحرمان الفلسطينيين من ح
منها. وهناك ثلاثة أحواض جوفية رئيسيه في الضفة الغربية. ويبين الجدول (1-7) كميات الاستخراج المتفق عليها من هذه الأحواض كما جاءت في اتفاقية أوسلو. أما في قطاع غزة فتقدر كميات المياه

الجدول رقم (1-2)
كميات الاستخراج من المياه الجوفية كما جاءت في اتفاقية أوسلو (مليون متر مكعب)

	إسرائيل	فلسطين	غير مستغل
الحوض الشرقي	40	54	78
الحوض الشمالي الشرقي	103	42	–
الحوض الغربي	340	22	–
المجموع	483	118	78

المتجددة من الحوض الساحلي بحوالي 60 مليون متر مكعب (م3) سنويا في حين يتم استخراج اكثر من 100 مليون م3 من هذا الحوض الأمر الذي أدى إلى تسرب مياه البحر المالحة إليه.

تقدر كمية المياه المستهلكة حالياً في الضفة الغربية من قبل السكان الفلسطينيين بحوالي 20% من الكميات المحددة سنويا. يقدر معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه لجميع الأغراض 100م3، بينما يقدر الاستهلاك الكلي في إسرائيل بحوالي 500م3 للفرد في السنة.

تعتبر معظم شبكات مياه الشرب الحالية في فلسطين قديمة ويبلغ معدل الفاقد منها 40%-50% ولا تتوفر شبكات مياه لحوالي 20% من المساكن. بينما تعاني 16% من الأسر الفلسطينية من نقص في المياه. أما بالنسبة للمياه العادمة، فتتوفر شبكات للصرف الصحي لتجميع المياه العادمة لما يقارب 28.7% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فتخدم الشبكات الحالية ما يقارب 47% من مجموع الأسر.

الطرق

لم تنفذ سلطة الاحتلال إلاّ ترميمات بسيطة للطرق التي كانت قائمة بين المدن والقرى الفلسطينية، وقامت في المقابل ببناء شبكة من الطرق في فلسطين لخدمة أغراض الاستيطان اليهودي. أما حالة معظم الطرق الرئيسية والفرعية التي تخدم المناطق الفلسطينية فهي سيئة وبحاجة إلى الصيانة و التحديث وإعادة التعبيد والإنارة الكافية؛ هذا بالإضافة إلى وجود ما يقارب 54.5 كم من الطرق الأمنية التي أنشأتها سلطة الاحتلال لخدمة أغراضها في قطاع غزة، ونحو 300 كم من الطرق الالتفافية.

باقي الضفة الغربية	قطاع غزة
1255	282.7
2556	396.4
276	22.6
452	–

الطاقة

تبلغ كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة في الضفة الغربية 890 جيجا واط ساعة. وتصل الخدمة إلى 92.5% من مجموع السكان. ويتم توفير 97% من الطاقة المستهلكة عن طريق شركة الكهرباء الإسرائيلية، بينما يقوم 14% من سكان القرى بتشغيل مولدات خاصة لساعات محدودة فقط. أما في قطاع غزة فتصل كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة إلى 464 جيجا واط ساعة يتم استيرادها من شركة الكهرباء الإسرائيلية. يعتبر سعر الطاقة الكهربائية في فلسطين مرتفعا مقارنة بالدول المجاورة وبمعدل دخل الفرد فيها، إذ يدفع الفلسطيني 12-18 سنتاً أمريكياً لكل كيلو واط ساعة، في حين يدفع نظيره الإسرائيلي 9.2 سنتاً أمريكياً.

قطاع غزة	ة
18 500	
32 000	
1 500	
20 000	
20 000	

المبادرات التنموية في فلسطين

تعني المبادرات التنموية في فلسطين أمرين متداخلين: الفكر التنموي بشقيه الوارد إلى فلسطين عبر الوسائل المختلفة، والفكر الذي برز ونما وتكيّف تحت ظروف الاحتلال خلال العقود الثلاثة الماضية في تجلياته المتعددة. أما الأمر الثاني فهو الأداء التنموي الذي تحقق تحت هذه الظروف وخلال الفترة الزمنية ذاتها. ويتفاعل هذان الأمران تفاعلاً جدلياً على صعيد الواقع ، إذ يتعارضان في بعض الوجوه ويتكاملان في وجوه أخرى.

سوف يتم التركيز هنا على الأداء التنموي الذي تحقق داخل فلسطين خلال الفترة التي سبقت قيام السلطة، ليتم بعد ذلك استعراض دور المنظمة والتجارب الخارجية في العملية التنموية.

يشكل وصف المبادرة التنموية الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، مهمة صعبة، فرسم تضاريس الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي، ورصد أثر الأحداث عليها ليست بالمهمة السهلة. وإذا أضفنا مهمة وصف تجربة المجتمع في الشتات الفلسطيني وتجربة القيادة إلى وصف التجربة في فلسطين ورسم ملامحهما والتفاعل المتبادل بينهما، تتضح الصعوبة بجلاء أكثر. ورغم ذلك هناك واقع نشأ له صفات وملامح بحاجة إلى تبيان وتوضيح. فالتجربتان متمايزتان ضمن المبادرة التنموية الفلسطينية من حيث الأداء والنتائج المترتبة على السلوك والأنماط الفكرية في كل منهما، وهما متكاملتان على صعيد سعيهما لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين.

تحققت النتائج التنموية في فلسطين بتأثير حوافز محلية أصيلة وبتأثير خارجي متعدد الأوجه، وبنتائج التفاعل الجدلي بينهما. ويمكن رصد ثلاثة أشكال من هذا التفاعل، هي:

- الصراع بين المجتمع الفلسطيني وسلطة الاحتلال. وهو صراع اتصف بدرجة عالية من العنف والحدة لتعارض الأهداف.
- الاحتكاك بين المجتمع الفلسطيني والجهات المانحة. وقد تحقق ذلك بسبب نشاط هذه الجهات في فلسطين، وبسبب برامجها وأهدافها وطريقة أدائها فيما بينها من ناحية؛ ومن ناحية ثانية بسبب درجة اختلاف أو اتفاق برامجها وأهدافها وطريقة أدائها مع برامج وأهداف وطريقة أداء الفلسطينيين.
- السعي المستمر للتكيف بين منهج عمل المجتمع في فلسطين ومنهج عمل القيادة الفلسطينية، نشوء السلطة وبعده.

الإطار (1-5)

من توصيات ندوة مصادر تمويل التنمية فى الأراضى المحتلة ، 1986

[...] ويتوجه المنتدون بدعوة مؤسساتنا إلى ضرورة ترشيد عملها وزيادة تعاونها وإعمال الفكر لابتكار الوسائل الجماهيرية للتغلب على المشكلات القائمة. ويدعو المنتدون كافة أبناء شعبنا في المناطق المحتلة إلى نبذ ومحاربة الذهنية الاستهلاكية وزيادة استغلال المصادر المحلية وتطوير القدرات الذاتية للإسهام في تدعيم وتلاحم إرادة الاستمرار والوجود.

مصادر تمويل التنمية في الأراضي المحتلة –ندوة مصادر التمويل 1986/9/12– الملتقى الفكري العربي– القدس، ص 34.

المبادرات المحلية الذاتية في فلسطين

تشكل تجربة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال مدخلاً مناسباً لفهم التجربة التنموية في فلسطين. وهي تجربة فريدة في فكرها وفي مضمونها، وفي أهدافها التي سعت إلى تحقيقها في غياب الدولة الفلسطينية. فقد تحقق فكرها التنموي كاستجابة للمستجدات على أرض الواقع فتشكلت نتيجة لذلك "طريقة حياة" لها آلياتها وأصولها ومنظوماتها الفكرية والقيمية.

وفي بداية الثمانينات ظهر شعار التنمية من اجل الصمود. عقد مؤتمر تحت الشعار ذاته امتد نشاط ندواته إلى عدة أشهر اختتمها بتوصيات شاركت في صوغها معظم المؤسسات المحلية والقيادات الوطنية. وفي العام 1986 عقد مؤتمر حول التمويل لمناقشة مصادره وتحديد موقف منها ومن الخطط التنموية الخارجية وتتالت المؤتمرات والندوات التنموية في أنحاء مختلفة من فلسطين بعد ذلك.

وفي الفترة ذاتها بدأت اتجاهات فكرية متعددة بالتبلور، برز بعضها في أدبيات المنظمات السياسية الفلسطينية، وظهر بعضها الآخر خارج إطار هذه الأدبيات وبشكل مستقل عنها. وظهرت شعارات التنمية المقاومة والتنمية بالحماية الشعبية وتشجيع الاقتصاد المنزلي وغيرها. وشكلت الانتفاضة التي قامت في العام 1987 فرصة لممارسة، ولو جزئية، للأفكار والنظريات المشار إليها.

تجلت التجربة المحلية بمظاهر متعددة عبر الفترة التي تشكلت فيها، فقد كان عليها التعامل مع الإختلالات التي أصابت البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومع ما أنتجته من أنماط فكرية وثقافية في مراحل مختلفة من مراحل الفترة الإحتلالية. وكان عليها، إلى جانب ذلك، مقاومة الاحتلال وتأمين صمود الفلسطينيين.

الإطار (1-6)
مقدمة التوصيات النهائية لمؤتمر التنمية من اجل الصمود 1982
[...] ويرى المؤتمرون أن نجاح تنفيذ أي برنامج للتنمية من أجل الصمود يعتمد بشكل أساسي على الرؤية السياسية الواضحة والهادفة في النتيجة إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة يقوم على الاعتراف الواضح بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة. وحتى يتم ذلك، فإن الوصول إلى هذا الحل على المستوى الفلسطيني يتم بالتأكيد على الوحدة الوطنية وضرورة بنائها على أسس ديمقراطية تأخذ في الحسبان ظروف الداخل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وطبيعة مواجهته اليومية مع السلطة المحتلة وعلاقة كل ذلك بمجمل النضال الفلسطيني. وتكتنف صناعة القرار الفلسطيني صعوبات مختلفة بسبب تشتت الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن صياغة الشق المحلي له بأسلوب ديمقراطي، وضمن وحدة وطنية يمكن القيادة الوحيدة لهذا الشعب [منظمة التحرير الفلسطينية] من صياغة القرار الفلسطيني العام بشكله النهائي والملزم".

مؤتمر التنمية من اجل الصمود – وثائق المؤتمر 1984، ص (33)
عقدت ندوات المؤتمر خلال العامين 1982،1981

من الجوانب التي حفلت بها تجربة الداخل، تشوه الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع، وتصاعد المواجهة بينه وبين سلطة الاحتلال وتحولها إلى اشتباكات عنيفة، كانت انتفاضة 1987 أبرزها. وتؤكد تقارير مؤسسات حقوق الإنسان تزايد عنف الاحتلال خلالها كماً ونوعاً بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى أحداث إعاقة لعدد من أفراد المجتمع الفلسطيني. وفي الوقت ذاته شهدت هذه الفترة ظواهر اجتماعية جديدة مثل: خروج المرأة جزئيا من إسار الكوابح التقليدية وتنامي مشاركتها في عدد من القطاعات المجتمعية المختلفة، وتآكل العلاقات التقليدية في المجتمع، وضعف القيادات السياسية التقليدية، وتخلخل أسس وأسباب استمرار العائلات الممتدة. ومن ناحية ثانية زاد تآكل نظام التكافل الاجتماعي التقليدي مما زاد من انكشاف المجتمع الفلسطيني أمام المخاطر التي أحدقت به. وزاد من تأثير ذلك كله على المجتمع سياسة الاحتلال في قطاع التعليم، خاصة ما يتعلق منها بالمناهج وعدم استجابة الطاقة المدرسية لتزايد عدد الطلاب، وعدم تأهيل الكوادر التعليمية. وقد أدى كل ذلك إلى هبوط نوعية التعليم وتنامي الأمية (وخصوصا الأمية الوظيفية)، وخاصة في فترة الانتفاضة.

وبسبب التطورات المشار إليها فقدت مؤسسات المجتمع التقليدية (العائلة والنظم الاجتماعية) بعض قدرتها على معالجة المشكلات التي استجدت. ومع غياب مؤسسة الدولة قامت المؤسسات المحلية (المنظمات الأهلية المختلفة الناشئة والجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية) بجزء مهم من المسؤولية. ورغم عدم اكتمال بنية بعضها وإتمام بلورة منظورها، ورغم تداخل دورها مع دور سابقاتها من المؤسسات التقليدية؛ إلا أنها احتلت حيزاً ملحوظاً في الأداء العام، وساعدت على تماسك المجتمع وتوفير الاستمرارية له. وتعرضت عملية التخلص من الكوابح المختلفة ومحاولة استعادة المبادرة لمشكلات خفضت من نجاعة الأداء الفلسطيني. ومن هذه المشكلات: التنافس الشديد داخل المجتمع الفلسطيني على الصعيد السياسي – الاجتماعي والمبالغة في تسييس الأداء التنموي وأدلجته.

في إطار هذه التحديات الحياتية والحضارية، لعبت المبادرات الذاتية دوراً مهماً في بناء المؤسسات والتخفيف إلى حد بعيد من نتائج الانتقال القسري السريع من الوضع الذي ساد فلسطين قبل حرب حزيران 1967 إلى الوضع الذي استجد بعدها. فقد عملت المؤسسات الأهلية الفلسطينية والأحزاب والمنظمات السياسية على إعادة ربط مجتمع قطاع غزة بمجتمع الضفة الغربية محيية بذلك محركات الهوية الواحدة. وإضافة إلى ذلك سعت المؤسسات الأهلية إلى توسيع طاقة السوق المحلية وتقديم الخدمات التي استدعاها الانتقال المشار إليه.

مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية

اختلفت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في الشتات، بشكل عام، عن تجربة الداخل بسبب اختلاف الظروف التي تشكلت عبرها. وكان انتقالها إلى فلسطين في العام 1994 إيذاناً بلقاء تجربتين: تجربة الفلسطينيين في الداخل وتجربتهم في الخارج، بأنماطهما الفكرية والثقافية المتباينة أحياناً والمتداخلة والمتكاملة أحياناً أخرى، على أرض فلسطين.

تتميز المنظمة عن بقية المؤسسات الخارجية في كونها حركة تحرير وطني بالإضافة إلى كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والمعبر عن طموحاته. وبصفتها هذه مارست المنظمة سلطة أدبية واسعة في فلسطين على الرغم من بعد قيادتها عن المجتمع الفلسطيني على الأرض الفلسطينية لأسباب قهرية، وقامت بنشاطات اقتصادية واجتماعية مهمة وساعد نشاطها في زيادة التلاحم الفلسطيني في جميع مناطق تواجد الفلسطينيين (في فلسطين وخارجها) حول اهداف استراتيجية وطنية واحدة.

المبادرات العربية والدولية

يقصد بالمبادرات العربية والدولية ما قامت به جهات خارجية متعدده في حقل التنمية الفلسطيني، بما فيها الأقطار العربية وبخاصة المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن) ومنظمات عربية واسلامية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من المنظمات، وكذلك نشاط المؤسسات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد).

يمكن تصنيف المبادرات الخارجية إلى صنفين. يغطي الصنف الأول النشاطات التنموية شبه الرسمية، أي تلك التي عملت المؤسسات الطوعية الأجنبية كغطاء لنشاط حكوماتها في التنمية في فلسطين. و يغطي الصنف الثاني مبادرات هذه المؤسسات الطوعية الأجنبية التي اعتمدت في تمويلها على مصادر غير حكومية أو حكومية ، وكانت مدفوعة للعمل في فلسطين بدوافع خاصة (إنسانية وايديولوجيه وخلافها).

وفرت المبادرات الخارجية، عبر نشاطاتها المتعددة، تدريباً وسيولة مالية للمجتمع الفلسطيني استخدمها في تحسين أدائه العام. ولكنها لم تتبنّ، من الناحية العملية، منظوراً تنموياً واحداً، ولا عملت على صوغ مثل هذا المنظور. وترتب على اختلاف أهدافها وبرامجها غياب التكامل بين نشاطاتها. وأدى غياب المنظور المشار إليه وغياب منظور فلسطيني نظير له إلى تكيف أداء المنظمات الفلسطينية مع برامج الجهات المانحة المتعددة مما كان له تأثير سلبي على الأداء الفلسطيني.

جاء قرار المجموعة الأوروبية بمنح الأرض المحتلة وضع الدول الأكثر رعاية في تصدير منتوجاتها إلى أسواق المجموعة (23 شباط /فبراير 1987) بعد قرار البندقية (13حزيران/ يونيو 1980) حاملاً أكثر من مجرد مدلول تنموي. وصدر القرار الأميركي بدعم الأرض المحتلة من الكونغرس قبل ذلك، في العام 1975، حاملاً مدلولات واجهت انتقاداً فلسطينياً وآخر إسرائيلياً بناء على الخلفية السياسية لكل من الطرفين.

ساهمت منظمات الأمم المتحدة في النشاط التنموي الفلسطيني بتقديم الدعم المادي له وبأجراء سلسلة من الدراسات والبحوث وفي رصد الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية والتعليمية، وأوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت مؤسساتها تعمل عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الوكالة) (UNRWA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى صعيد آخر تميز دور الأردن، عن دور الدول العربية الأخرى بعدة أمور، فقد سمحت علاقته السابقة مع الضفة الغربية بالذات (1948 - 1967) على نجاحه في إبقاء نفوذه فيها حياً، فأبقى الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية وإدارة المقدسات الإسلامية والجمعيات التعاونية الزراعية مرتبطة بإدارته في عمان. وحافظ على علاقاته مع الرئاسات الروحية المسيحية. واستمر في دفع رواتب موظفي جهازه الإداري في الضفة الغربية حتى العام 1988، وفتح حدوده معها، وحافظ على دور الدينار الأردني في الاقتصاد الفلسطيني .وبعد مؤتمر القمة العربية في بغداد (1978) عزّز الأردن دوره من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة (اللجنة المشتركة). وفي العام 1985 تبنى الأردن " برنامج الخطة الخمسية الأردنية لتطوير المناطق المحتلة اقتصاديا واجتماعيا للفترة 1986-1990".

من ناحيتها قدمت الدول العربية الدعم المادي والمعنوي للمجتمع الفلسطيني مباشرة وعن طريق المنظمة، وكذلك عبر اللجنة المشتركة ومن خلال البلديات (مشروع التوأمة الذي توقف في العام 1987) والمؤسسات الأهلية. سارت الدول العربية في دعمها للمجتمع الفلسطيني دون الاسترشاد ببرنامج أو/ومنظور تنموي محدد. فلم تخرج في أدائها إلى دائرة الفعل التنموي المباشر. وجاء إسهامها، في الكثير من الأحيان، لأسباب سياسية أكثر منه لأسباب تنموية. ورغم ذلك لم تلتزم جميع الدول العربية بتحويل مساهماتها التي وعدت بها كاملة للأسباب نفسها.

وكصاحبة دور مفروض في العملية التنموية تميزت سلطة الأحتلال بدورها الكابح لهذه العملية، فقد حملت منظوراً سياسياً لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ووفرت لهذا المنظور إطاراً قانونياً صاغته عبر 2652 أمراً عسكرياً وإدارياً، ووفرت الآلية لتنفيذه. واستناداً إلى هذا الإطار سيطرت إسرائيل على معظم المصادر الطبيعية واحتكرت إنتاج الطاقة وربطت فلسطين كهربائياً بشبكتها القطرية، وأحكمت قبضتها على وسائل التمويل والاستثمار، وألحقت الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها.

الإطار (1-7)
السيطرة الإسرائيلية على شركة كهرباء محافظة القدس

في العام 1967 أقرت الحكومة الإسرائيلية بامتياز الشركة وصادرت بلدية القدس الإسرائيلية أسهم أمانة القدس العربية (كانت تمثل اكثر من 8% من رأسمال الشركة). أقدم وزير الطاقة الإسرائيلي في 6 و 22 كانون الثاني/يناير 1987 على إصدار تعليمات طوارئ سمحت بتزويد الكهرباء لمنطقة الامتياز عن طريق أوامر عمل يصدرها وزير الطاقة ولمدة لا تزيد عن (12) عاماً، وبإحالة تزويد كافة المستوطنات ومشاريع الإسكان اليهودية والتابعة لامتياز الشركة على شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. فقدت الشركة بموجب هذه التعليمات ما يعادل 35% من عدد مشتركيها وما يقارب 55% من مبيعاتها. وفضلاً عن ذلك بنت شركة الكهرباء القطرية خطوط نقل كهربائي لمعسكرات الجيش الإسرائيلية ضمن منطقة الامتياز وحرمت الشركة من حقها في توليد الطاقة، ومنعتها من تشغيل المولدات الخمسة التي استوردتها والتي جاوز ثمنها (4) ملايين دينار أردني. تستورد شركة كهرباء محافظة القدس من الشركة الإسرائيلية 97% من احتياجاتها حاليا بعد أن كان إنتاجها من مولداتها يغطي حتى العام 1967 100% منها.

من رسالة وجهتها شركة كهرباء محافظة القدس الى المشروع –

الصلاحيات التي توفرها اتفاقية إعلان المبادئ للسلطة الوطنية الفلسطينية

نصت اتفاقية إعلان المبادئ على إجراء مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مرحلتين: الأولى، مفاوضات للاتفاق على ترتيبات مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تتمخض عن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وانسحابه منها إلى مواقع عسكرية محددة يتم الاتفاق عليها، كما تتمخض عن إجراء انتخابات عامة لرئاسة السلطة الوطنية ومجلس تشريعي لتولي مسؤولية الحكم في تلك المناطق خلال الفترة الانتقالية.

والثانية، مفاوضات المرحلة النهائية للاتفاق على الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية المحتلة بما في ذلك مسألة القدس والمستوطنات والأمن والحدود واللاجئين الفلسطينيين الذين أرغموا على مغادرة وطنهم خلال الحرب.

نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية

في 28 أيلول/ سبتمبر 1995 توصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاقية المرحلة الانتقالية (طابا) بينهما. وبموجب الاتفاقية المرحلية المذكورة تم الاتفاق على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني من خلال انتخاب مجلس فلسطيني في انتخابات حرة وعامة ومباشرة، يمثل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية ، ويتولى مسؤولية الحكم في الفترة الانتقالية في فلسطين.

الولاية على الأرض

اعتبرت المادة (11) من الاتفاقية المرحلية الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة يتوجب الحفاظ على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية. كما نصت المادة المذكورة على أن تخضع أراضي فلسطين للولاية الفلسطينية باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات المرحلة النهائية.

تقسم الولاية على الأرض إلى قسمين رئيسيين يتعلق الأول بإدارة الأراضي وتنظيم وتحديد أوجه استعمالها للغايات المختلفة من سكنية وتجارية وزراعية وصناعية ومحميات طبيعية ومتنزهات. وتقوم بهذه المهمات لجان التنظيم المختلفة المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى رقم 79 لسنة 1966.

يتعلق القسم الثاني بتوثيق حقوق الملكية والتصرف وتسجيل الأرض في سجلات الأراضي بأسماء مالكيها وأصحاب حقوق التصرف فيها وتوثيق معاملات البيع والرهن والإيجار الطويلة وجميع أنواع التصرفات الأخرى المتعلقة بالأراضي والتي توجب القوانين تسجيلها في تلك السجلات.

تمتد الولاية الفلسطينية على الأرض بموجب الاتفاقية المرحلية بصورة تدريجية وتتزامن مع مراحل إعادة الانتشار والانسحاب كما يلي:

- تمارس السلطة الولاية الكاملة على الأرض في المنطقة (أ).
- في المنطقة (ب) تحدّد ولاية السلطة على الأرض بموجب بروتوكولات نقل الصلاحيات المبينة في الملحق الثالث من الاتفاقية المرحلية. وأهم ما تشمله هذه الولاية صلاحية التنظيم ووضع المشاريع الهيكلية.
- في المنطقة (ج) تمتد الولاية على الأرض مع مراحل الانسحاب التدريجي منها والمقرر استكماله خلال 18 شهراً من تولي المجلس الفلسطيني المنتخب لمهامه. أما مدى وحدود الولاية فظلت رهنا بنتائج المفاوضات على مراحل الانسحاب التدريجي.
- تستثنى من الولاية على الأرض التي تتولاها السلطة في المرحلة الانتقالية القضايا المتروكة لمفاوضات المرحلة النهائية؛ وتشمل من بين ما تشمله مناطق الاستيطان اليهودي والمواقع العسكرية الإسرائيلية التي لم يتم الاتفاق على تحديد مواقعها ومساحاتها، ومعابر الحدود مع الأردن ومصر، والمياه.

الإطار (1-8)
عملية التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي والاتفاقات الناتجة عنه

*__30 تشرين ثان / نوفمبر 1991__: مؤتمر مدريد – شارك فيه الجانب الفلسطيني بوفد يتكون من 14 عضواً ضمن وفد مشترك مع الوفد الأردني .

*__13 أيلول/سبتمبر 1993__: توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية.

*__4 أيار/مايو 1994__: توقيع اتفاقية القاهرة (القاهرة 1) القاضية بإعادة الانتشار في مدينة أريحا وغزة وسمي باتفاق غزة –أريحا أولاً.

*__29 آب/ أغسطس 1994__: توقيع اتفاقية القاهرة (القاهرة 2) التي تنص على نقل خمس صلاحيات إلى الفلسطينيين (التعليم، الصحة، الشؤون الاجتماعية، السياحة ،الضرائب).

*__27 آب /أغسطس 1995__: توقيع اتفاقية القاهرة (القاهرة 3) بنقل صلاحيات أخرى إلى الفلسطينيين (الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، العمل، الطاقة، الإحصاء، الشؤون المحلية ، الخدمات البريدية).

*__28 أيلول /سبتمبر 1995__: الاتفاقية المرحلية (اوسلو2) وتتعلق بالمرحلة الثانية من إعادة الانتشار.

*__13 كانون ثان /يناير 1997__: توقيع اتفاق الخليل القاضي بإعادة الانتشار في الخليل والانتشار في باقي المناطق الفلسطينية والاتفاق على البدء بمرحلة الحل الدائم .

الإطار (1-9)

وجهات نظر إسرائيلية حول السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة من الناحية القانونية

* [...] أنا اعتبر إسرائيل صاحبة سيادة كافية على يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ... بمعنى أن إسرائيل تملك الحق في تطبيق قانونها وتشريعاتها وإدارتها على يهودا والسامرة إذا رغبت في ذلك... والعالم الخارجي من ناحيته اعترف ببسط إسرائيل سيادتها على مناطق من فلسطين- تلك المناطق التي كانت خاضعة للانتداب وهي تمارس فيها سلطة فعلية ...فإسرائيل تمارس سلطة فعلية على مناطق فلسطين التي كانت ، حسب الدولة خارج حدود إسرائيل كالجليل الغربي ومطار بن غوريون الدولي... أنا لا أرى من الناحية القانونية فرقا بين وضع الجليل الغربي والناصرة ومطار بن غوريون الدولي ويافا وبين وضع يهودا والسا مرة ، بما فيها شرقي القدس.

شهادة برفيسور يهودا بلوم (ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة سابقا وأستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية، القدس) أمام **اللجنة الفرعية للهجرة والتجنس المتفرعة عن اللجنة التضامنية – مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس الخامس والتسعون)** 18،1977/10/17.

* موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتانياهو)

"السؤال الذي يطرح على الدوام هو أين سيتوقف انسحابنا وأين سيكفون عن مطالبتنا بإعادة أجزاء من البلاد . ونحن الشعب اليهودي ليس أمامنا مكان نذهب إليه، فهذه بلادنا ، ومع أن اعتبارنا أغرابا فيها نابع من وجود عدد كبير من السكان، إلا أن ذلك ليس برهانا على حقهم فيه، فالجليل تسكنه أغلبية عربية، ومجرد الاستجابة لمثل هذه النظرية يعني الانحناء أمام الضغوط والموافقة بشكل تدريجي على تقاسم البلاد وفقدان حقنا فيها."

في حوار مع أوري شبيط (جريدة هآرتس) المنشور في **جريدة الأيام** - 1996/11/22

الصلاحيات والمسؤوليات المدنية

بموجب الاتفاقية المرحلية يتم نقل وتسليم الصلاحيات والمسؤوليات المدنية من الحكومة الإسرائيلية وإدارتها المدنية وتسليمها إلى المجلس الفلسطيني بشكل متزامن مع مراحل إعادة الانتشار في المنطقة (ج)، يكون للمجلس ولاية وظيفية فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات، ولا تشمل القضايا التي سيتم الاتفاق عليها في مفاوضات الوضع النهائي. وتشمل هذه الولاية الزراعة، والآثار، والتخمينات والبنوك والنقد، والموظفين، والتجارة والصناعة، ومراقبة الحسابات والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتعليم، والكهرباء، والبيئة، وصيد الأسماك، والغابات، والغاز والوقود والبترول، و أراضي الحكومة والغائبين، والصحة ،والتأمين، والشؤون الداخلية، والعمل، وتسجيل الأراضي، والحكم المحلي، والمحميات الطبيعية والمتنزهات، وتنظيم المدن والقرى، وسجل السكان، والخدمات البريدية، والأشغال العامة، والإسكان، والمحاجر والمناجم، والشؤون الدينية، والشؤون الاجتماعية، والإحصاء ومسح الأراضي، والسياحة والمواصلات، والخزينة، والمياه. ومن الجدير بالذكر أن الصلاحيات الفلسطينية في هذه المجالات متدرجة وليست مطلقة. فهي تختلف من منطقه إلى أخرى وتشاركها إسرائيل فيها بدرجات متفاوتة.

الولاية الفلسطينية في شؤون الأمن

- تم تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاث مناطق هي (أ،ب،ج) تتناسب مع مراحل إعادة الانتشار والانسحاب. (انظر الخارطه المرفقة في الملحق رقم 5).
- تتولى السلطة مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام وحماية الناس كافة في المنطقتين (أ) و(ب) وتم الاتفاق على تحديد مراكز معينة لقوات الأمن الفلسطيني في المنطقة (ب) وعلى وضع قيود على تحرك هذه القوات، بما في ذلك إعلام السلطات الإسرائيلية المسبق بهذه التحركات. وفي الوقت نفسه احتفظت إسرائيل بالسلطة العليا للأمن في المنطقة (ب) بحيث تتمكن قواتها العسكرية من الدخول إليها عندما تقتضي دواعي المحافظة على الأمن العام ذلك. وتشمل المنطقة (أ) المدن الفلسطينية الرئيسية ما عدا القدس، أما المنطقة (ب) فتشمل القرى والتجمعات السكنية الأخرى. وتشكل المنطقتان (أ) و (ب) ما نسبته 30% تقريبا من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- تشمل المنطقة (ج) الأراضي الواقعة خارج المنطقتين (أ) و (ب) .تتنامى مسؤولية السلطة في الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام في الأجزاء التي تخليها إسرائيل وبالقدر الذي تتخلى عن مسؤولياتها هناك.
- وحسب نصوص الاتفاقية المرحلية فان مسؤولية السلطة عن الأمن لا تشمل الأجواء الفلسطينية والحدود والمعابر والأمن الخارجي ومناطق المستوطنات اليهودية والمناطق العسكرية الإسرائيلية .
- كما تنص الاتفاقية على تشكيل دوريات إسرائيلية فلسطينية مشتركة للحفاظ على الأمن الداخلي على الطرق الرئيسية التي تمر عبر المدن أو بمحاذاتها.

الولاية التشريعية والقضائية

يتولى المجلس الفلسطيني المنتخب صلاحية وضع القوانين والأنظمة [illegible] ن المبادىء يستثنى من ذلك ما يتعلق بالقضايا المتروكة لمفاوضات المـ[illegible] (1993) [illegible] و ر إليها صلاحية تعديل وإلغاء الأوامر العسكرية التي وضعتها إسـ[illegible] ة (1967) باستثناء ما يتعلق منها بالقضايا المؤجلة لمفاوضـ[illegible] ة الانتقالية الاتفاق على إعادة النظر فيها من قبل الجانبين سواء بالإ[illegible]

تشمل الولاية القضائية اختصاصين رئيسيين: الأول الاختصاص[illegible] . والأصل أن تمارس السلطة القضائية اختصاصيها المذكورين على [illegible] ن وطنيين وأجانب. غير أنه، في ظل الاتفاقية المرحلية، تم تحديد ص ن المجالين على النحو التالي:

الاختصاص الجنائي

يشمل هذا الاختصاص جميع المخالفات الجنائية التي يقترفها الفلسطينيون وغير الإسرائيليين في المنطقتين (أ) و (ب) .كما يشمل المخالفات التي يقترفها الفلسطينيون في المنطقة (ج) وفي مناطق المستوطنات اليهودية بشرط ألاّ تكون هذه المخالفات ذات صلة بالمصالح الإسرائيلية. وفي حال ارتكاب جريمة من قبل إسرائيلي في المناطق المشمولة باختصاص السلطة الفلسطينية، فإنه يمكن توقيفه من قبل قوات الأمن الفلسطيني على أن يسلم للسلطات الإسرائيلية التي تملك صلاحية محاكمته.

الاختصاص المدني

يشمل هذا الاختصاص جميع المنازعات المدنية الناشئة بين الفلسطينيين أو بين الفلسطينيين والأجانب. أما بالنسبة للمنازعات التي يكون أحد أطرافها إسرائيلي، فلا تملك المحاكم الفلسطينية النظر في هذه المنازعات إلاّ في الأحوال التالية:

- إذا كان موضوع الدعوى عملا إسرائيليا قائما في المنطقة، مثل شركة إسرائيلية مسجلة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.
- إذا كان موضوع الدعوى ملكية خاصة قائمة أو موجودة في المناطق المذكورة.
- إذا كان الطرف الإسرائيلي قد وافق على صلاحية المحاكم الفلسطينية كتابة.

ما زالت ولاية السلطة على الأرض الفلسطينية، في مراحلها الأولى، ولاية محدودة. ومن ناحية قانونية صرفة، وبغض النظر عما قد تتمخض عنه مفاوضات المرحلة النهائية حول الأمور المهمة المذكورة، فقد التزمت إسرائيل بمعاهدة دولية تنص على تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338 على المناطق الفلسطينية المحتلة، وهي المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، وتشمل جميع القضايا التي تركها الجانبان لنتائج مفاوضات المرحلة النهائية.

بموجب هذه الاتفاقات لا تملك السلطة ممارسة حقوق السيادة الكاملة. وباختصار فهي لا تملك حرية التصرف المطلق. فهي ليست دولة بالمفهوم القانوني، وإنما هي سلطة فلسطينية تمارس دوراً تنموياً مقيداً. ويعني ذلك ممارسة التنمية تحت سقوف الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وفي ظل التواجد الفيزيائي والسكاني اليهودي في فلسطين.

تحديات المرحلة الانتقالية

تتميز المرحلة الحالية – مرحلة ما بعد قيام السلطة – باستعادة الفلسطينيين لجزء من المبادرة التنموية، وهذا أمر إيجابي. وتضع هذه الميزة المجتمع الفلسطيني وسلطته الوطنية أمام تحد من نوع جديد، يفرض عليهما صوغ علاقة جديدة ومرنة تأخذ الظروف المستجدة والواقع المتحقق بعين الاعتبار، وتسعى للتخلص من السلبيات التي تراكمت لأسباب خارجة عن إرادتهما. وبذلك لم يعد ممكنا التنصل من مسؤولية البناء والإعمار في الحدود المتاحة لهما. فالمسؤولية عن أي تأخير، بعد الآن، لا يمكن إلقاؤها على الاحتلال وحده وإنما تتحملها السلطة أيضاً فهي تمتلك الشرعية لقيادة العملية التنموية في فلسطين (قرار المجلس المركزي للمنظمة 1994 والانتخابات التشريعية 1996)، و قيادتها ضمن القيود المفروضة عليها.

إن تباين الصلاحيات في المناطق الفلسطينية وتباين الأوضاع القانونية فيها، إضافة إلى الغموض الذي اتسمت به بنود الاتفاقات الاقتصادية، والقيود المفروضة على حرية التنقل داخل المناطق التي تقع تحت إدارة السلطة، تشكل جميعاً عقبات أمام تحقيق تنمية لها صفة الاستدامة.

ر (1-10)
شكلات التي تواجه عملية التنمية في ظل السلطة

ء التنمية في ظل السلطة مشكلات عديدة وتعقيدات. من أهمها:

- استمرار الإحتلال
- حداثة نشوء السلطة وتسلمها زمام الأمور في الكثير من المجالات دون استعداد كاف.
- اختلاف مستوى صلاحيات السلطة في المناطق الثلاث ا،ب،ج. فعلى سبيل المثال تتمتع المؤسسات الرسمية والاهلية الفلسطينية بحرية عمل أعلى في المنطقة (ا) وفي مجالات حياة محددة كالتعليم والصحة ، وتتمتع بحرية محدودة في مناطق (ب،ج) وخاصة في مجالات أخرى كالتنظيم والمياه والأمن.
- التداخل الجاري بين صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المختلفة (أ،ب،ج) وبين سلطة الاحتلال وما يفرزه ذلك من اولويات فلسطينية مختلفة، وربما متعارضة بين المناطق الثلاث، وكذلك ما يفرزه من تباين في الرأي حول انجع الوسائل لتحقيق تنمية فلسطينية متكاملة.
- الاحتكاكات الجارية بين الفريقين الفلسطيني والاسرائيلي، وتلك المترتبة على التفسيرات المتعارضة للاتفاقات والبروتوكولات الموقعة بينهما. وتضيف العلاقات التي تفرضها الاتفاقات الأخرى التي وقعتها السلطة مع كل من الأردن، ومصر، ومع الجهات المانحة، مزيدا من الصعوبة في رسم صلاحيات السلطة.
- مراوحة نظام الحكم الفلسطيني القائم بين غياب المأسسة والسعي لإقامة قواعد سليمة لها. وقد ساعد بطء المأسسة حتى الآن، بما في ذلك فصل السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية، وغياب وصف وظيفي واضح للمؤسسات الفلسطينية الرسمية، وفي كل مؤسسة، وكذلك رسم تفويض للصلاحيات والمساءلة عنها في صعوبة إحداث تنمية مناسبة وفي رصد نتائج الاداء التنموي.
- التفاوت في التطور بين المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك بين محافظات الضفة الغربية من جهة ومحافظات القطاع من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر تواجه السلطة بطء تنفيذ المانحين لوعودهم التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 وما رافقها من تخلف في الاستثمار في البنية التحتية وفي خلق فرص عمل تولد زخما تنمويا[4] . وهناك شعور متنام بالقلق من استفحال المشكلة المعيشية والأمنية إذا استمر الوضعان، السياسي والتنموي، على حالهما من الجمود.

[2]للتفاصيل: راجع القسم الثاني من الفصل الأول "المساعدات الدولية"

تتزامن هذه التحديات مع انتقال النخب الفلسطينية من الخارج (مع [illegible] الأمنية والنقابية والاتحادات النوعية) ومشاركة بعضها في إدارة مؤسسات [illegible] المحلية التي نشأت تحت ظروف الاحتلال المباشر، وما ترتب على [illegible] نشأت وتنشأ بين فئات المجتمع المختلفة. ويضيف التكيف الجاري بين [illegible] الكتاب، المعلمين...الخ) و بين القيادات المحلية والقيادات العائدة [illegible] المفاهيم النقابية والمهنية، تحديات إضافية أمام إعادة صياغة العلاقة [illegible] تشكيلات فلسطينية متمايزة اجتماعيا. فبالإضافة للفروق الاجتماعية [illegible] والقطاع، يقدم المجتمع اللاجئ مزيداً من التمايز الاجتماعي، ويضيف التمايز في هذه الحالة، تعقيداً من نوع آخر. ففي الوقت الذي لا تتجاوز فيه نسبة اللاجئين إلى مجموع السكان في [illegible] 27% ترتفع هذه النسبة في قطاع غزة إلى 64%. والمجتمع اللاجئ، الذي ما زال مقيماً في مخيمات تعتبر من الناحية الرسمية ملاجئ مؤقتة [5]، هو مجتمع متمايز في بعض أولوياته (التطلع للعودة ،ومشكلات السكن، والبيئة ...الخ)، وفي دوره الاقتصادي وفي علاقاته الداخلية.

من ناحيتها تعمل السلطة، بالإضافة لمسؤولياتها الأخرى على مقاومة الكوابح التنموية الموروثة والمستجدة، وتسعى كذلك إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة بناء [illegible] الفلسطيني ومنهجته. وفي سعيها هذا، تواجه السلطة معارضة لمنهجها [illegible] الفلسطينية وبعض القوى السياسية والمجتمعية. وترى هذه المجموعات [illegible] لإحداث تنمية في فلسطين مدخلاً فوقياً، وتستشهد على ذلك بنوعية [illegible] تطبيقها وبأداء بعض أجهزتها.

ومن ناحية ثانية تواجه عملية التخطيط في فلسطين، كما تواجه [illegible] مقدمتها غياب البنية المؤسسية القادرة على القيام بالمهمات التنموية [illegible] المأسسة لأسباب متعددة، يعود بعضها إلى خبرة السلطة المحدودة في هذا [illegible] تردد الكوادر المهنية الفلسطينية المؤهلة للخدمة في جهاز السلطة الإداري والفني لعدم توفر المناخ الجاذب لهم من النواحي المعيشية والخدميه وممارسة الحريات الفردية والسياسية. ويعود ذلك، أيضاً، إلى عدم وضوح صورة المستقبل الفلسطيني.

وفي ظل القيود القائمة والمراوحة التي اتسم بها الأداء الفلسطيني واستمرار سيطرة البيئة السياسية على البيئة التنموية نشأ مناخ استثماري قليل الجاذبية لرؤوس الأموال الخارجية. وكان من نتائج هذا الواقع تعزيز وجهة النظر السائدة والعاملة على تغليب هدف تحقيق الاستقرار السياسي على هدف تمكين الفلسطينيين من استعادة المبادرة التنموية وزيادة الاعتماد على الذات.

رغم المشكلات المشار إليها، الذاتية منها والخارجية، حققت المنظمة والسلطة إنجازات هامة. فقد أنشأت في العام 1993 المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار) كهيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري باعتباره أداة للتنمية الاقتصادية والأعمار في الأراضي الفلسطينية. وأنشأت في العام ذاته مركز الإحصاء الفلسطيني لتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية، وخصصت وزارة للتخطيط والتعاون الدولي في أول مجلس للسلطة في العام 1994 أنيطت بها المهمات التخطيطية، وأنشأت هيئات (سلطة) للنقد وللطاقة وللمياه وللبيئة ،وأضافت وزارات باختصاصات متعددة في مراحل متتابعة. وفي العام 1996 تمت أول انتخابات تشريعية فلسطينية. وباشر المجلس المنتخب مهماته، وكان في مقدمتها العمل على إصدار قانون أساسي (دستور). وساعد التحسن البطيء في الأداء الحكومي، على محدوديته، على ضبط وتقنين كثير من أوجه النشاط الفلسطيني. فقد صدرت مجموعة من القرارات الإدارية والأنظمة، وما زالت بعض مشاريع القوانين في مرحلة الدراسة والمراجعة والنقاش في المجلس التشريعي تمهيداً لإصدارها. وتمكنت بعض الوزارات من إنجاز خططها القطاعية المرحلية، وهي تقوم بتطوير بعض القوانين عبر النقاش مع المعنيين في المجتمع الفلسطيني (قانون الخدمة

---

[3] (قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 194 الصادر في 11كانون أول / ديسمبر 1948)

الاجتماعية، استراتيجية المرأة، استراتيجية الطفل، مشاريع قوانين: العمل، الجمعيات، الأحزاب، قانون وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم العالي، خطة وزارة الثقافة...الخ). وعلى صعيد التخطيط الإقليمي تمت بعض الإنجازات. فقد وصل بعضها إلى مرحلة المراجعة النهائية والتنفيذ، كمخطط بلدية غزة على سبيل المثال، وذلك رغم التساؤل الذي تثيره الفرضيات التي تمت على أساسها الدراسات (خضوع منطقة المستوطنات للتنظيم من قبل السلطة وحرية التنظيم في ساحل غزة وخاصة ساحل رفح والتحكم بمصادر المياه...الخ).

نشوء منظور التنمية الفلسطيني

تسببت الصعوبات المشار إليها سابقاً في عدم وجود منظور تنموي فلسطيني. حاول وزير التخطيط والتعاون الدولي توضيح بعض أبعاد وجهة النظر التنموية للسلطة فجاء توضيحه على شكل سؤال يحمل معنى الاختيار: "إمّا القبول بدخل مرتفع نسبيا مع حرمان حقيقي من الحرية الاقتصادية وبالتالي السياسية، وإمّا البحث عن آليات أخرى للتعايش في ظل التفاوتات – آليات تحاول نقل هذه العلاقة من إطار مفهوم السيطرة والهيمنة والتبعية إلى وضع التوازن ما أمكن – على قدر الهامش الذي يتيح للطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي)... الاعتماد المتبادل". وأبدى الوزير رأيه حول دور المعونات في التنمية وأكد أنه شخصيا لا يبني "الكثير من الأوهام" عليها. وأضاف أن ما يشغله هو "كيفية تعبئة طاقة الإنسان الفلسطيني لبناء اقتصاد عالي الإنتاجية – اقتصاد انتقائي موجه للسوق العالمية والتصدير للخارج من خلال آلية ذاتية تسمح بالتخصص بما هو في مقدور الفلسطينيين، وبما يميزهم، وبإستراتيجية تحقق اكبر قدر من الاستقلال والمشاركة في الداخل".

وفي كانون الثاني/ يناير 1995 أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي" استراتيجية التنمية في فلسطين 1996-1998" هدفت، حسبما جاء في مقدمتها، إلى "وضع تصور أولي على المدى المتوسط لتعريف الدول المانحة بالطريقة التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديد أهدافها التنموية بالمشاركة مع الشعب الفلسطيني ، وكذلك لتذكير الدول المانحة، أيضا، بالمعضلات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وصانعي السياسات". (مجلة قضايا فلسطينية، 1995)

ولم تخرج الاستراتيجية عن كونها مجرد "وثيقة مرحلية". وقد وعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإصدار " وثيقة اكثر تفصيلا " في وقت لاحق. والوثيقة، كما تشير هي نفسها، كانت مقدمه إلى الدول المانحة للموافقة على رصد مبلغ 1320 مليون دولار أمريكي للفترة 1996-1998.

ويؤكد وزير التخطيط والتعاون الدولي في معرض حديثه عن البرنامج الاستثماري للعام 1997، والذي قدم إلى المجموعة الاستشارية في اجتماعها في باريس (19-20 تشرين ثان /نوفمبر 1996)، أن البنك الدولي كان يضع للسلطة خططها ويقوم هو بتنفيذها. ويضيف الوزير أن وزارته وضعت أخيرا خطة فلسطينية تم عرضها على الدول المانحة مما دعاها إلى الإعراب عن ثقتها الكاملة بالسلطة الفلسطينية بعد إطلاعها عليها وزادت من اعتماداتها المالية لها. (الصحافة المحلية، 1996)

ولكن الواقع المتحقق لا يتفق مع ما صرح به وزير التخطيط والتعاون الدولي. فما زالت السلطة تعاني من غياب توجه تنموي واضح ومازالت في أدائها تتراوح مكانها في دائرة رد الفعل، لم تخرج منه إلى دائرة ممارسة المبادرة إلاّ بشكل جزئي حتى الآن. وفي هذا الإطار ترغب السلطة في تشجيع التنمية عن طريق القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في فلسطين. فقد عقدت هيئات أهلية وحكومية عدة مؤتمرات اقتصادية لهذا الغرض، وشاركت السلطة في المؤتمرات التنموية التي افرزها مؤتمر مدريد في العام 1991وفي مؤتمرات تنمية الشرق الأوسط في الدار البيضاء/ المغرب في العام 1994 وفي عمان في العام 1995، وفي القاهرة في العام 1996. وبالإضافة إلى تصريحات المسؤولين الفلسطينيين المؤيدة لهذا الاتجاه تعمل السلطة على إصدار قوانين معززة له (مسودة قانون تشجيع الاستثمار نيسان/ إبريل

1995 وقانون الوكالات التجارية وغيرها). لم تقدم بعد السلطة تشجيعا مماثلا للقطاعين الأهلي والعام .

وترى قطاعات هامة في المجتمع في تزامن تعثر بناء القطاع العام مع المبالغة في التركيز على القطاع الخاص، دون تقنين كافٍ ودون مراقبة مناسبة، مصدراً للقلق. فالقطاع الصحي الخاص، على سبيل المثال، لا يبدي اهتماما يذكر بالرعاية الصحية الأولية. واهتمام قطاع الإسكان الخاص بمعالجة القضايا البيئية وحل مشكلات السكن للطبقات المعوزة محدود. ويتخوف التربويون من المبالغة في إعطاء القطاع الخاص دوراً واسعاً في التعليم مشيرين إلى الفرز المترتب على ذلك في المجتمع على أسس تعليمية ومالية .

الفصل الثاني

البيئة التنموية في فلسطين

الواقع السكاني

المصادر الطبيعية

المياه وشبكات المجاري

الطرق

الطاقة

المبادرات التنموية في فلسطين

المبادرات المحلية الذاتية في فلسطين

مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية

المبادرات الرسمية الأهلية الخارجية

الصلاحيات التي توفرها اتفاقية إعلان المبادئ للسلطة الوطنية الفلسطينية

نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية

الولاية على الأرض

الصلاحيات والمسؤوليات المدنية

الولاية الفلسطينية في شؤون الأمن

الولاية التشريعية والقضائية

الاختصاص الجنائي

الاختصاص المدني

تحديات المرحلة الانتقالية

نشوء منظور التنمية في فلسطين

يتعرض هذا الفصل للبيئة التنموية في فلسطين. والغرض من ذلك تحديد الحيز الذي تجري ضمنه الجهود التنموية الراهنة، بأبعادها السكانية والطبيعية والجغرافية. ويبحث هذا الفصل في التجربة التنموية قبل نشوء السلطة، ويوضح صلاحياتها بموجب اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) الموقعة في 13 تشرين أول/نوفمبر 1993.

الإطار (1-3)
جغرافية الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين)

* تشمل فلسطين كما تعرف هنا القدس و باقى الضفة الغربية وقطاع غزة.
* لا يوجد اتصال جغرافي مباشر بين الضفة والقطاع وهناك مشكلات في الاتصال بين القدس وبقية أجزاء الضفة الغربية بسبب الطوق الذي فرضته إسرائيل عليها ومنعت وصول الفلسطينيين إليها
* تتنوع طبوغرافية فلسطين ما بين جبال عالية نسبيا (مناطق الخليل ورام الله ونابلس) وأكثر المناطق انخفاضا عن سطح البحر في العالم (وادي الأردن) وشريط ساحلى ضيق في قطاع غزه يطل على البحر الأبيض المتوسط.
* موارد فلسطين المعدنية والمائية محدودة. وبرغم أنها تمتلك ربع البحر الميت والذي يحوي أملاحا ذات قيمة اقتصادية، إلاّ أنها غير قادرة على التصرف فيه لأسباب سياسية.
* يعمل 13.9% من العاملين الفلسطينيين في الزراعة و 51.9% منهم في الخدمات و 17.4% منهم في الصناعة و 16.8% منهم في البناء والتشييد.
* تحيط إسرائيل بالضفة الغربية من الشمال والجنوب ومن الغرب أما من الناحية الشرقية فيحدها نهر الأردن الذي يرسم الحدود بينها وبين المملكة الأردنية الهاشمية. ويختلف الوضع في قطاع غزه إذ تحيط به إسرائيل من الشمال والشرق وتحده مصر من الجنوب و يطل من الغرب على البحر الأبيض المتوسط.
* تبلغ المساحة الإجمالية للاراضى 6 مليون و 187 ألف دونم (بما في ذلك سطح البحر الميت) منها 5 ملايين و 822 ألف دونم في الضفة الغربية و 365 ألف دونم في قطاع غزة.
* تبلغ نسبة الأراضى التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة 74% من مجمل المساحة، في حين تبلغ الأراضى التي تسيطر عليها في الضفة الغربية (مناطق أ) 3%.
* تتكون فلسطين من 14 محافظة، 5 منها في قطاع غزة و 9 منها في الضفة الغربية، وهناك منطقتين لم يتخذ القرار بشأنهما لاعتبارهما محافظات (وزارة الحكم المحلى).

الواقع السكاني

يقدر عدد السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم بـ 8 مليون نسمه. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فيقدر عددهم بمليونين و 534 ألف نسمة (1996)؛ 52% منهم (مليون و 317 ألف نسمه) في باقي الضفة الغربية، و 38% منهم (963 ألف نسمه) في قطاع غزة، و 10% منهم (254 ألف نسمة) في مدينة القدس وضواحيها.

يتميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث وصلت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى 46.9%. وحسب توقعات دائرة الإحصاء الفلسطينية ستصبح هذه النسبة في العام 2006، في قطاع غزة 51.5%، وفي الضفة الغربية 43.5%. تؤدي السمة الشبابية للمجتمع الفلسطيني إلى ارتفاع معدلات الإعالة والتي تصل إلى 4.65 معال لكل فرد عامل أو قادر على العمل، وإلى زيادة في الكثافة السكانية وفي معدلات الاستهلاك، مما سيترك بصمات على المستقبل التنموي في فلسطين.

الإطار (1-4)
القـدس

تشمل القدس
موضوع البحـ
1967. وبـ
القوانين والإج
يشملها التعري

فصل القدس
بدأت الإجراءات
5727*-967
الكنيست الإسرا
اليهودي من المدي
عاصمة إسرائيل"
فرضت إسرائيل س
تتبناها وخاصة ق
بالجزء الذي كانت
تعتبر الإجراءات ا
الإسرائيلي لحدود
السيطرة الإسرائيلي
القدس لتعزيز عم
هدفين: ربط المس
التقليدية وإهمالها

تنظيم القدس الع
تحقيقا للأهداف
كما حددتها أمانة
الكلية للقدس مع
ضمت إسرائيل 2
مربعا. وفضلا ع
مساحتها 3378

تقسم البلدية منط
وصلت 7 من هذ
إلى أن مجموع الو
آلاف وحدة سك
المدينة من الوحدا
إليها (بسبب الط
التي يعاني منها
التوسع السكاني ا
لجنة القدس، أفاد
التخطيط المهني**

* الرقم يمثل السنة ا
** راجع محضر الدور
كانت مهمة اللجنة ا

الوضع القانوني للفلسطينيين في القدس

في 12 آذار/ مارس 1968 أعلن وزير العدل الإسرائيلي أمام الكنيست أن سكان القدس العربية (المقدسيين) لا يملكون حق المواطنة في المدينة. وفي تموز/ يوليو من السنة نفسها أصدرت الكنيست نظام الأحوال القانونية والإدارية الذي اسقط عن المقدسيين صفة رعايا معادين وأعفاهم من صفة الغائبين التي ينص عليها قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 ، و اسقط النظام كذلك النصوص التي تعتبر القدس العربية أرضا غير اسرائيلية. وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية عن عزمها على إصدار هويات إسرائيلية لسكان القدس الذين شملهم الإحصاء الإسرائيلي. نصت الهوية التي أصدرتها السلطة الإسرائيلية صراحة على أن حاملها لا يملك حق الدخول إلى إسرائيل بموجب قانون "الدخول إلى إسرائيل" للعام 1952 (يعطي القانون الحق لأي يهودي بالهجرة والعيش في إسرائيل في أي وقت يشاء).

من ناحية ثانية سمحت السلطات الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين بالحصول على الجنسية الإسرائيلية بعد استيفاء شروط ثلاثة هي:
* إعلان الولاء الكامل لدولة إسرائيل.
* التخلي عن أية جنسية أخري يحملها الشخص.
* معرفة اللغة العبرية.

وفي حالة اختيارهم عدم التجنس بالجنسية الإسرائيلية أو عدم تمكنهم من ذلك، منحتهم إسرائيل وضع "المقيمين الدائمين في إسرائيل" وفق قانون الدخول إلى إسرائيل الصادر في العام 1952 وبشروط منها:
* حق الإقامة والعمل في إسرائيل دون الحاجة إلى تصريح إضافي.
* حق مغادرة البلاد (إسرائيل والقدس العربية جزء منها حسب التعريف الإسرائيلي) والبقاء في الخارج (بما في ذلك السكن في الضفة الغربية أو قطاع غزة) مع الاحتفاظ بحق الإقامة في إسرائيل بشرط أن لا تزيد مدة الغياب عن سبع سنوات متواصلة، وبشرط إبقاء المغادر صلة مستمرة مع السلطات المختصة وعدم الحصول على حق الإقامة أو الحصول على حقوق المواطنة في دولة أخرى.

وفي المراحل اللاحقة واجه المقدسيون ضغوطا إسرائيلية، منها: قضايا الزواج بين المقدسيين وآخرين من خارج إسرائيل بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، وصعوبة تسجيل المواليد في سجل الوالدين، و إصدار هويات بدل المفقودة. وأثار تسارع سحب إسرائيل الهويات من المقدسيين خوفهم وقلقهم الشديدين على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم في المدينة. في حزيران 1967 لم يسكن القدس العربية أي يهودي. وفي العام نفسه قامت إسرائيل بإخراج 10 آلاف نسمه من سكان البلدة القديمة من الفلسطينيين وإسكان 5 آلاف يهودي. وكانت السلطات الإسرائيلية قد هدمت حارة الشرف في البلدة القديمة وشرعت في إعادة البناء فيها في 24 كانون أول/ ديسمبر 1968. وكان قد صدر قرار رسمي إسرائيلي في أيلول 1967 باعتبار المنطقة منطقة يهودية وحقا مكتسبا للدولة بغض النظر عن حقوق الملكية الثابتة بموجب السجلات الرسمية للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه منع غير اليهود من حق السكن فيها. وكانت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس قد حددت في العام 1967 الحد الأعلى لنسبة السكان غير اليهود (التعبير الرسمي الإسرائيلي للفلسطينيين من الديانات الإسلامية والمسيحية) في القدس إلى مجموع السكان بـ 24% . وتعزيزا لهذا النهج شكلت الحكومة الإسرائيلية في العام 1973 لجنة مرتبطة بدائرة أراضي إسرائيل للقيام بمهمة "تحطيم نواة السكن الإسلامية داخل البلدة القديمة ... [وذلك] من خلال تشجيع سكانها على الانتقال منها إلى مناطق بيت حنينا، وبدو، وبيت سوريك [قرى فلسطينية في محيط القدس] ، وكذلك من خلال تشجيع الهجرة منها للخارج[1]". ودعى مخطط العمل السنوي لوزارة الإسكان الإسرائيلية للعام 1997 إلى إقامة 20 ألف وحدة سكنية استيطانية في القدس العربية بغرض مضاعفة عدد سكان مستوطنة معاليه أدوميم 3 مرات (يعدون الآن 23 ألف مستوطن يعيشون في 5 آلاف وحده سكنيه). و حسب جريدة "كول هاعير 24 آذار/ مارس 1995" أكدت لجنة رسمية إسرائيلية (لجنه من وزارة الداخلية باسم لجنة كوبرسكي) على أن نسبة اليهود في القدس سوف تكون في العام 2020 في حدود 77% بشرط توفير مناخ محفز لليهود للانتقال من إسرائيل والعيش في المستوطنات اليهودية في القدس وفي محيطها[2]. وفي العام 1983 كانت نسبة المستوطنين اليهود في القدس العربية 40% من مجموع السكان. وفي العام 1990 ارتفعت النسبة لتصل إلى ما يقارب 49%. أما في العام 1993 فوصلت نسبتهم إلى ما يزيد قليلا عن 50%. وإذا ما استمر الزحف الاستيطاني في الصعود واستمرت وزارة الداخلية الإسرائيلية في التضييق على الوجود الفلسطيني في المدينة، فمن المتوقع أن تصل نسبة المستوطنين إلى مجموع السكان في القدس العربية في العام 2000 إلى حوالى 53%. وتفيد الإحصاءات الصادرة عن جمعية الدراسات العربية أن عدد السكان الفلسطينيين في القدس العربية في العام 1995 كان 160 ألف نسمة يسكنون في 20 ألف وحده سكنيه مقامة على مساحة مقدارها 49 كيلومتراً مربعاً. مع العلم أن هناك 50 ألف مقدسي مهددين بسحب هوياتهم. وفي المقابل وصل عدد المستوطنين في العام نفسه إلى 165 ألف نسمة يسكنون في 37

المصادر الطبيعية

تفتقر فلسطين إلى مصادر طبيعية جيدة. والمعلومات المتوفرة لاتنبيء بمفاجآت تستبطنها أرضها. وفضلا عن ذلك ما زال الجزء الأكبر من أراضيها ومياهها وساحلها محتلاً.

تسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية على 7.2% من الأراضي، (74% من مساحة قطاع غزة و 3% من مساحة الضفة الغربية "منطقة أ")، بينما تسيطر إسرائيل على الباقي وعلى 80%-85% من المصادر المائية الفلسطينية، ولا تسمح للسلطة باستغلال حصتها من أملاح البحر الميت ولا باستخدام الفضاء الجوي الفلسطيني، وتحد من حقوق استخدام السلطة لمياهها الإقليمية. يتم كل ذلك على خلفية نشاط استيطاني وعسكري يهودي سيطر على ما يزيد عن 21.7%من الأراضي، بينما خضعت باقي الأراضي لمقتضيات الإحتلال العسكرية والتنظيمية. ونتيجة لاتفاق أوسلو وبعد انسحاب إسرائيل من مدن فلسطين، (ما عدا القدس والانسحاب الجزئي من الخليل) فرضت إسرائيل قيوداً على حركة التنقل بين المدن، وعزلتها عن بعضها البعض. وقد ترتب على هذا الواقع تفكك نسيج فلسطين الجغرافي وخضوع التنقل بين المناطق المعزولة عن بعضها البعض للواقع الذي يفرضه الاستيطان اليهودي و الشروط التي تحددها سلطة الإحتلال.

تشغل الأراضي الزراعية في قطاع غزة ما يقارب 49% من مجموع المساحة الكلية للقطاع، بينما تحتل ما نسبته 3.3%، وتشكل المناطق السكنية ما يقارب 18.9% من إجمالي المساحة، وتحتل 28.8%، وتشغل الأراضي الملائمة للزراعة ما يقارب 35% من أجمالي مساحة الضفة الغربية. أما للزارعة، بينما يصلح بعضها للرعي. وترتفع معدلات الكثافة السكانية إلى ما يزيد عن 10 آلاف (كم2) داخل مدن ومخيمات قطاع غزة و 5 آلاف نسمة لكل كم2 داخل مدن الضفة الغربية، والى في التجمعات الواقعة في مناطق (ب).

- **المياه وشبكات المجاري**

تعتبر المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في ظل السيطرة الإس الأردن وحرمان الفلسطينيين من حقهم الطبيعي في استخدام حصتهم منها. وهناك ثلاثة أحواض جو ويبين الجدول (1-2) كميات الاستخراج المتفق عليها من هذه الأحواض كما جاءت في اتفاقيا فتقدر كميات المياه المتجددة من الحوض الساحلي بحوالي 60 مليون متر مكعب (م3) سنويا في ·

الجدول رقم (1-2)
كميات الاستخراج من المياه الجوفية كما جاءت في اتفاقية أوسلو (مليون متر مكعب)

	إسرائيل	فلسطين	غير مستغل
الحوض الشرقي	40	54	78
الحوض الشمالي الشرقي	103	42	–
الحوض الغربي	340	22	–
المجموع	483	118	78

100 مليون م3 من هذا الحوض الأمر الذي أدى إلى تسرب مياه البحر المالحة إليه.

تقدر كمية المياه المستهلكة حالياً في الضفة الغربية من قبل السكان الفلسطينيين بحوالي 20% من الكميات المحددة سنويا. يقدر معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه لجميع الأغراض 100م3، بينما يقدر الاستهلاك الكلي في إسرائيل بحوالي 500م3 للفرد في السنة.

تعتبر معظم شبكات مياه الشرب الحالية في فلسطين قديمة ويبلغ معدل الفاقد منها 40%-50% ولا تتوفر شبكات مياه لحوالي 20% من المساكن. بينما تعاني 16% من الأسر الفلسطينية من نقص في المياه. أما بالنسبة للمياه العادمة، فتتوفر شبكات للصرف الصحي لتجميع المياه العادمة لما يقارب 28.7% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فتخدم الشبكات الحالية ما يقارب 47% من مجموع الأسر.

الطرق

لم تنفذ سلطة الاحتلال إلاّ ترميمات بسيطة للطرق التي كانت قائمة بين المدن والقرى الفلسطينية، وقامت في المقابل ببناء شبكة من الطرق في فلسطين لخدمة أغراض الاستيطان اليهودي. أما حالة معظم الطرق الرئيسية والفرعية التي تخدم المناطق الفلسطينية فهي سيئة وبحاجة إلى الصيانة و التحديث وإعادة التعبيد والإنارة الكافية؛ هذا بالإضافة إلى وجود ما يقارب 54.5 كم من الطرق الأمنية التي أنشأتها سلطة الاحتلال لخدمة أغراضها في قطاع غزة، ونحو 300 كم من الطرق الالتفافية.

الطاقة

تبلغ كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة في الضفة الغربية 890 جيجا واط ساعة. وتصل الخدمة إلى 92.5% من مجموع السكان. ويتم توفير 97% من الطاقة المستهلكة عن طريق شركة الكهرباء الإسرائيلية، بينما يقوم 14% من سكان القرى بتشغيل مولدات خاصة لساعات محدودة فقط. أما في قطاع غزة فتصل كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة إلى 464 جيجا واط ساعة يتم استيرادها من شركة الكهرباء الإسرائيلية. يعتبر سعر الطاقة الكهربائية في فلسطين مرتفعا مقارنة بالدول المجاورة وبمعدل دخل الفرد فيها، إذ يدفع الفلسطيني 12-18 سنتاً أمريكياً لكل كيلو واط ساعة، في حين يدفع نظيره الإسرائيلي 9.2 سنتاً أمريكياً.

المبادرات التنموية في فلسطين

تعني المبادرات التنموية في فلسطين أمرين متداخلين: الفكر التنموي بشقيه الوارد إلى فلسطين عبر الوسائل المختلفة، والفكر الذي برز ونما وتكيّف تحت ظروف الاحتلال خلال العقود الثلاثة الماضية في تجلياته المتعددة. أما الأمر الثاني فهو الأداء التنموي الذي تحقق تحت هذه الظروف وخلال الفترة الزمنية ذاتها. ويتفاعل هذان الأمران تفاعلاً جدلياً على صعيد الواقع ، إذ يتعارضان في بعض الوجوه ويتكاملان في وجوه أخرى.

سوف يتم التركيز هنا على الأداء التنموي الذي تحقق داخل فلسطين خلال الفترة التي سبقت قيام السلطة، ليتم بعد ذلك استعراض دور المنظمة والتجارب الخارجية في العملية التنموية.

يشكل وصف المبادرة التنموية الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، مهمة صعبة، فرسم تضاريس الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي، ورصد أثر الأحداث عليها ليست بالمهمة السهلة. وإذا أضفنا مهمة وصف تجربة المجتمع في الشتات الفلسطيني وتجربة القيادة إلى وصف التجربة في فلسطين ورسم ملامحهما والتفاعل المتبادل بينهما، تتضح الصعوبة بجلاء أكثر. ورغم ذلك هناك واقع نشأ له صفات وملامح بحاجة إلى تبيان وتوضيح. فالتجربتان متميزتان ضمن المبادرة التنموية الفلسطينية من حيث الأداء والنتائج المترتبة على السلوك والأنماط الفكرية في كل منهما، وهما متكاملتان على صعيد سعيهما لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين.

تحققت النتائج التنموية في فلسطين بتأثير حوافز محلية أصيلة وبتأثير خارجي متعدد الأوجه، وبنتائج التفاعل الجدلي بينهما. ويمكن رصد ثلاثة أشكال من هذا التفاعل، هي:

- الصراع بين المجتمع الفلسطيني وسلطة الاحتلال. وهو صراع اتصف بدرجة عالية من العنف والحدة لتعارض الأهداف.
- الاحتكاك بين المجتمع الفلسطيني والجهات المانحة. وقد تحقق ذلك بسبب نشاط هذه الجهات في فلسطين، وبسبب برامجها وأهدافها وطريقة أدائها فيما بينها من ناحية؛ ومن ناحية ثانية بسبب درجة اختلاف أو اتفاق برامجها وأهدافها وطريقة أدائها مع برامج وأهداف وطريقة أداء الفلسطينيين.
- السعي المستمر للتكيف بين منهج عمل المجتمع في فلسطين ومنهج عمل القيادة الفلسطينية، نشوء السلطة وبعده.

المبادرات المحلية الذاتية في فلسطين

تشكل تجربة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال مدخلاً مناسباً لفهم التجربة التنموية في فلسطين. وهي تجربة فريدة في فكرها وفي مضمونها، وفي أهدافها التي سعت إلى تحقيقها في غياب الدولة الفلسطينية. فقد تحقق فكرها التنموي كاستجابة للمستجدات على أرض الواقع فتشكلت نتيجة لذلك "طريقة حياة" لها آلياتها وأصولها ومنظوماتها الفكرية والقيمية.

وفي بداية الثمانينات ظهر شعار التنمية من اجل الصمود. عقد مؤتمر تحت الشعار ذاته امتد نشاط ندواته إلى عدة أشهر اختتمها بتوصيات شاركت في صوغها معظم المؤسسات المحلية والقيادات الوطنية. وفي العام 1986 عقد مؤتمر حول التمويل لمناقشة مصادره وتحديد موقف منها ومن الخطط التنموية الخارجية وتتالت المؤتمرات والندوات التنموية في أنحاء مختلفة من فلسطين بعد ذلك.

الإطار (1-5)
من توصيات ندوة مصادر تمويل التنمية في الأراضي المحتلة ، 1986

[...] ويتوجه المنتدون بدعوة مؤسساتنا إلى ضرورة ترشيد عملها وزيادة تعاونها وإعمال الفكر لابتكار الوسائل الجماهيرية للتغلب على المشكلات القائمة. ويدعو المنتدون كافة أبناء شعبنا في المناطق المحتلة إلى نبذ ومحاربة الذهنية الاستهلاكية وزيادة استغلال المصادر المحلية وتطوير القدرات الذاتية للإسهام في تدعيم وتلاحم إرادة الاستمرار والوجود.

مصادر تمويل التنمية في الأراضي المحتلة –ندوة مصادر التمويل 1986/9/12– الملتقى الفكري العربي– القدس، ص 34.

وفي الفترة ذاتها بدأت اتجاهات فكرية متعددة بالتبلور، برز بعضها في أدبيات المنظمات السياسية الفلسطينية، وظهر بعضها الآخر خارج إطار هذه الأدبيات وبشكل مستقل عنها. وظهرت شعارات التنمية المقاومة والتنمية بالحماية الشعبية وتشجيع الاقتصاد المنزلي وغيرها. وشكلت الانتفاضة التي قامت في العام 1987 فرصة لممارسة، ولو جزئية، للأفكار والنظريات المشار إليها.

تجلت التجربة المحلية بمظاهر متعددة عبر الفترة التي تشكلت فيها، فقد كان عليها التعامل مع الإختلالات التي أصابت البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومع ما أنتجته من أنماط فكرية وثقافية في مراحل مختلفة من مراحل الفترة الإحتلالية. وكان عليها، إلى جانب ذلك، مقاومة الاحتلال وتأمين صمود الفلسطينيين.

الإطار (1-6)
مقدمة التوصيات النهائية لمؤتمر التنمية من اجل الصمود 1982

[...] ويرى المؤتمرون أن نجاح تنفيذ أي برنامج للتنمية من أجل الصمود يعتمد بشكل أساسي على الرؤية السياسية الواضحة والهادفة في النتيجة إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة يقوم على الاعتراف الواضح بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة. وحتى يتم ذلك، فإن الوصول إلى هذا الحل على المستوى الفلسطيني يتم بالتأكيد على الوحدة الوطنية وضرورة بنائها على أسس ديمقراطية تأخذ في الحسبان ظروف الداخل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وطبيعة مواجهته اليومية مع السلطة المحتلة وعلاقة كل ذلك بمجمل النضال الفلسطيني. وتكتنف صناعة القرار الفلسطيني صعوبات مختلفة بسبب تشتت الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن صياغة الشق المحلي له بأسلوب ديمقراطي، وضمن وحدة وطنية يمكن القيادة الوحيدة لهذا الشعب [منظمة التحرير الفلسطينية] من صياغة القرار الفلسطيني العام بشكله النهائي والملزم".

مؤتمر التنمية من اجل الصمود – وثائق المؤتمر 1984، ص (33)
عقدت ندوات المؤتمر خلال العامين 1982،1981

من الجوانب التي حفلت بها تجربة الداخل، تشوه الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع، وتصاعد المواجهة بينه وبين سلطة الاحتلال وتحولها إلى اشتباكات عنيفة، كانت انتفاضة 1987 أبرزها. وتؤكد تقارير مؤسسات حقوق الإنسان تزايد عنف الاحتلال خلالها كماً ونوعاً بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى أحداث إعاقة لعدد من أفراد المجتمع الفلسطيني. وفي الوقت ذاته شهدت هذه الفترة ظواهر اجتماعية جديدة مثل: خروج المرأة جزئيا من إسار الكوابح التقليدية وتنامي مشاركتها في عدد من القطاعات المجتمعية المختلفة، وتآكل العلاقات التقليدية في المجتمع، وضعف القيادات السياسية التقليدية، وتخلخل أسس وأسباب استمرار العائلات الممتدة. ومن ناحية ثانية زاد تآكل نظام التكافل الاجتماعي التقليدي مما زاد من انكشاف المجتمع الفلسطيني أمام المخاطر التي أحدقت به. وزاد من تأثير ذلك كله على المجتمع سياسة الاحتلال في قطاع التعليم، خاصة ما يتعلق منها بالمناهج وعدم استجابة الطاقة المدرسية لتزايد عدد الطلاب، وعدم تأهيل الكوادر التعليمية. وقد أدى كل ذلك إلى هبوط نوعية التعليم وتنامي الأمية (وخصوصا الأمية الوظيفية)، وخاصة في فترة الانتفاضة.

وبسبب التطورات المشار إليها فقدت مؤسسات المجتمع التقليدية (العائلة والنظم الاجتماعية) بعض قدرتها على معالجة المشكلات التي استجدت. ومع غياب مؤسسة الدولة قامت المؤسسات المحلية (المنظمات الأهلية المختلفة الناشئة والجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية) بجزء مهم من المسؤولية. ورغم عدم اكتمال بنية بعضها وإتمام بلورة منظورها، ورغم تداخل دورها مع دور سابقاتها من المؤسسات التقليدية؛ إلا أنها احتلت حيزاً ملحوظاً في الأداء العام، وساعدت على تماسك المجتمع وتوفير الاستمرارية له. وتعرضت عملية التخلص من الكوابح المختلفة ومحاولة استعادة المبادرة لمشكلات خفضت من نجاعة الأداء الفلسطيني. ومن هذه المشكلات: التنافس الشديد داخل المجتمع الفلسطيني على الصعيد السياسي – الاجتماعي والمبالغة في تسييس الأداء التنموي وأدلجته.

في إطار هذه التحديات الحياتية والحضارية، لعبت المبادرات الذاتية دوراً مهماً في بناء المؤسسات والتخفيف إلى حد بعيد من نتائج الانتقال القسري السريع من الوضع الذي ساد فلسطين قبل حرب حزيران 1967 إلى الوضع الذي استجد بعدها. فقد عملت المؤسسات الأهلية الفلسطينية والأحزاب والمنظمات السياسية على إعادة ربط مجتمع قطاع غزة بمجتمع الضفة الغربية محيية بذلك محركات الهوية الواحدة. وإضافة إلى ذلك سعت المؤسسات الأهلية إلى توسيع طاقة السوق المحلية وتقديم الخدمات التي استدعاها الانتقال المشار إليه.

مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية

اختلفت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في الشتات، بشكل عام، عن تجربة الداخل بسبب اختلاف الظروف التي تشكلت عبرها. وكان انتقالها إلى فلسطين في العام 1994 إيذاناً بلقاء تجربتين: تجربة الفلسطينيين في الداخل وتجربتهم في الخارج، بأنماطه الفكرية والثقافية المتباينة أحياناً والمتداخلة والمتكاملة أحياناً أخرى، على أرض فلسطين.

[illegible]

التلاحم الفلسطيني في جميع مناطق تواجد الفلسطينيين (في فلسطين وخارجها) حول اهداف استراتيجية وطنية واحدة.

المبادرات العربية والدولية

يقصد بالمبادرات العربية والدولية ما قامت به جهات خارجية متعدده في حقل التنمية الفلسطيني، بما فيها الأقطار العربية وبخاصة المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن) ومنظمات عربية واسلامية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من المنظمات، وكذلك نشاط المؤسسات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد).

يمكن تصنيف المبادرات الخارجية إلى صنفين. يغطي الصنف الأول النشاطات التنموية شبه الرسمية، أي تلك التي عملت المؤسسات الطوعية الأجنبية كغطاء لنشاط حكوماتها في التنمية في فلسطين. و يغطي الصنف الثاني مبادرات هذه المؤسسات الطوعية الأجنبية التي اعتمدت في تمويلها على مصادر غير حكومية أو حكومية ، وكانت مدفوعة للعمل في فلسطين بدوافع خاصة (إنسانية وايديولوجيه وخلافها).

وفرت المبادرات الخارجية، عبر نشاطاتها المتعددة، تدريباً وسيولة مالية للمجتمع الفلسطيني استخدمها في تحسين أدائه العام. ولكنها لم تتبنّ، من الناحية العملية، منظوراً تنموياً واحداً، ولا عملت على صوغ مثل هذا المنظور. وترتب على اختلاف أهدافها وبرامجها غياب التكامل بين نشاطاتها. وأدى غياب المنظور المشار إليه وغياب منظور فلسطيني نظير له إلى تكيف أداء المنظمات الفلسطينية مع برامج الجهات المانحة المتعددة مما كان له تأثير سلبي على الأداء الفلسطيني.

جاء قرار المجموعة الأوروبية بمنح الأرض المحتلة وضع الدول الأكثر رعاية في تصدير منتوجاتها إلى أسواق المجموعة (23 شباط /فبراير 1987) بعد قرار البندقية (13حزيران/ يونيو 1980) حاملاً أكثر من مجرد مدلول تنموي. وصدر القرار الأميركي بدعم الأرض المحتلة من الكونغرس قبل ذلك، في العام 1975، حاملاً مدلولات واجهت انتقاداً فلسطينياً وآخر إسرائيلياً بناء على الخلفية السياسية لكل من الطرفين.

ساهمت منظمات الأمم المتحدة في النشاط التنموي الفلسطيني بتقديم الدعم المادي له وبأجراء سلسلة من الدراسات والبحوث وفي رصد الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية والتعليمية، وأوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت مؤسساتها تعمل عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الوكالة) (UNRWA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى صعيد آخر تميز دور الأردن، عن دور الدول العربية الأخرى بعدة أمور، فقد سمحت علاقته السابقة مع الضفة الغربية بالذات (1948 - 1967) على نجاحه في إبقاء نفوذه فيها حياً، فأبقى الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية وإدارة المقدسات الإسلامية والجمعيات التعاونية الزراعية مرتبطة بإدارته في عمان. وحافظ على علاقاته مع الرئاسات الروحية المسيحية. واستمر في دفع رواتب موظفي جهازه الإداري في الضفة الغربية حتى العام 1988، وفتح حدوده معها، وحافظ على دور الدينار الأردني في الاقتصاد الفلسطيني .وبعد مؤتمر القمة العربية في بغداد (1978) عزّز الأردن دوره من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة (اللجنة المشتركة). وفي العام 1985 تبنى الأردن " برنامج الخطة الخمسية الأردنية لتطوير المناطق المحتلة اقتصاديا واجتماعيا للفترة 1986-1990".

من ناحيتها قدمت الدول العربية الدعم المادي والمعنوي للمجتمع الفلسطيني مباشرة وعن طريق المنظمة، وكذلك عبر اللجنة المشتركة ومن خلال البلديات (مشروع التوأمة الذي توقف في العام 1987) والمؤسسات الأهلية. سارت الدول العربية في دعمها للمجتمع الفلسطيني دون الاسترشاد ببرنامج أو/ومنظور تنموي محدد. فلم تخرج في أدائها إلى دائرة الفعل التنموي المباشر. وجاء إسهامها، في الكثير من الأحيان، لأسباب سياسية أكثر منه لأسباب تنموية. ورغم ذلك لم تلتزم جميع الدول العربية بتحويل مساهماتها التي وعدت بها كاملة للأسباب نفسها.

وكصاحبة دور مفروض في العملية التنموية تميزت سلطة الأحتلال بدورها الكابح لهذه العملية، فقد حملت منظوراً سياسياً لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ووفرت لهذا المنظور إطاراً قانونياً صاغته عبر 2652 أمراً عسكرياً وإدارياً، ووفرت الآلية لتنفيذه. واستناداً إلى هذا الإطار سيطرت إسرائيل على معظم المصادر الطبيعية واحتكرت إنتاج الطاقة وربطت فلسطين كهربائياً بشبكتها القطرية، وأحكمت قبضتها على وسائل التمويل والاستثمار، وألحقت الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها.

الصلاحيات التي توفرها اتفاقية إعلان المبادئ للسلطة الوطنية الفلسطينية

نصت اتفاقية إعلان المبادئ على إجراء مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مرحلتين: الأولى، مفاوضات للاتفاق على ترتيبات مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تتمخض عن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وانسحابه منها إلى مواقع عسكرية محددة يتم الاتفاق عليها، كما تتمخض عن إجراء انتخابات عامة لرئاسة السلطة الوطنية ومجلس تشريعي لتولي مسؤولية الحكم في تلك المناطق خلال الفترة الانتقالية. والثانية، مفاوضات المرحلة النهائية للاتفاق على الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية المحتلة بما في ذلك مسألة القدس والمستوطنات والأمن والحدود واللاجئين الفلسطينيين الذين أرغموا على مغادرة وطنهم خلال الحرب.

الإطار (1-7)
السيطرة الإسرائيلية على شركة كهرباء محافظة القدس

في العام 1967 أقرت الحكومة الإسرائيلية بامتياز الشركة وصادرت بلدية القدس الإسرائيلية أسهم أمانة القدس العربية (كانت تمثل اكثر من 8% من رأسمال الشركة). أقدم وزير الطاقة الإسرائيلي في 6 و 22 كانون الثاني/يناير 1987 على إصدار تعليمات طوارئ سمحت بتزويد الكهرباء لمنطقة الامتياز عن طريق أوامر عمل يصدرها وزير الطاقة ولمدة لا تزيد عن (12) عاماً، وبإحالة تزويد كافة المستوطنات ومشاريع الإسكان اليهودية والتابعة لامتياز الشركة على شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. فقدت الشركة بموجب هذه التعليمات ما يعادل 35% من عدد مشتركيها وما يقارب 55% من مبيعاتها. وفضلاً عن ذلك بنت شركة الكهرباء القطرية خطوط نقل كهربائى لمعسكرات الجيش الإسرائيلية ضمن منطقة الامتياز وحرمت الشركة من حقها في توليد الطاقة، ومنعتها من تشغيل المولدات الخمسة التي استوردتها والتي جاوز ثمنها (4) ملايين دينار أردني. تستورد شركة كهرباء محافظة القدس من الشركة الإسرائيلية 97% من احتياجاتها حاليا بعد أن كان إنتاجها من مولداتها يغطى حتى العام 1967 100% منها.

من رسالة وجهتها شركة كهرباء محافظة القدس الى المشروع –

نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية

في 28 أيلول/ سبتمبر 1995 توصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاقية المرحلة الانتقالية (طابا) بينهما. وبموجب الاتفاقية المرحلية المذكورة تم الاتفاق على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني من خلال انتخاب مجلس فلسطيني في انتخابات حرة وعامة ومباشرة، يمثل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية ، ويتولى مسؤولية الحكم في الفترة الانتقالية في فلسطين.

الإطار (1-8)
عملية التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي والاتفاقات الناتجة عنه

***30 تشرين ثان / نوفمبر 1991**: مؤتمر مدريد – شارك فيه الجانب الفلسطيني بوفد يتكون من 14 عضواً ضمن وفد مشترك مع الوفد الأردني .

***13 أيلول/سبتمبر 1993**: توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية.

***4 أيار/مايو 1994**: توقيع اتفاقية القاهرة (القاهرة 1) القاضية بإعادة الانتشار في مدينة أريحا وغزة وسمي باتفاق غزة –أريحا أولاً.

***29 آب/ أغسطس 1994**: توقيع اتفاقية القاهرة (القاهرة 2) التي تنص على نقل خمس صلاحيات إلى الفلسطينيين (التعليم، الصحة، الشؤون الاجتماعية، السياحة ،الضرائب).

***27 آب /أغسطس 1995**: توقيع اتفاقية القاهرة (القاهرة 3) بنقل صلاحيات أخرى إلى الفلسطينيين (الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، العمل، الطاقة، الإحصاء، الشؤون المحلية ، الخدمات البريدية).

***28 أيلول /سبتمبر 1995**: الاتفاقية المرحلية (اوسلو2) وتتعلق بالمرحلة الثانية من إعادة الانتشار.

***13 كانون ثان /يناير 1997**: توقيع اتفاق الخليل القاضي بإعادة الانتشار في الخليل والانتشار في باقي المناطق الفلسطينية والاتفاق على البدء بمرحلة الحل الدائم .

الولاية على الأرض

اعتبرت المادة (11) من الاتفاقية المرحلية الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة يتوجب الحفاظ على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية. كما نصت المادة المذكورة على أن تخضع أراضي فلسطين للولاية الفلسطينية باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات المرحلة النهائية.

تقسم الولاية على الأرض إلى قسمين رئيسيين يتعلق الأول بإدارة الأراضي وتنظيم وتحديد أوجه استعمالها للغايات المختلفة من سكنية وتجارية وزراعية وصناعية ومحميات طبيعية ومتنزهات. وتقوم بهذه المهمات لجان التنظيم المختلفة المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى رقم 79 لسنة 1966.

يتعلق القسم الثاني بتوثيق حقوق الملكية والتصرف وتسجيل الأرض في سجلات الأراضي بأسماء مالكيها وأصحاب حقوق التصرف فيها وتوثيق معاملات البيع والرهن والإيجار الطويلة وجميع أنواع التصرفات الأخرى المتعلقة بالأراضي والتي توجب القوانين تسجيلها في تلك السجلات.

تمتد الولاية الفلسطينية على الأرض بموجب الاتفاقية المرحلية بصورة تدريجية وتتزامن مع مراحل إعادة الانتشار والانسحاب كما يلي:

- تمارس السلطة الولاية الكاملة على الأرض في المنطقة (أ).
- في المنطقة (ب) تحدّد ولاية السلطة على الأرض بموجب بروتوكولات نقل الصلاحيات المبينة في الملحق الثالث من الاتفاقية المرحلية. وأهم ما تشمله هذه الولاية صلاحية التنظيم ووضع المشاريع الهيكلية.
- في المنطقة (ج) تمتد الولاية على الأرض مع مراحل الانسحاب التدريجي منها والمقرر استكماله خلال 18 شهراً من تولي المجلس الفلسطيني المنتخب لمهامه. أما مدى وحدود الولاية فظلت رهنا بنتائج المفاوضات على مراحل الانسحاب التدريجي.
- تستثنى من الولاية على الأرض التي تتولاها السلطة في المرحلة الانتقالية القضايا المتروكة لمفاوضات المرحلة النهائية؛ وتشمل من بين ما تشمله مناطق الاستيطان اليهودي والمواقع العسكرية الإسرائيلية التي لم يتم الاتفاق على تحديد مواقعها ومساحاتها، ومعابر الحدود مع الأردن ومصر، والمياه.

الإطار (1-9)

وجهات نظر إسرائيلية حول السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة من الناحية القانونية

* [...] أنا اعتبر إسرائيل صاحبة سيادة كافية على يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ... بمعنى أن إسرائيل تملك الحق في تطبيق قانونها وتشريعاتها وإدارتها على يهودا والسامرة إذا رغبت في ذلك... والعالم الخارجي من ناحيته اعترف ببسط إسرائيل سيادتها على مناطق من فلسطين- تلك المناطق التي كانت خاضعة للانتداب وهي تمارس فيها سلطة فعلية ...فإسرائيل تمارس سلطة فعلية على مناطق فلسطين التي كانت ، حسب الدولة خارج حدود إسرائيل كالجليل الغربي ومطار بن غوريون الدولي... أنا لا أرى من الناحية القانونية فرقا بين وضع الجليل الغربي والناصرة ومطار بن غوريون الدولي ويافا وبين وضع يهودا والسا مرة ، بما فيها شرقي القدس.

شهادة برفيسور يهودا بلوم (ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة سابقا وأستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية، القدس) أمام **اللجنة الفرعية للهجرة والتجنس المتفرعة عن اللجنة التضامنية – مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس الخامس والتسعون)** 1977/10/17،18.

* موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتانياهو)

"السؤال الذي يطرح على الدوام هو أين سيتوقف انسحابنا وأين سيكفون عن مطالبتنا بإعادة أجزاء من البلاد . ونحن الشعب اليهودي ليس أمامنا مكان نذهب إليه، فهذه بلادنا ، ومع أن اعتبارنا أغرابا فيها نابع من وجود عدد كبير من السكان، إلا أن ذلك ليس برهانا على حقهم فيه، فالجليل تسكنه أغلبية عربية، ومجرد الاستجابة لمثل هذه النظرية يعني الانحناء أمام الضغوط والموافقة بشكل تدريجي على تقاسم البلاد وفقدان حقنا فيها."

في حوار مع أوري شبيط (جريدة هآرتس) المنشور في **جريدة الأيام** - 1996/11/22

الصلاحيات والمسؤوليات المدنية

بموجب الاتفاقية المرحلية يتم نقل وتسليم الصلاحيات والمسؤوليات المدنية من الحكومة الإسرائيلية وإدارتها المدنية وتسليمها إلى المجلس الفلسطيني بشكل متزامن مع مراحل إعادة الانتشار في المنطقة (ج)، يكون للمجلس ولاية وظيفية فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات، ولا تشمل القضايا التي سيتم الاتفاق عليها في مفاوضات الوضع النهائي. وتشمل هذه الولاية الزراعة، والآثار، والتخمينات والبنوك والنقد، والموظفين، والتجارة والصناعة، ومراقبة الحسابات والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتعليم، والكهرباء، والبيئة، وصيد الأسماك، والغابات، والغاز والوقود والبترول، و أراضي الحكومة والغائبين، والصحة ،والتأمين، والشؤون الداخلية، والعمل، وتسجيل الأراضي، والحكم المحلي، والمحميات الطبيعية والمتنزهات، وتنظيم المدن والقرى، وسجل السكان، والخدمات البريدية، والأشغال العامة، والإسكان، والمحاجر والمناجم، والشؤون الدينية، والشؤون الاجتماعية، والإحصاء ومسح الأراضي، والسياحة والمواصلات، والخزينة، والمياه. ومن الجدير بالذكر أن الصلاحيات الفلسطينية في هذه المجالات متدرجة وليست مطلقة. فهي تختلف من منطقه إلى أخرى وتشاركها إسرائيل فيها بدرجات متفاوتة.

الولاية الفلسطينية في شؤون الأمن

- تم تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاث مناطق هي (أ،ب،ج) تتناسب مع مراحل إعادة الانتشار والانسحاب. (انظر الخارطه المرفقة في الملحق رقم 5).
- تتولى السلطة مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام وحماية الناس كافة في المنطقتين (أ) و(ب) وتم الاتفاق على تحديد مراكز معينة لقوات الأمن الفلسطيني في المنطقة (ب) وعلى وضع قيود على تحرك هذه القوات، بما في ذلك إعلام السلطات الإسرائيلية المسبق بهذه التحركات. وفي الوقت نفسه احتفظت إسرائيل بالسلطة العليا للأمن في المنطقة (ب) بحيث تتمكن قواتها العسكرية من الدخول إليها عندما تقتضي دواعي المحافظة على الأمن العام ذلك. وتشمل المنطقة (أ) المدن الفلسطينية الرئيسية ما عدا القدس، أما المنطقة (ب) فتشمل القرى والتجمعات السكنية الأخرى. وتشكل المنطقتان (أ) و (ب) ما نسبته 30% تقريبا من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- تشمل المنطقة (ج) الأراضي الواقعة خارج المنطقتين (أ) و (ب) .تتنامى مسؤولية السلطة في الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام في الأجزاء التي تخليها إسرائيل وبالقدر الذي تتخلى عن مسؤولياتها هناك.
- وحسب نصوص الاتفاقية المرحلية فان مسؤولية السلطة عن الأمن لا تشمل الأجواء الفلسطينية والحدود والمعابر والأمن الخارجي ومناطق المستوطنات اليهودية والمناطق العسكرية الإسرائيلية .

- كما تنص الاتفاقية على تشكيل دوريات إسرائيلية فلسطينية مشتركة للحفاظ على الأمن الداخلي على الطرق الرئيسية التي تمر عبر المدن أو بمحاذاتها.

الولاية التشريعية والقضائية

يتولى المجلس الفلسطيني المنتخب صلاحية وضع القوانين والأنظمة بموجب المادة (9) من اتفاقية إ[illegible] ما يتعلق بالقضايا المتروكة لمفاوضات المرحلة النهائية. وتشمل القضايا المشار إليها صلاحية تعديل [illegible] وضعتها إسرائيل منذ احتلالها الأرض الفلسطينية (1967) باستثناء ما يتعلق منها بالقضايا المؤج[illegible] ويجوز في المرحلة الانتقالية الاتفاق على إعادة النظر فيها من قبل الجانبين سواء بالإلغاء أو بالتعديل[illegible]

تشمل الولاية القضائية اختصاصين رئيسيين: الأول الاختصاص الجنائي، والثاني الاختصاص المد[illegible] القضائية اختصاصيها المذكورين على جميع الأرض، وعلى جميع السكان من وطنيين وأجانب. غير [illegible] تم تحديد صلاحية السلطة الفلسطينية في هذين المجالين على النحو التالي:

الاختصاص الجنائي

يشمل هذا الاختصاص جميع المخالفات الجنائية التي يقترفها الفلسطينيون وغير الإسرائيليين في المنطقتين (أ) و (ب) .كما يشمل المخالفات التي يقترفها الفلسطينيون في المنطقة (ج) وفي مناطق المستوطنات اليهودية بشرط ألاّ تكون هذه المخالفات ذات صلة بالمصالح الإسرائيلية. وفي حال ارتكاب جريمة من قبل إسرائيلي في المناطق المشمولة باختصاص السلطة الفلسطينية، فإنه يمكن توقيفه من قبل قوات الأمن الفلسطيني على أن يسلم للسلطات الإسرائيلية التي تملك صلاحية محاكمته.

الاختصاص المدني

يشمل هذا الاختصاص جميع المنازعات المدنية الناشئة بين الفلسطينيين أو بين الفلسطينيين والأجانب. أما بالنسبة للمنازعات التي يكون أحد أطرافها إسرائيلي، فلا تملك المحاكم الفلسطينية النظر في هذه المنازعات إلاّ في الأحوال التالية:

- إذا كان موضوع الدعوى عملا إسرائيليا قائما في المنطقة، مثل شركة إسرائيلية مسجلة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.
- إذا كان موضوع الدعوى ملكية خاصة قائمة أو موجودة في المناطق المذكورة.
- إذا كان الطرف الإسرائيلي قد وافق على صلاحية المحاكم الفلسطينية كتابة.

ما زالت ولاية السلطة على الأرض الفلسطينية، في مراحلها الأولى، ولاية محدودة. ومن ناحية قانونية صرفة، وبغض النظر عما قد تتمخض عنه مفاوضات المرحلة النهائية حول الأمور المهمة المذكورة، فقد التزمت إسرائيل بمعاهدة دولية تنص على تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338 على المناطق الفلسطينية المحتلة، وهي المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، وتشمل جميع القضايا التي تركها الجانبان لنتائج مفاوضات المرحلة النهائية.

بموجب هذه الاتفاقات لا تملك السلطة ممارسة حقوق السيادة الكاملة. وباختصار فهي لا تملك حرية التصرف المطلق. فهي ليست دولة بالمفهوم القانوني، وإنما هي سلطة فلسطينية تمارس دوراً تنموياً مقيداً. ويعني ذلك ممارسة التنمية تحت سقوف الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وفي ظل التواجد الفيزيائي والسكاني اليهودي في فلسطين.

تحديات المرحلة الانتقالية

تتميز المرحلة الحالية – مرحلة ما بعد قيام السلطة – باستعادة الفلسطينيين لجزء من المبادرة التنموية، وهذا أمر إيجابي. وتضع هذه الميزة المجتمع الفلسطيني وسلطته الوطنية أمام تحد من نوع جديد، يفرض عليهما صوغ علاقة جديدة ومرنة تأخذ الظروف المستجدة والواقع المتحقق بعين الاعتبار، وتسعى للتخلص من السلبيات التي تراكمت لأسباب خارجة عن إرادتهما. وبذلك لم يعد ممكنا التنصل من مسؤولية البناء والإعمار في الحدود المتاحة لهما. فالمسؤولية عن أي تأخير، بعد الآن، لا يمكن إلقاؤها على

الاحتلال وحده وإنما تتحملها السلطة أيضاً فهي تمتلك الشرعية لقيادة العملية التنموية في فلسطين (قرار المجلس المركزي للمنظمة 1994 والانتخابات التشريعية 1996)، و قيادتها ضمن القيود المفروضة عليها.

إن تباين الصلاحيات في المناطق الفلسطينية وتباين الأوضاع القانونية فيها، إضافة إلى الغموض الذي اتسمت به بنود الاتفاقات الاقتصادية، والقيود المفروضة على حرية التنقل داخل المناطق التي تقع تحت إدارة السلطة، تشكل جميعاً عقبات أمام تحقيق تنمية لها صفة الاستدامة.

ر (1-10)
شكلات التي تواجه عملية التنمية في ظل السلطة

التنمية في ظل السلطة مشكلات عديدة وتعقيدات. من أهمها:

- استمرار الإحتلال
- حداثة نشوء السلطة وتسلمها زمام الأمور في الكثير من المجالات دون استعداد كاف.
- اختلاف مستوى صلاحيات السلطة في المناطق الثلاث ا،ب،ج. فعلى سبيل المثال تتمتع المؤسسات الرسمية والاهلية الفلسطينية بحرية عمل أعلى في المنطقة (ا) وفي مجالات حياة محددة كالتعليم والصحة ، وتتمتع بحرية محدودة في مناطق (ب،ج) وخاصة في مجالات أخرى كالتنظيم والمياه والأمن.
- التداخل الجاري بين صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المختلفة (أ،ب،ج) وبين سلطة الاحتلال وما يفرزه ذلك من اولويات فلسطينية مختلفة، وربما متعارضة بين المناطق الثلاث، وكذلك ما يفرزه من تباين في الرأي حول انجع الوسائل لتحقيق تنمية فلسطينية متكاملة.
- الاحتكاكات الجارية بين الفريقين الفلسطيني والاسرائيلي، وتلك المترتبة على التفسيرات المتعارضة للاتفاقات والبروتوكولات الموقعة بينهما. وتضيف العلاقات التي تفرضها الاتفاقات الأخرى التي وقعتها السلطة مع كل من الأردن، ومصر، ومع الجهات المانحة، مزيدا من الصعوبة في رسم صلاحيات السلطة.
- مراوحة نظام الحكم الفلسطيني القائم بين غياب المأسسة والسعي لإقامة قواعد سليمة لها. وقد ساعد بطء المأسسة حتى الآن، بما في ذلك فصل السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية، وغياب وصف وظيفي واضح للمؤسسات الفلسطينية الرسمية، وفي كل مؤسسة، وكذلك رسم تفويض للصلاحيات والمساءلة عنها في صعوبة إحداث تنمية مناسبة وفي رصد نتائج الاداء التنموي.
- التفاوت في التطور بين المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك بين محافظات الضفة الغربية من جهة ومحافظات القطاع من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر تواجه السلطة بطء تنفيذ المانحين لوعودهم التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 وما رافقها من تخلف في الاستثمار في البنية التحتية وفي خلق فرص عمل تولد زخما تنمويا[6] . وهناك شعور متنام بالقلق من استفحال المشكلة المعيشية والأمنية إذا استمر الوضعان، السياسي والتنموي، على حالهما من الجمود.

تتزامن هذه التحديات مع انتقال النخب الفلسطينية من الخارج (مع الأجهزة المتعددة بما فيها الأجهزة الأمنية والإحصاءات النوعية) ومشاركة بعضها في إدارة مؤسسات السلطة في البيئة الفلسطينية المحلية التي نشأت تحت ظروف الاحتلال المباشر، وما ترتب على ذلك من تفاعلات واحتكاكات نشأت وتنشأ بين فئات المجتمع المختلفة. ويضيف التكيف [illegible] النوعية (العمال، المرأة، الكتاب، المعلمين...الخ) و بين القيادات المحلية والقيادات العائدة وسيطرة المفاهيم [illegible] النقابية والمهنية، تحديات إضافية أمام إعادة صياغة العلاقة على صعيد المجتمع في إطار تشكيلات فلسطينية [illegible] فبالإضافة للفروق الاجتماعية القائمة بين كل من الضفة والقطاع، يقدم المجتمع اللاجئ مزيداً من التمايز في هذه الحالة، تعقيداً من نوع آخر. ففي الوقت الذي لا تتجاوز فيه نسبة اللاجئين إلى مجموع [illegible] الغربية 27% ترتفع هذه النسبة في قطاع غزة إلى 64%. والمجتمع اللاجئ، الذي ما زال مقيما في [illegible] الرسمية ملاجئ مؤقتة [7]، هو مجتمع متمايز في بعض أولوياته (التطلع للعودة ،ومشكلات السكن، [illegible] الاقتصادي وفي علاقاته الداخلية.

من ناحيتها تعمل السلطة، بالإضافة لمسؤولياتها الأخرى على مقاومة الكوابح التنموية الموروثة والمستجدة، وتسعى كذلك إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة بناء الوطن وتحسين الأداء التنموي الفلسطيني ومنهجته. وفي سعيها هذا، تواجه السلطة معارضة لمنهجها من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية وبعض القوى السياسية والمجتمعية. وترى هذه المجموعات في المدخل الذي تتبناه

[illegible]

[2] للتفاصيل: راجع القسم الثاني من الفصل الأول "المساعدات الدولية"

[3] (قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 194 الصادر في 11كانون أول / ديسمبر 1948)

السلطة لإحداث تنمية في فلسطين مدخلاً فوقياً، وتستشهد على ذلك بنوعية القوانين التي تسعى السلطة إلى تطبيقها وبأداء بعض أجهزتها.

ومن ناحية ثانية تواجه عملية التخطيط في فلسطين، كما تواجه عملية التنفيذ، مشكلات يأتي في مقدمتها غياب البنية المؤسسية القادرة على القيام بالمهمات التنموية تخطيطاً وتنفيذاً. وتتعثر عملية المأسسة لأسباب متعددة، يعود بعضها إلى خبرة السلطة المحدودة في هذا المجال، ويعود بعضها الآخر إلى تردد الكوادر المهنية الفلسطينية المؤهلة للخدمة في جهاز السلطة الإداري والفني لعدم توفر المناخ الجاذب لهم من النواحي المعيشية والخدميه وممارسة الحريات الفردية والسياسية. ويعود ذلك، أيضاً، إلى عدم وضوح صورة المستقبل الفلسطيني.

وفي ظل القيود القائمة والمراوحة التي اتسم بها الأداء الفلسطيني واستمرار سيطرة البيئة السياسية على البيئة التنموية نشأ مناخ استثماري قليل الجاذبية لرؤوس الأموال الخارجية. وكان من نتائج هذا الواقع تعزيز وجهة النظر السائدة والعاملة على تغليب هدف تحقيق الاستقرار السياسي على هدف تمكين الفلسطينيين من استعادة المبادرة التنموية وزيادة الاعتماد على الذات.

رغم المشكلات المشار إليها، الذاتية منها والخارجية، حققت المنظمة والسلطة إنجازات هامة. فقد أنشأت في العام 1993 المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار) كهيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري باعتباره أداة للتنمية الاقتصادية والأعمار في الأراضي الفلسطينية. وأنشأت في العام ذاته مركز الإحصاء الفلسطيني لتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية، وخصصت وزارة للتخطيط والتعاون الدولي في أول مجلس للسلطة في العام 1994 أنيطت بها المهمات التخطيطية، وأنشأت هيئات (سلطة) للنقد وللطاقة وللمياه وللبيئة ،وأضافت وزارات باختصاصات متعددة في مراحل متتابعة. وفي العام 1996 تمت أول انتخابات تشريعية فلسطينية. وباشر المجلس المنتخب مهماته، وكان في مقدمتها العمل على إصدار قانون أساسي (دستور). وساعد التحسن البطيء في الأداء الحكومي، على محدوديته، على ضبط وتقنين كثير من أوجه النشاط الفلسطيني. فقد صدرت مجموعة من القرارات الإدارية والأنظمة، وما زالت بعض مشاريع القوانين في مرحلة الدراسة والمراجعة والنقاش في المجلس التشريعي تمهيداً لإصدارها. وتمكنت بعض الوزارات من إنجاز خططها القطاعية المرحلية، وهي تقوم بتطوير بعض القوانين عبر النقاش مع المعنيين في المجتمع الفلسطيني (قانون الخدمة الاجتماعية، استراتيجية المرأة، استراتيجية الطفل، مشاريع قوانين: العمل، الجمعيات، الأحزاب، قانون وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم العالي، خطة وزارة الثقافة...الخ). وعلى صعيد التخطيط الإقليمي تمت بعض الإنجازات. فقد وصل بعضها إلى مرحلة المراجعة النهائية والتنفيذ، كمخطط بلدية غزة على سبيل المثال، وذلك رغم التساؤل الذي تثيره الفرضيات التي تمت على أساسها الدراسات (خضوع منطقة المستوطنات للتنظيم من قبل السلطة وحرية التنظيم في ساحل غزة وخاصة ساحل رفح والتحكم بمصادر المياه...الخ).

نشوء منظور التنمية الفلسطيني

ت سببت الصعوبات المشار إليها سابقاً في عدم وجود منظور تنموي فلسطيني. حاول وزير التخطيط والتعاون الدولي توضيح بعض أبعاد وجهة النظر التنموية للسلطة فجاء توضيحه على شكل سؤال يحمل معنى الاختيار: "إمّا القبول بدخل مرتفع نسبيا [illegible] الحرية الاقتصادية وبالتالي السياسية، وإمّا البحث عن آليات أخرى للتعايش في ظل التفاوتات – آليات [illegible] من إطار مفهوم السيطرة والهيمنة والتبعية إلى وضع التوازن ما أمكن – على قدر الهامش الذي يتيح [illegible] (الفلسطيني والإسرائيلي)... الاعتماد المتبادل". وأبدى الوزير رأيه حول دور المعونات في التنمية وأكد أنه شخصيا لا [illegible] عليها. وأضاف أن ما يشغله هو "كيفية تعبئة طاقة الإنسان الفلسطيني لبناء اقتصاد عالي الإنتاجية – [illegible] للسوق العالمية والتصدير للخارج من خلال آلية ذاتية تسمح بالتخصص بما هو في مقدور الفلسطينيين، وبما يميزهم، وبإستراتيجية تحقق اكبر قدر من الاستقلال والمشاركة في الداخل".

وفي كانون الثاني/ يناير 1995 أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي" استراتيجية التنمية في فلسطين 1996-1998" هدفت، حسبما جاء في مقدمتها، إلى "وضع تصور أولي على المدى المتوسط لتعريف الدول المانحة بالطريقة التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديد أهدافها التنموية بالمشاركة مع الشعب الفلسطيني ، وكذلك لتذكير الدول المانحة، أيضا، بالمعضلات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وصانعي السياسات". (مجلة قضايا فلسطينية، 1995)

ولم تخرج الاستراتيجية عن كونها مجرد "وثيقة مرحلية". وقد وعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإصدار " وثيقة اكثر تفصيلا " في وقت لاحق. والوثيقة، كما تشير هي نفسها، كانت مقدمه إلى الدول المانحة للموافقة على رصد مبلغ 1320 مليون دولار أمريكي للفترة 1996-1998.

ويؤكد وزير التخطيط والتعاون الدولي في معرض حديثه عن البرنامج الاستثماري للعام 1997، والذي قدم إلى المجموعة الاستشارية في اجتماعها في باريس (19-20 تشرين ثان /نوفمبر 1996)، أن البنك الدولي كان يضع للسلطة خططها ويقوم هو بتنفيذها. ويضيف الوزير أن وزارته وضعت أخيرا خطة فلسطينية تم عرضها على الدول المانحة مما دعاها إلى الإعراب عن ثقتها الكاملة بالسلطة الفلسطينية بعد إطلاعها عليها وزادت من اعتماداتها المالية لها. (الصحافة المحلية، 1996)

ولكن الواقع المتحقق لا يتفق مع ما صرح به وزير التخطيط والتعاون الدولي. فما زالت السلطة تعاني من غياب توجه تنموي واضح ومازالت في أدائها تتراوح مكانها في دائرة رد الفعل، لم تخرج منه إلى دائرة ممارسة المبادرة إلاّ بشكل جزئي حتى الآن. وفي هذا الإطار ترغب السلطة في تشجيع التنمية عن طريق القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في فلسطين. فقد عقدت هيئات أهلية وحكومية عدة مؤتمرات اقتصادية لهذا الغرض، وشاركت السلطة في المؤتمرات التنموية التي افرزها مؤتمر مدريد في العام 1991وفي مؤتمرات تنمية الشرق الأوسط في الدار البيضاء/ المغرب في العام 1994 وفي عمان في العام 1995، وفي القاهرة في العام 1996. وبالإضافة إلى تصريحات المسؤولين الفلسطينيين المؤيدة لهذا الاتجاه تعمل السلطة على إصدار قوانين معززة له (مسودة قانون تشجيع الاستثمار نيسان/ إبريل 1995 وقانون الوكالات التجارية وغيرها). لم تقدم بعد السلطة تشجيعا مماثلا للقطاعين الأهلي والعام .

وترى قطاعات هامة في المجتمع في تزامن تعثر بناء القطاع العام مع المبالغة في التركيز على القطاع الخاص، دون تقنين كافٍ ودون مراقبة مناسبة، مصدراً للقلق. فالقطاع الصحي الخاص، على سبيل المثال، لا يبدي اهتماما يذكر بالرعاية الصحية الأولية. واهتمام قطاع الإسكان الخاص بمعالجة القضايا البيئية وحل مشكلات السكن للطبقات المعوزة محدود. ويتخوف التربويون من المبالغة في إعطاء القطاع الخاص دوراً واسعاً في التعليم مشيرين إلى الفرز المترتب على ذلك في المجتمع على أسس تعليمية ومالية .

جدول (2-3)
الإغلاقات الإسرائيلية لفلسطين حسب السنة وعدد أيام الإغلاق

السنة	العدد	السنة	العدد
1988	7	1992	28
1989	5	1993	54
1990	10	1994	34
1991	41	1995	106
		1996	138

المصدر: وزارة العمل، 1996

الإطار (2-2)
الإغلاق الإسرائيلى لفلسطين[8]

اتبعت إسرائيل سياسة إغلاق الأراضى الفلسطينية كوسيلة للتحكم في تطورها، وكما يتضح من الجدول (2-3) كثفت الحكومة الإسرائيلية من استخدامها لهذه السياسة خلال السنوات الأخيرة، فقد شهدت جميع اشهر 1995 ،(باستثناء شهر كانون أول/ديسمبر) فترات إغلاق لمدد متفاوتة. بلغ عدد المرات التى تم فيها الإعلان عن حصار كامل تسع مرات في السنة نفسها. أما في العام 1996 فبلغ عدد أيام الإغلاق (الكامل أو الجزئى) 138 يوماً، أي نحو 38% من عدد أيام السنة. وكان ارتفاع معدلات البطالة بين الفلسطينيين النتيجة الأبرز للإغلاق.

الخسائر الاقتصادية

[8] يقصد بالإغلاق هنا إغلاق الحدود بين فلسطين وإسرائيل ومنع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل ومنع البضائع من الدخول إليها من فلسطين أو الخروج منها إلى منطقة السلطة. يشمل العدد الإجمالي لأيام الإغلاق إغلاقات جزئية وأخرى شاملة. فضلا عن ذلك، تم فرض بعض الإغلاقات على منطقة دون أخرى. وهناك اختلافات بين عدد أيام الإغلاق في قطاع غزة والضفة الغربية. وفرضت بعض الإغلاقات على الحركة داخل المناطق الفلسطينية نفسها بالإضافة لإغلاق الحدود مع إسرائيل.

جدول (2-4)
مجموع الخسائر المباشرة الناتجة عن الإغلاق الإسرائيلي لفلسطين (مليون دولار أمريكي)

نوع الخسائر	25-2 إلى 4-4/96	
	المجموع	متوسط الخسارة اليومي
الناتج المحلي الإجمالي	151.1	3.8
العمالة الرسمية في إسرائيل	60.0	1.5
العمالة غير الرسمية في إسرائيل	18.4	0.46
السياحة في القدس	14.4	0.36
كافة الخسائر	244.3	6.1

المصدر: جمعية الاقتصاديين العرب، 1996.

تزيد الخسائر اليومية الناتجة عن فرض الحصار على فلسطين عن 6.1 مليون دولار أمريكي، فقد تأثرت العوائد التي يحصل عليها العاملون الفلسطينيون نتيجة لعملهم في إسرائيل بدرجه عالية من الإغلاق. أما التأثير الأكبر له فكان التأثير غير المباشر الذي يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي.

تسويق المنتوجات الزراعية

انخفضت الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى 45 مليون دولار في العام 1994 وإلى 35 مليون دولار في العام 1995، بعد أن كانت قد وصلت إلى 70 مليون دولار في كل من العامين 1992 و 1993. (وزارة الزراعة والمجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار 1996). وحسب مصادر رسمية في وزارة الزراعة الفلسطينية، قدرت الخسائر الزراعية الناجمة عن إغلاق فرضته السلطة الإسرائيلية على قطاع غزة لمدة أربعة أيام بمليوني دولار أمريكي، أي بمعدل نصف مليون دولار يوميا.

المساعدات الدولية[9]

منذ وقت طويل تشارك مجموعة الدول المانحة في تمويل الوكالة [illegible] بالإضافة إلى ذلك، بتقديم المساعدات المالية للسلطة. وبعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في واشنطن في العام 1993 بلغت قيمة التعهدات 802 مليون دولار للعام 1994، و 753 مليون دولار للعام 1995، و 831 مليون دولار للعام 1996، و 888 مليون للعام 1997. وقامت الدول المانحة بالالتزام بدفع نسبة 93% من المبالغ التي تم التعهد بها للأعوام 1994-1996، وصرفت منها 50% حتى نهاية آب/أغسطس 1996.

الشكل (2-4)
مساعدات الدول المانحة من حيث التعهد والالتزام والصرف الفعلي 1994-1996

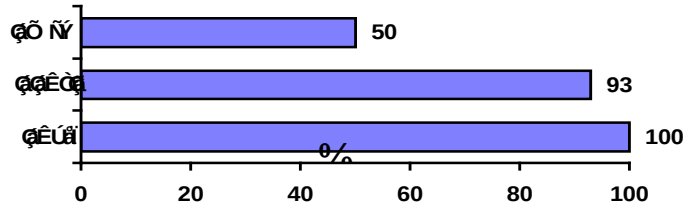

[9] معظم البيانات مقتبسه من:
Matrix of Donors, Assistance to the West Bank and Gaza (Analysis) , Fourth Revision, August 1996.

الشكل (2-5)
توزيع المساعدات الفعلية حسب القطاع 1994-1996

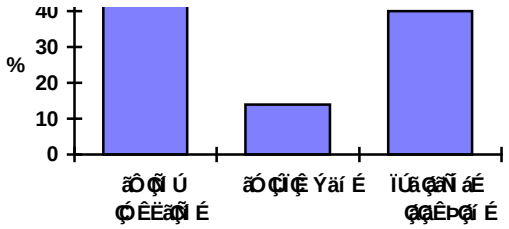

وبشكل عام تركز الدول المانحة مساعداتها، من حيث المبدأ، في "المشاريع الاستثمارية" كالبنية التحتية، داخل حدود المدن والقرى ولا تتعداها. وبالتالي لا يمكن النظر إلى هذه المشاريع على أنها شاملة وتربط أجزاء فلسطين. ومن الأمثلة على هذه المشاريع: الخدمات البلدية المتعلقة بالطرق والمجاري والمياه.

(5-
اعدات حسب مجال الصرف 1994-1996 (مليون دولار أمريكي)

	الالتزام	%	الصرف	%	الالتزام	%	الصرف	%	الالتزام	%	الصرف	%
ثمارية	444	57	200	45	362	58	240	49	559	28	134	46
فنية	91	13	71	16	48	8	45	9	130	16	30	10
الانتقالية	230	30	169	39	210	34	202	42	136	16	124	44
	765	100	440	100	620	100	487	100	825	100	288	100

ارتفعت مخصصات الدول المانحة التي تم الالتزام بها لبند البنية التحتية من 57% في عام 1994 إلى 68% في العام 1996. أما عند الصرف فقد خصص 54% من المساعدات الفعلية لـ "للمساعدات الفنية" و "دعم المرحلة الانتقالية"، و 46% منها "للمشاريع الاستثمارية" إلى في العام 1996. وكرد فعل على استمرار الإغلاق، أضيف بند جديد في برنامج المساعدات تحت عنوان "خلق فرص عمل" لمواجهة البطالة الناجمة عن الإغلاق. وقد وصل عدد العاملين في برامج الطوارئ أعلى قيمة له في أيلول/سبتمبر 1996. إذ تم في حينه تشغيل 25 ألف عامل في أعمال التنظيف وبعض المشاريع المحدودة الأجل والهامشية.

أما المجالات المحددة التي تصرف عليها المساعدات الدولية فتتركز في دعم رواتب موظفي السلطة، وفي البنية التحتية وبناء المؤسسات متمام قليل من قبل المانحين أن

الشكل (2-6)
التوزيع النسبي للمساعدات الدولية حسب القطاعات المختلفة -تشرين أول/أكتوبر 1993- أيلول/سبتمبر 1996

لم تحقق الجهات المانحة بالتعاون مع السلطة والمنظمات الأهلية هدف خلق فرص عمل متنامية ومتجاوبة مع الحاجات التنموية للفلسطينيين. وتجاوبا مع الرغبة في تخفيف الأزمات و الحاجة الاجتماعية والسياسية الملحة، والى تحقيق استقرار مستمر في فلسطين، تزايد اهتمام مؤسسات الأمم المتحدة (الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والاتحاد الأوروبي ودول أوروبية أخرى بتوسيع برامج توليد فرص العمل للفلسطينيين. ومع أن جزءاً كبيراً من الأموال المرصودة لتنمية الأراضي الفلسطينية قد تم صرفها لمكافحة آفة البطالة، فقد تركت الجهود المبذولة -كما يقول تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة في فلسطين (1996) - "تأثيراً اقتصادياً محدوداً أو غير مباشر ولم يتصف بالاستدامة". وبسبب هذه النتائج دعى المنسق إلى الانتقال مباشرة إلى تعزيز الجهود التنموية في اتجاه توليد فرص عمل أكثر استدامة وتحدث أثراً تنموياً أكبر "عندما تتهيأ الظروف".

الإطار(2-3)
المساعدات الدولية

يشكل تخلف برنامج المساعدات الطارئة للشعب الفلسطيني الذي يشرف عليه البنك الدولي تأثيرات حقيقية على البنية الاقتصادية الفلسطينية وعن الإسهام في توسيع القاعدة التشغيلية مصدر قلق حقيقي. ومن مظاهر هذا التخلف تدني نسب وفاء الدول المانحة بالتزامها بالبرنامج، وتنامى المخصصات الفعلية لتغطية الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري وبروز ظاهرة التحول من المنح إلى القروض، وكذلك التحول الجاري في اتجاه برنامج المساعدات الطارئة من تمويل لعملية التأهيل إلى تمويل لمواجهة الأزمات الناشئة عن سياسة الإغلاق. وفي ظل هذا الوضع تتراجع ثقة الناس بجدوى المساعدات الدولية في إحداث تحولات جذرية ونوعية في ظروف حياتهم، أو في مساعدتهم على استعادة المبادرة عبر تعزيز قدراتهم ومساعدتهم على وقف آليات تعطيل التنمية التي يعانون منها.

العمالة والتوظيف

بلغت نسبة القوى البشرية (الأفراد 15 سنه فما فوق) إلى مجموع السكان 53% في العام 1995- 1996. وكانت نسبة القوى العاملة المشاركة من القوى البشرية 40.3% وتتوزع هذه النسبة بواقع 41.8% في الضفة الغربية وحوالي 36.8% في قطاع غزة. توفر المدن الغالبية العظمى من الوظائف خصوصا في قطاع غزة. بينما توفر القرى (وخصوصا في الضفة الغربية) بعض فرص العمل. أما المخيمات فدورها محدود جدا في هذا المجال وخاصة في الضفة الغربية. هذا وتتوزع القوى العاملة الفلسطينية على النحو المبين في جدول (2-6).

سوق العمل

عجز الاقتصاد الفلسطيني عن استيعاب القوة العاملة الفلسطينية، وأدى ذلك إلى توجه العمالة الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية مثل أسواق دول الخليج العربي وسوق العمل الإسرائيلي. برزت أهمية السوق الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية بصورة واضحة منذ بداية الاحتلال، حيث وصل عدد العاملين فيه إلى أكثر من 120 ألف عامل قبل انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في العام 1987.

وفي العام 1994 بلغ المتوسط الشهري لعدد العاملين في السوق الإسرائيلي 105 46 وفي العام 1996 بلغ 786 30، وتراوحت نسبة العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي بين 9 % و16% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في العام 1996 بالمقارنة مع 45% (في قطاع غزة) و 35% (في باقي الضفة الغربية) في العام 1987.

البطالة

رغم النمو الذي حصل في الطاقة التوظيفية للاقتصاد الفلسطيني، إلاّ أنها ما تزال عاجزة عن استيعاب الارتفاع في معدلات البطالة الناجمة عن إغلاق الأسواق الإسرائيلية في وجه العمال الفلسطينيين. ولذلك فإن مشكلة البطالة تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة.

ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الحكومي الفلسطيني من 13.2% في العام 1995 إلى 17% في العام 1996. ويتضح الفرق في التوظيف الحكومي بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث توظف الحكومة في الضفة حوالي 13.6% من مجموع العاملين، بينما توظف في قطاع غزة حوالي 28%.

تتباين معدلات البطالة تبعا للإجراءات الإسرائيلية المتخذة في أوقات مختلفة. فهي ترتفع في بعض الأحيان لتصل إلى حوالي 50% وتنخفض أحيانا أخرى لتصل إلى 29%. وتشير البيانات التي توفرها مسوحات مختلفة إلى تغيرات ذات دلالة في معدلات البطالة من حيث ارتباطها بالظروف السياسية وما ينجم عنها من إغلاقات للأسواق الإسرائيلية، كما يوضح ذلك جدول (2-7).

وفي العام 1995 أصدرت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بياناتها حول البطالة ومعدلاتها. وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة البطالة من 18.2% في تشرين أول/ أكتوبر 1995 إلى 28.4% في أيار/ مايو 1996، بينما بلغت 21.8% في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 و 18.3% في تشرين أول/اكتوبر 1996- كانون الثاني/ يناير 1997. وأشار تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة (1996) إلى أن نسبة البطالة ارتفعت من 10% إلى 30% بين العامين 1992 و 1996. هذا وتزيد معدلات البطالة في قطاع غزة عنها في باقي الضفة الغربية إلا في حالات الإغلاق حيث تتقارب المعدلات.

حسب عدة مؤشرات	
قطاع غزة	
52	
15	
-26.2 39.1	-
5	
65	
20	
10	
10	
13	
15	
62	
4	
22	
14	
7	
22	
6	
25	

[10] تم حساب الوسط الحسابي المرجح بناء على نتائج ثلاثة مسوح قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية خلال عامي 1995و 1996

جدول (2-7)

البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة: نظرة مقارنة ،كانون أول 1994 – كانون أول 1996 (%)

المنطقة	1994	1995						1996			
	كانون أول (ديسمبر)	شباط (فبراير)	آذار (مارس)	أيار (مايو)	تموز (يوليو)	كانون أول (ديسمبر)	آذار (مارس)	حزيران (يونيو)	أيلول (سبتمبر)	كانون أول (ديسمبر)
الضفة الغربية	22	48	35	27	27	25	30	44	34	25
قطاع غزة	44	57	43	39	33	37	47	60	45	44

المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاعات دورية 1994-1996

ولابد من الإشارة هنا إلى انتشار ظاهرة عمل الكثيرين في غير مجالات تخصصاتهم العلمية. وتلعب سياسة التوظيف الحكومية دوراً واضحاً في انتشار هذه الظاهرة. وتنتشر كذلك ظاهرة البطالة الهيكلية والناجمة عن عدم توافق مؤهلات العاطلين عن العمل مع مواصفات الشواغر المتوفرة. بالإضافة إلى ذلك بدأت ظاهرة البطالة المقنعة بالانتشار مع توسع القطاع الحكومي، فهناك تضخم في عدد الموظفين في المستويات الإدارية في هذا القطاع.

القطاعات الاقتصادية

الزراعة

الشكل (2-7)

نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

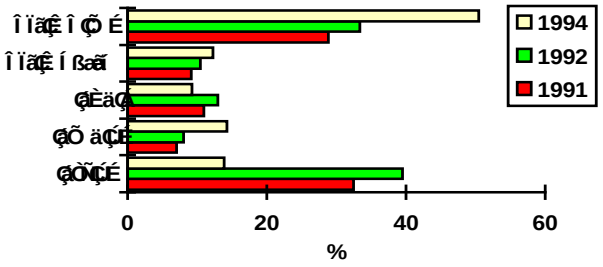

يأتي قطاع الزراعة في مقدمة النشاطات الاقتصادية في فلسطين، ويصل متوسط نسبة مشاركته في الدخل المحلي الإجمالي إلى الثلث. وقد انخفضت نسبة مشاركة القطاع الزراعي، مع نهاية السبعينات وحتى العام 1988، حتى وصلت إلى أقل من 23% عام 1987. وترافق الانخفاض مع جذب سوق الخليج العربي للعمال الفلسطينيين وازدياد الطلب على العمالة الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية.

بدأت مشاركة القطاع الزراعي في التزايد مع بداية الانتفاضة الفلسطينية وذلك نتيجة لدعوة العودة إلى الأرض كبديل عن العمل في السوق الإسرائيلي، ولإغلاقه في وجه الكثير من عمال الزراعة. وقد انخفضت نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الدخل المحلي بشكل واضح عام 1994، إذ بلغت أقل من 14%. ولم يتجاوز متوسط نسبة العاملين في هذا القطاع لعام 1996 عن 14% من مجموع العاملين[11].

جدول (2-8)

مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة (نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	القدس	باقي الضفة الغربية	غزه
الزراعة وصيد الأسماك	2.5	16.78	13
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	19.66	14.41	11.86
الإنشاءات	10.97	9.73	7.6
القطاع الخاص	59.38	47.72	52.02
قطاع الخدمات العام	7.5	11.36	15.55

الخدمات والتجارة

يحتل قطاع الخدمات أهمية خاصة، وتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 62%. يشارك القطاع الحكومي بنسبة 12% من مجموع الخدمات. أما المواصلات والتجارة واستئجار العقارات فتشارك بنسبة 50%. هذا وكان متوسط نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات 51.9% من مجموع العاملين عام 1996. وتبرز أهمية الخدمات في القطاع الخاص في القدس وفي قطاع غزة أكثر من بروزها في باقي الضفة الغربية، مع العلم بأن مشاركة هذا القطاع ارتفعت بنسب كبيرة في المناطق كافة خلال السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن تستمر في التزايد مع إنشاء مؤسسات حكومية تقدم الخدمات للجمهور.

الجهاز المصرفي الفلسطيني

يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من 17 بنكاً ثلاثة منها بنوك استثمارية. بدأت سلطة النقد الفلسطينية بانتهاج سياسية جديدة لترخيص البنوك تتمثل في التركيز على قيام بنوك للاستثمار. وتهدف سلطة النقد من ذلك تعزيز الدور التنموي للجهاز المصرفي، مع التحول التدريجي نحو نمط البنوك الشاملة، إذ أن البنوك لا تساهم ، حالياً، في عملية التنمية بالمستوى المطلوب.

[11] تشمل نسبة العاملين في القطاعات المختلفة، العاملين في الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية.

رغم حداثة الجهاز المصرفي الحالي إلا أنه ساهم مساهمة واضحة في تجميع المدخرات وتحويلها إلى ودائع لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. فقد ارتفعت تلك الودائع من 589 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 1994 إلى ما يعادل 1722 مليون دولار في نهاية العام 1996، أي بزيادة 192% محققة بذلك نسبة نمو تبلغ 47% مقارنة بنهاية العام السابق. ورغم ذلك فإن اعتماد نسبة النمو في الودائع كمؤشر مطلق على إقبال الناس على الادخار، دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية، سوف يكون مضللاً.

وفي المقابل ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل تلك البنوك من 163 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 1994 إلى431 مليون دولار مع نهاية كانون الأول/ديسمبر 1996، أي بزيادة 164%.

الصناعة

ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 8% في العام 1992 إلى حوالي 14% في العام 1994. وبلغ متوسط نسبة العاملين في هذا القطاع 17.4% في العام 1996. ومع هذا النمو، لم يزد عدد المنشآت الصناعية في العام 1994 عن 11 842 منشأة يعمل فيها حوالي 531 50 شخصا، مما يجعل متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة لا يتجاوز 4.3 فرداً. ومن أجل زيادة مشاركة الصناعة في الاقتصاد الفلسطيني تبذل المساعي لإنشاء مناطق صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

البناء والتشييد

شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعا فى الاستثمارات فى قطاع العقارات. فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة الزيادة فى هذا القطاع إلى أكثر من 180% في الفترة 1الشكل (2-8)

ت في قطاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث **مساحة البناء المرخصة من قبل بلديات نابلس ورام الله والبيرة والخليل (1000متر مربع) 1991-1995**

الخدمات الخاصة الداعمة لهذا القطاع والتي ارتفعت مساهمتها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وقد بلغ متوسط نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد إلى 16.7% من مجموع العاملين.

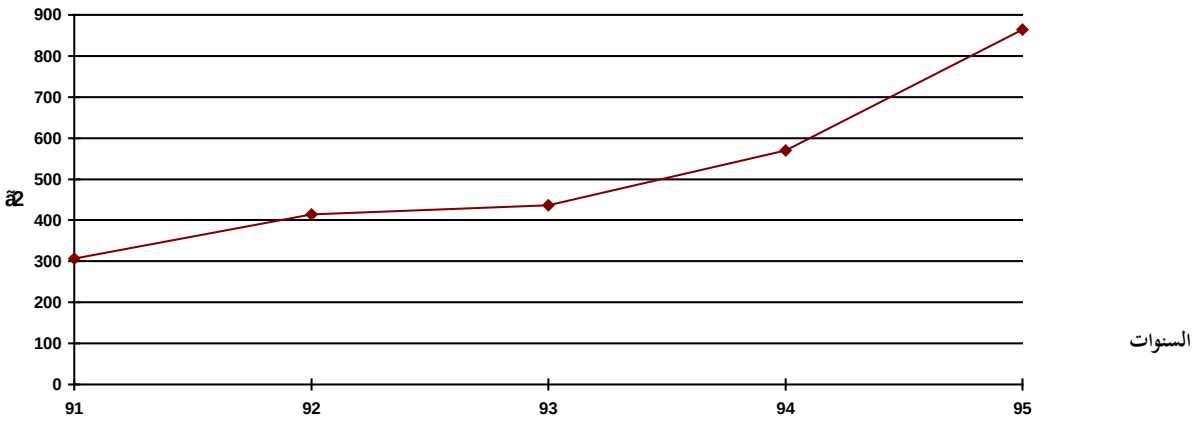

الدخل

تراجع الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي خلال السنوات الأربعة الأخيرة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وجاء تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة (1996) ليؤكد ذلك. فحسب التقرير المذكور سجل الناتج القومي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً بنسبة 22.7% في الفترة 1992-1996. ونتج الانخفاض عن الإغلاقات التي أشير إليها، وعن منع استيراد المواد الأولية اللازمة ومنع تصدير البضائع للخارج. وفي الفترة نفسها انخفض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.5%. وتبين دراسة تحليلية لمركز التخطيط الفلسطيني (1997) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذباً خلال الفترة 1985-1996، حيث بلغ 2299 دولاراً في العام 1985 مقابل 1304 دولارات في العام 1996.

الشكل (2-9)
نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ومن الناتج المحلي الحقيقي 1992-1996

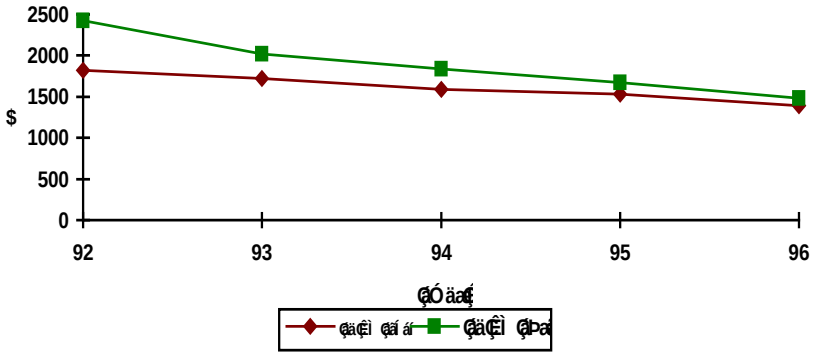

ورغم استمرار الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ونصيبه من الناتج القومي التي بدأت بالتجذر منذ بداية الاحتلال، إلا أن السنوات الأخيرة (1992-1994) شهدت انحساراً لهذه الفجوة كنتيجة للتراجع الكبير في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي تضاءل بنسبة 38.8% في الفترة 1992-1996. وفي الوقت نفسه تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 23.6%. ومن المتوقع أن تعود الفجوة بين الناتج القومي والمحلي إلى معدلاتها السابقة (الاونكتاد 1994) في حالة فتح الأسواق الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية وفي حالة عدم ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الدخل والنمو السكاني

ترافق التراجع في الدخل القومي خلال الفترة 1992-1996 مع زيادة سكانية بنسبة 26.3% في الفترة نفسها. وبلغت نسبة الزيادة السنوية الكلية في معدلات النمو السكاني 5.9% (5.7% في الضفة الغربية و6.2% في قطاع غزة) بين العامين 1994 و 1996. وتعود هذه النسبة في الضفة الغربية إلى نمو سكاني ناتج عن الزيادة الطبيعية 3.4% وإلى الزيادة في أعداد العائدين (2.3%)، أما في قطاع غزة، فقد كانت نسبة الزيادة الطبيعية 4.6% وتلك الناتجة عن العودة 1.6%.

الشكل(2-10)

معدلات النمو السكانية بالمقارنة مع معدلات التغير في قيمة الناتج القومي الإجمالي 1972-1996

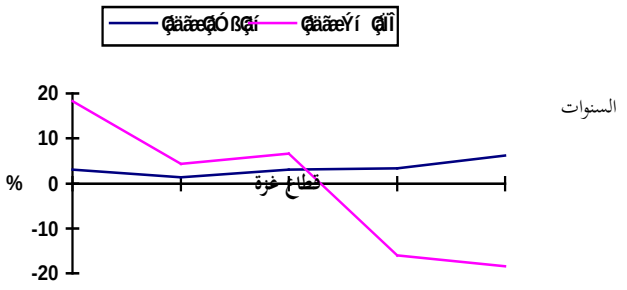

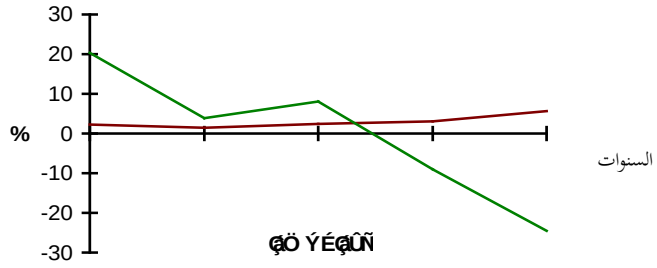

مصادر الدخل

تشكل الأجور والرواتب مصدر الدخل الأهم للسكان في قطاع غزة. ويعود ذلك للاعتماد الكبير نسبياً على العمل في إسرائيل واستيعاب مؤسسات السلطة (بعد العام 1994) ووكالة الغوث الدولية لعدد كبير من العاملين. ينطبق التحليل نفسه على الوضع في المخيمات والمدن في الضفة الغربية حيث يرتفع الاعتماد على الأجور والرواتب، وتعتمد القرى الفلسطينية[12] في الضفة ية ومشاريع الأسرة وبشكل أقل على الأجور والرواتب.

الشكل (2-11) المصدر الرئيس للدخل للأسر الفلسطينية 1996

الشكل (2-12) المصدر الرئيسي للدخل حسب التجمع السكاني 1996

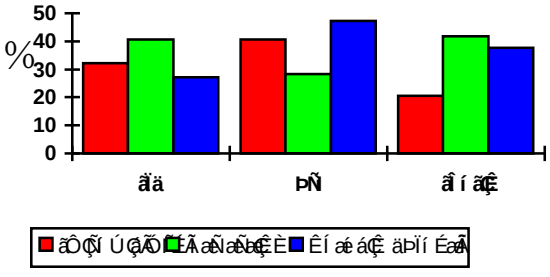

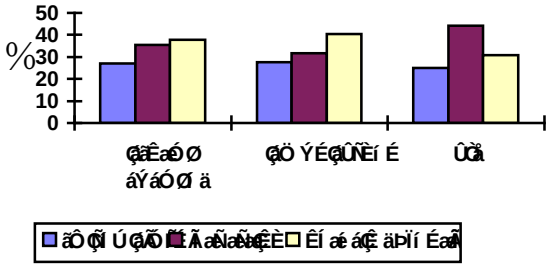

[12] تقوم دائرة الإحصاء الفلسطينية باستثناء البدو الرحل من مثل هذه الدراسات وذلك لأسباب مختلفة متعلقة بالصعوبات العملية. ويبلغ عدد السكان البدو في محافظات الضفة الغربية 19 400 نسمة، وبذلك تقل نسبتهم عن 1% من السكان. وتجد الإشارة إلى أهمية الثروة الحيوانية التي يمتلكونها ومنتجاتها إذ تقدر هذه الثروة بثلاثين مليون دولار. (معهد الأبحاث التطبيقية – القدس "أريج" – رسالة موجهة إلى المشروع)

ملاحظة: تم حساب الثروة الحيوانية على النحو التالي: عدد رؤوس الأغنام × 100 دينار) + 20% معدل الإنتاج من الألبان).

القطاعات الاقتصادية

الزراعة

الشكل (2-7)

نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

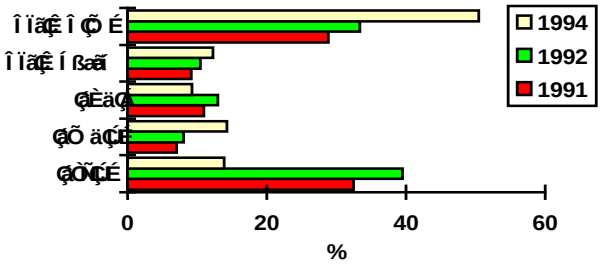

يأتي قطاع الزراعة في مقدمة النشاطات الاقتصادية في فلسطين، ويصل متوسط نسبة مشاركته في الدخل المحلي الإجمالي إلى الثلث. وقد انخفضت نسبة مشاركة القطاع الزراعي، مع نهاية السبعينات وحتى العام 1988، حتى وصلت إلى أقل من 23% عام 1987. وترافق الانخفاض مع جذب سوق الخليج العربي للعمال الفلسطينيين وازدياد الطلب على العمالة الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية.

بدأت مشاركة القطاع الزراعي في التزايد مع بداية الانتفاضة الفلسطينية وذلك نتيجة لدعوة العودة إلى الأرض كبديل عن العمل في السوق الإسرائيلي، ولإغلاقه في وجه الكثير من عمال الزراعة. وقد انخفضت نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الدخل المحلي بشكل واضح عام 1994، إذ بلغت أقل من 14%. ولم يتجاوز متوسط نسبة العاملين في هذا القطاع لعام 1996 عن 14% من مجموع العاملين[13].

جدول (2-8)

ساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة (نسبة مئوية)

نشاط الاقتصادي	القدس	باقي الضفة الغربية	غزه
زراعة وصيد الأسماك	2.5	16.78	13
تعدين، الصناعة التحويلية والمياه لكهرباء	19.66	14.41	11.86
لإنشاءات	10.97	9.73	7.6
قطاع الخاص	59.38	47.72	52.02
طاع الخدمات العام	7.5	11.36	15.55

الخدمات والتجارة

يحتل قطاع الخدمات أهمية خاصة، وتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 62%. يشارك القطاع الحكومي بنسبة 12% من مجموع الخدمات. أما المواصلات والتجارة واستئجار العقارات فتشارك بنسبة 50%. هذا وكان متوسط نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات 51.9% من مجموع العاملين عام 1996. وتبرز أهمية الخدمات في القطاع الخاص في القدس وفي قطاع غزة أكثر من بروزها في باقي الضفة الغربية، مع العلم بأن مشاركة هذا القطاع ارتفعت بنسب كبيرة في المناطق كافة خلال السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن تستمر في التزايد مع إنشاء مؤسسات حكومية تقدم الخدمات للجمهور.

الجهاز المصرفي الفلسطيني

يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من 17 بنكاً ثلاثة منها بنوك استثمارية. بدأت سلطة النقد الفلسطينية بانتهاج سياسية جديدة لترخيص البنوك تتمثل في التركيز على قيام بنوك للاستثمار. وتهدف سلطة النقد من ذلك تعزيز الدور التنموي للجهاز المصرفي، مع التحول التدريجي نحو نمط البنوك الشاملة، إذ أن البنوك لا تساهم ، حالياً، في عملية التنمية بالمستوى المطلوب.

[13] تشمل نسبة العاملين في القطاعات المختلفة، العاملين في الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية.

رغم حداثة الجهاز المصرفي الحالي إلا أنه ساهم مساهمة واضحة في تجميع المدخرات وتحويلها إلى ودائع لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. فقد ارتفعت تلك الودائع من 589 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 1994 إلى ما يعادل 1722 مليون دولار في نهاية العام 1996، أي بزيادة 192% محققة بذلك نسبة نمو تبلغ 47% مقارنة بنهاية العام السابق. ورغم ذلك فإن اعتماد نسبة النمو في الودائع كمؤشر مطلق على إقبال الناس على الادخار، دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية، سوف يكون مضللاً.

وفي المقابل ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل تلك البنوك من 163 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 1994 إلى431 مليون دولار مع نهاية كانون الأول/ديسمبر 1996، أي بزيادة 164%.

الصناعة

ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 8% في العام 1992 إلى حوالي 14% في العام 1994. وبلغ متوسط نسبة العاملين في هذا القطاع 17.4% في العام 1996. ومع هذا النمو، لم يزد عدد المنشآت الصناعية في العام 1994 عن 842 11 منشأة يعمل فيها حوالي 531 50 شخصا، مما يجعل متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة لا يتجاوز 4.3 فرداً. ومن أجل زيادة مشاركة الصناعة في الاقتصاد الفلسطيني تبذل المساعي لإنشاء مناطق صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

البناء والتشييد

شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعا فى الاستثمارات فى قطاع العقارات. فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة الزيادة فى هذا القطاع إلى أكثر من 180% في الفترة 1الشكل (2-8)

ت في قطاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث **مساحة البناء المرخصة من قبل بلديات نابلس ورام الله والبيرة والخليل (1000متر مربع) 1991-1995**

الخدمات الخاصة الداعمة لهذا القطاع والتي ارتفعت مساهمتها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وقد بلغ متوسط نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد إلى 16.7% من مجموع العاملين.

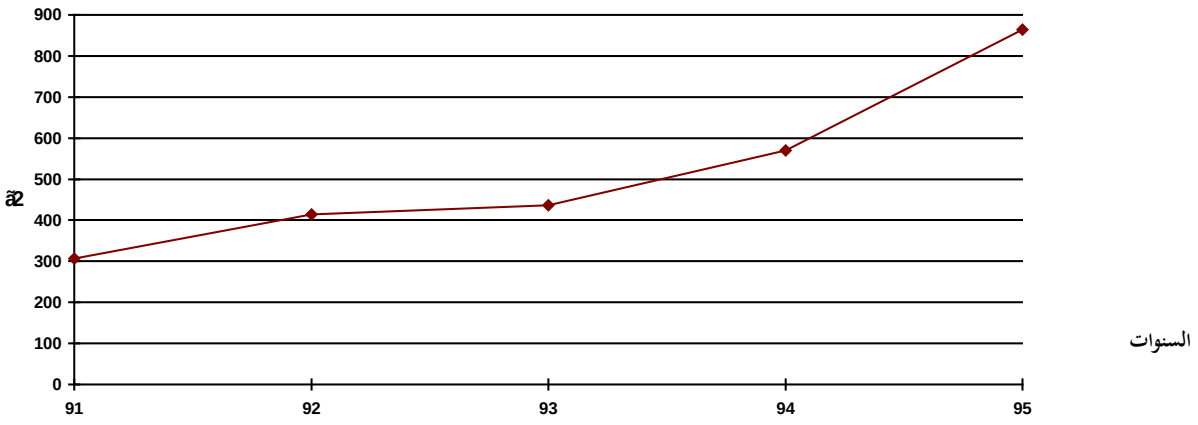

الدخل

تراجع الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي خلال السنوات الأربعة الأخيرة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وجاء تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة (1996) ليؤكد ذلك. فحسب التقرير المذكور سجل الناتج القومي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً بنسبة 22.7% في الفترة 1992-1996. ونتج الانخفاض عن الإغلاقات التي أشير إليها، وعن منع استيراد المواد الأولية اللازمة ومنع تصدير البضائع للخارج. وفي الفترة نفسها انخفض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.5%. وتبين دراسة تحليلية لمركز التخطيط الفلسطيني (1997) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذباً خلال الفترة 1985-1996، حيث بلغ 2299 دولاراً في العام 1985 مقابل 1304 دولارات في العام 1996.

الشكل (2-9)
نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ومن الناتج المحلي الحقيقي 1992-1996

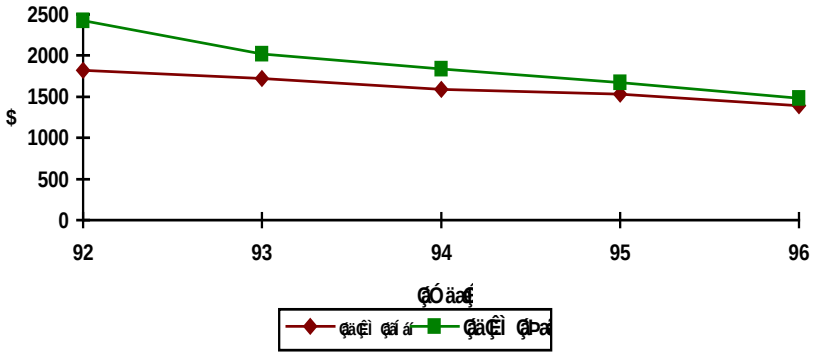

ورغم استمرار الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ونصيبه من الناتج القومي التي بدأت بالتجذر منذ بداية الاحتلال، إلا أن السنوات الأخيرة (1992-1994) شهدت انحساراً لهذه الفجوة كنتيجة للتراجع الكبير في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي تضاءل بنسبة 38.8% في الفترة 1992-1996. وفي الوقت نفسه تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 23.6%. ومن المتوقع أن تعود الفجوة بين الناتج القومي والمحلي إلى معدلاتها السابقة (الاونكتاد 1994) في حالة فتح الأسواق الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية وفي حالة عدم ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الدخل والنمو السكاني

ترافق التراجع في الدخل القومي خلال الفترة 1992-1996 مع زيادة سكانية بنسبة 26.3% في الفترة نفسها. وبلغت نسبة الزيادة السنوية الكلية في معدلات النمو السكاني 5.9% (5.7% في الضفة الغربية و6.2% في قطاع غزة) بين العامين 1994 و 1996. وتعود هذه النسبة في الضفة الغربية إلى نمو سكاني ناتج عن الزيادة الطبيعية 3.4% وإلى الزيادة في أعداد العائدين (2.3%)، أما في قطاع غزة، فقد كانت نسبة الزيادة الطبيعية 4.6% وتلك الناتجة عن العودة 1.6%.

الشكل(2-10)

معدلات النمو السكانية بالمقارنة مع معدلات التغير في قيمة الناتج القومي الإجمالي 1972-1996

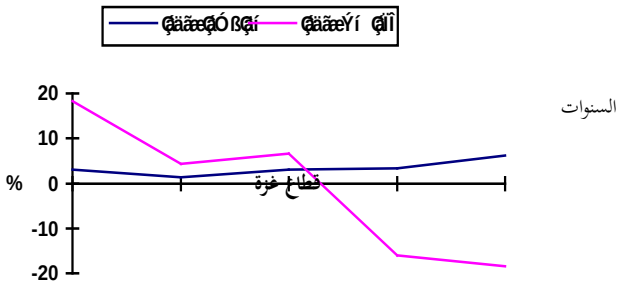

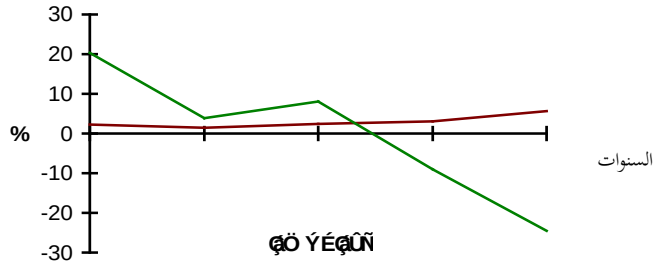

مصادر الدخل

تشكل الأجور والرواتب مصدر الدخل الأهم للسكان في قطاع غزة. ويعود ذلك للاعتماد الكبير نسبياً على العمل في إسرائيل واستيعاب مؤسسات السلطة (بعد العام 1994) ووكالة الغوث الدولية لعدد كبير من العاملين. ينطبق التحليل نفسه على الوضع في المخيمات والمدن في الضفة الغربية حيث يرتفع الاعتماد على الأجور والرواتب، وتعتمد القرى الفلسطينية[14] في الضفة ية ومشاريع الأسرة وبشكل أقل على الأجور والرواتب.

الشكل (2-11) المصدر الرئيس للدخل للأسر الفلسطينية 1996

الشكل (2-12) المصدر الرئيسي للدخل حسب التجمع السكاني 1996

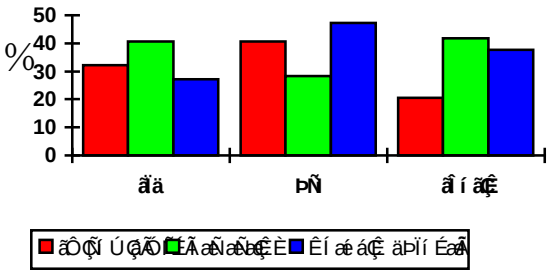

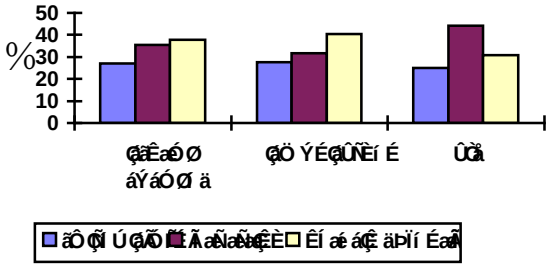

[14] تقوم دائرة الإحصاء الفلسطينية باستثناء البدو الرحل من مثل هذه الدراسات وذلك لأسباب مختلفة متعلقة بالصعوبات العملية. ويبلغ عدد السكان البدو في محافظات الضفة الغربية 19 400 نسمة، وبذلك تقل نسبتهم عن 1% من السكان. وتجد الإشارة إلى أهمية الثروة الحيوانية التي يمتلكونها ومنتجاتها إذ تقدر هذه الثروة بثلاثين مليون دولار. (معهد الأبحاث التطبيقية – القدس "أريج" – رسالة موجهة إلى المشروع)

ملاحظة: تم حساب الثروة الحيوانية على النحو التالي: عدد رؤوس الأغنام × 100 دينار) + 20% معدل الإنتاج من الألبان).

الفصل الثاني

مؤشرات الوضع التعليمي

رياض الأطفال

التعليم المدرسي

الطلبة

القيد والالتحاق

نسبة الطلبة لكل معلم

التسرب

الرسوب

المعلمون

التحصيل العلمي للمعلمين

الأحوال المادية والاجتماعية والأكاديمية للمعلمين

البنية التحتية

نوعية المرافق الموجودة

معدل الازدحام

المناهج والأساليب التربوية

التعليم ما بعد المدرسة

كليات المجتمع

الجامعات

مقدمة

يستعرض هذا الفصل أهم المؤشرات المتعلقة بالوضع التعليمي بجميع مراحله، من حيث الطلبة والمعلمين والبنية التحتية والمناهج. تتكون مراحل التعليم في فلسطين من مرحلة ما قبل المدرسة، ومرحلة التعليم المدرسي: الأساسي (عشر سنوات) والثانوي (سنتان)، ومرحلة التعليم ما بعد المدرسي (كليات المجتمع المتوسطة والجامعات).ويخدم قطاع التعليم بجميع مراحله وبفروعه الثلاثة، الحكومي والخاص والتابع لوكالة الغوث، 37.5% من السكان ما بين موظف وطالب.

رياض الأطفال

لا يوجد للقطاع الحكومي أي دور يذكر في قطاع التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) حيث يشرف على هذا القطاع بشكل رئيسي مؤسسات أهلية طوعية وأخرى خاصة (بنسبة تزيد عن 99%). ومن الملفت للنظر النقص الشديد لرياض الأطفال في قطاع غزة، حيث لا يتجاوز عدد رياض الأطفال في القطاع من المجموع الكلي لرياض الأطفال 2.5%، تشرف على معظمها وكالة الغوث الدولية. تتوزع غالبية رياض الأطفال في فلسطين بين القرى (55%) والمدن (39%)، وتتواجد في المخيمات بنسبة لا تتجاوز 6% من المجموع.

بلغ معدل عدد الأطفال لكل شعبة 29 طفلاً. ويصل هذا العدد إلى أكثر من 40 طفلا لكل شعبة في بعض الحالات. وتبلغ نسبة الأطفال إلى المعلمين 31 طفلاً لكل معلم (أنظر الجدول 2-13) هذا مع العلم أن هناك رياض أطفال وحضانات غير مسجلة ولا تخضع لأسس الرقابة الحكومية.

التعليم المدرسي

يخدم قطاع التعليم المدرسي الحكومي 22.2% من السكان ما بين موظف وطالب، وهي نسبة تزيد قليلا عن المعدل العالمي (الذي يبلغ 20% تقريبا). تقع المسؤولية الأساسية للتعليم على عاتق وزارة التربية والتعليم التي تدير المدارس الحكومية من المرحلة الأساسية وحتى نهاية المرحلة الثانوية، وتشرف أيضا على المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث الدولية من حيث المناهج والتوجيه العام.

الشكل (2-18)

مشاركة القطاعات المختلفة في التعليم كنسبة من المجموع العام للطلبة

1996/1995

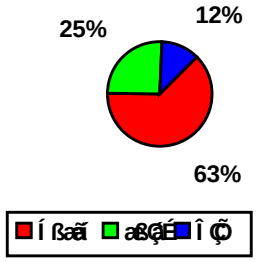

يشرف قطاع التعليم الحكومي على 63.4% من طلبة المدارس (بما فيها رياض الأطفال)، بينما يشرف القطاع الخاص ووكالة الغوث على الباقي. وتعتبر مشاركة القطاعات غير الحكومية مرتفعة مقارنة بقطاع التعليم الحكومي.

تدير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حوالي 80% من مدارس الضفة الغربية، في حين أن أكثر من نصف مدارس قطاع غزة تابع للوكالة. أما القطاع الخاص فيشرف على 10% من المدارس، التي تتواجد في معظمها في مناطق وسط الضفة الغربية.

الشكل (2-19)

عدد المدارس حسب الجهة المشرفة والمنطقة 1996/1995

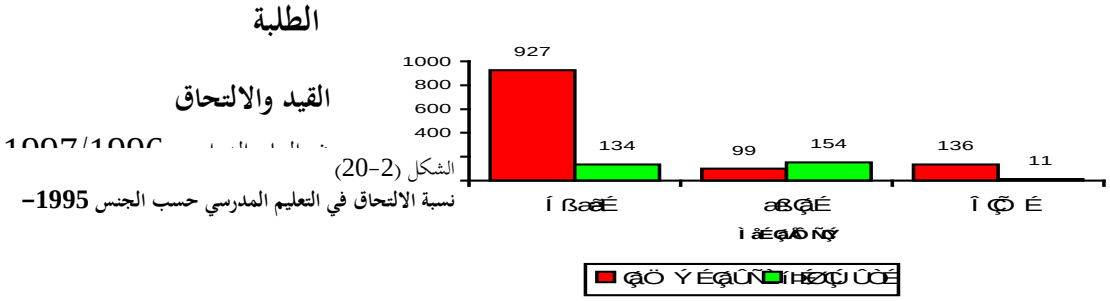

الشكل (2-20)

نسبة الالتحاق في التعليم المدرسي حسب الجنس 1995-

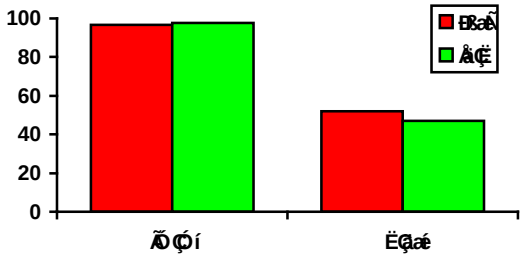

المراحل المدرسية (الأساسية والثانوية) 719 593 طالبا وطالبة، وهذا يعني أن معدل القيد الإجمالي للتعليم المدرسي يصل إلى حوالي 90%. وتنخفض نسبة القيد مع تقدم المرحلة الدراسية لتصل إلى أقل من 50% للمرحلة الثانوية. وبينما تتساوى نسب القيد (تقريبا) بين الإناث والذكور في المراحل الأساسية، فإن الفرق لصالح الذكور يصبح أكثر وضوحا في المرحلة الثانوية، إذ تصل نسبة الالتحاق بين الإناث في المرحلة الثانوية 46.9% وللذكور 51.9%. هذا، وتزيد نسبة الذكور عن نسبة الإناث في التخصصات العلمية والمهنية في المدارس كمحصلة لاختلاف التوجيه الذي يتلقونه من المعلمين والأهل. وتصل معدلات التحاق الطلبة من مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة في الجامعات (داخل فلسطين وخارجها) إلى 15%[15]. وبالمعدل يصل القيد الإجمالي لجميع المراحل التعليمية إلى 64%.

[15] هذه النسبة غير مؤكدة وقد تم حسابها بناء على عدد الطلبة الملتحقين في جامعات وكليات الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يبلغ عددهم نحو 35 ألفاً للعام الجامعي 1996/1995 بالإضافة لتقديرات عدد طلبة الضفة الغربية وقطاع غزة الملتحقين في جامعات في الخارج (نحو 9 000 طالب) مقسوما على عدد السكان للفئة العمرية من 18-23 (حوالي 297 528 نسمة).

الإطار (2-6)

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال في السنوات الماضية مرتين، وبالمقابل ارتفعت معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة (فافو، 1993). من ناحية ثانية، تختلف معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بحسب النوع الاجتماعي والمنطقة، فالنساء في الضفة الغربية هن الأقل إلماما بالقراءة والكتابة تليهن النساء في قطاع غزة. والفجوة عميقة بين الأجيال في هذا المجال، وخصوصا بين النساء. تتراوح معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن 45 سنة بين 47% للمجموعة العمرية (45-55 سنة)، و 12% للكبار في العمر. تزيد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث في الفئة العمرية (15-19 سنة) لتبلغ حوالى 97% . وتكاد تزول الفجوة بين الإناث والذكور في الفئة العمرية بين 15-35 سنة.

الشكل (2-21)

القدرة على الكتابة حسب المنطقة والجنس 1993

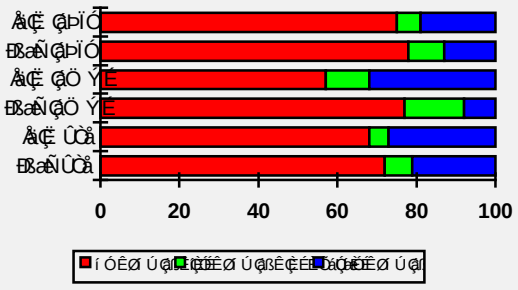

مشكلة ناتج العملية التعليمية

يتخرج الطلبة من الثانوية العامة دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول المتقدمة، فالكثير منهم غير قادر على التحليل النقدي والمنطقي والبحث العلمي المبنى على تقصى الحقائق، كما أنهم يعانون من عدم استقلالية التفكير وعدم الإحساس بالمسؤلية. وهذا يرجع إلى تقليدية طرق التعليم ووسائل التقييم، وعدم مشاركة الأهل والمجتمع في عملية التعليم، ومركزية التعليم، وحاجة المدارسين والإداريين التربويين إلى تدريب حديث متطور في علوم التربية والتعليم. مركز تطوير المناهج الفلسطينية 1996

ورغم الارتفاع الظاهر في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، إلا أن التربويين يحذرون من انتشار ظاهرتي الأمية المقنعة والوظيفية وخصوصا بين الأجيال الجديدة. وتبين الدارسة أن أعداداً كبيرة من الطلبة الذين ليس لديهم إلمام بأسس القراءة والكتابة ومباديء الحساب وذلك رغم وجودهم في نهاية المرحلة الأساسية*.

---

* انظر دراسة مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، التي تقييم مهارات الطلبة في اللغة العربيةوالرياضيات في مناطق وسط الضفة الغربية، 1990. ومركز تطوير المناهج، 1996.

نسبة الطلبة لكل معلم

يبلغ متوسط نسبة الطلبة إلى المعلمين 31 طالباً لكل معلم. وكما هو مبين في الشكل (2-22) فإن هذا العدد يزيد في مدارس وكالة الغوث وينخفض في المدارس الخاصة.

تختلف نسبة الطلبة لكل معلم بين الطلبة الذكور والإناث، حيث تبلغ للذكور 29 طالباً لكل معلم، بينما تبلغ بالنسبة للإناث 36 طالبة لكل معلمة وذلك في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث. وتعود الفجوة بين الإناث والذكور، أساساً، إلى انخفاض عدد المعلمات بالمقارنة مع عدد المعلمين في المرحلة المدرسية. تصل نسبة المعلمات 43.5% من الهيئة التدريسية في القطاع الحكومي، وتزيد إلى 63% في المدارس الخاصة، بينما تصل نسبة المعلمات في رياض الأطفال إلى 98% من الهيئات التعليمية.

الشكل (2-22)
عدد الطلبة لكل معلم حسب القطاع والجنس 1996/1995

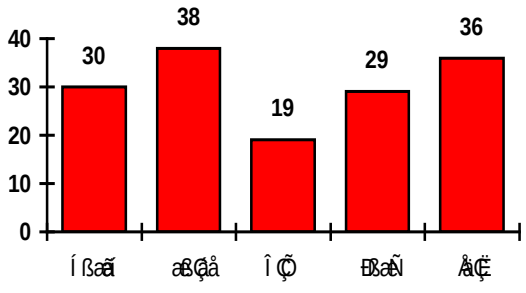

الشكل (2-23)
الهيئات التعليمية حسب النوع الاجتماعي في القطاعات التعليمية المختلفة 1996/1995

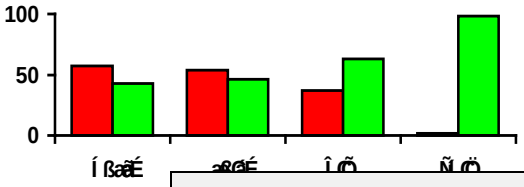

الإطار (2-7)
فجوة تعليمية فى محافظة الخليل

تزيد نسبة عدد الطلبة إلى المعلمين في مدارس محافظة الخليل عن باقي المدارس في المحافظات الأخرى، حيث تصل هذه النسبة إلى 42 في المعدل. وتزيد لتصل إلى 56 طالبة لكل معلمة و 64 طالبا لكل معلم في مدارس وكالة الغوث. وتتضح الفجوة التعليمية في محافظة الخليل بالنظر إلى معدلات الازدحام في المدارس حيث يصل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الحكومية إلى 60 طالبا، ويزيد عن ذلك في مدارس وكالة الغوث ليصل إلى 73 طالبا للشعبة.

التسرب

بلغ المجموع الكلي لمعدلات التسرب السنوية للطلبة من المدارس 2.7% ، وبلغت 7% للمرحلة الثانوية. وعلى الرغم من أن معدلات التسرب للإناث والذكور متساوية تقريبا في المرحلة الأساسية إلاّ أن معدلات التسرب للإناث تزداد بشكل أكبر في المرحلة الثانوية، وتسجل هذه المعدلات قيمة قياسية بين الإناث في القرى وقرى محافظة الخليل بشكل خاص. ومن الملاحظ أن المعدلات السنوية تخفي حجم المشكلة الحقيقي إذ يتم حساب هذه المعدلات من خلال مراقبة السجلات المدرسية في بداية السنة الدراسية وفي نهايتها، وبذلك لا يتم حساب الطلبة الذين لم يعودوا إلى المدرسة في بداية العام. يتضح حجم مشكلة التسرب من خلال مراقبة أفواج الطلبة عبر السنوات، (تبدأ معدلات الالتحاق بـ 100% في المرحلة الأساسية الأولى وتصبح حوالي 50% في المرحلة الثانوية). ومن أهم أسباب التسرب للذكور: الرسوب المتكرر، والحاجة إلى العمل، وإساءة استخدام المعلم لموقعه واللجوء للعقوبات البدنية (مع العلم أن هناك قوانين تمنعها). أما أهم أسباب التسرب للإناث فكانت: الزواج المبكر (خصوصا في الصفين العاشر والحادي عشر)، وبعد مسافة المسكن عن المدرسة، وعدم توفر الأجواء المريحة لهن في بعض المدارس المختلطة (مثل عدم توفر دورات مياه خاصة بالإناث)، ورغبة الأهل في الحصول على مساعدتهن في العمل المنزلي أو الزراعي. هذا وتعاني الأسر ذات الحجم الكبير من التسرب أكثر من غيرها.

الرسوب

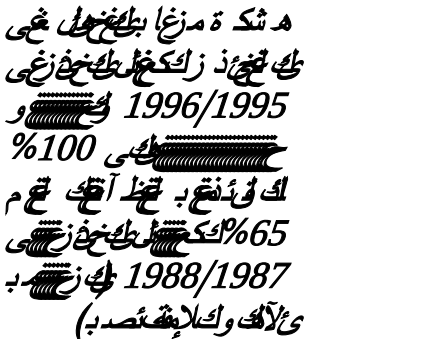

لا تتعدى نسبة الرسوب في المدارس الفلسطينية في المراحل المختلفة 4%، ويعود هذا إلى سياسة الترفيع التلقائي التي تتبعها وزارة التربية والتعليم من أجل التخفيف من العبء الناتج عن الطلب المتزايد على المدارس وعدم قدرتها على تأمين أماكن لطلبة الصفوف الابتدائية[16]. إن النتيجة الطبيعية لمثل هذه السياسة ترفيع كثير من الطلاب إلى الصفوف الأعلى مع تدني قدرتهم الحقيقية على الالتحاق بهذه الصفوف، مما يترتب عليه ضعف الطالب وعدم قدرته على مواصلة التعليم، ويترتب عليه أيضاً تعزيز الأمية المقنعة. تعود سياسة الترفيع التلقائي هذه إلى معدلات الزيادة السنوية المرتفعة للطلبة التي تصل إلى 5.7% في الضفة الغربية و 6.2% في قطاع غزة. فقد حصل ارتفاع على عدد الطلبة في المدارس الحكومية بنسبة 67% بين الأعوام 1985 و 1996، وفي مدارس وكالة الغوث 48%، وفي المدارس الخاصة 170% لنفس الفترة تؤدي هذه الظاهرة إلى تزايد معدلات الازدحام وفترات التدريس وارتفاع عدد الطلبة لكل معلم حيث لم تتجاوب الزيادة في أعداد المعلمين والشعب مع الزيادة في عدد الطلبة.

(8-
هني

أن التعليم المهني يعتبر أحد المتطلبات الرئيسية في التنمية، إلا أنه لا يجد العناية الكافية. فهناك 18 هنية فقط، منها 10 مدارس حكومية، و 8 مدارس أهلية أو أجنبية. أما بالنسبة للتدريب المهني فهناك 13 منها تحت إشراف وزارة العمل و 12 تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، والباقى تشرف عليه اللاجئين والمؤسسات الأهلية الفلسطينية ومؤسسات غير حكومية أجنبية. اتجهت نسبة قليلة (3%) الكلى لطلبة المرحلة الثانوية في مدارس الحكومة للتعليم المهني جميعهم تقريبا من الذكور. أما الإناث ن مدارس مهنية مناسبة وكافية. والانخراط في التعليم المهني بينهن محدود وموجه بالأساس نحو الأدوار ي تقوم بها النساء في المجتمع الفلسطيني عادة.

المعلمـون

التحصيل العلمي للمعلمين

تتباين درجة التحصيل العلمي للعاملين في التعليم. يحمل حوالي 55% من المعلمين شهادة الدبلوم المتوسط وحوالي 37% منهم يحملون شهادة البكالوريوس، وتصل نسبة حملة شهادة الثانوية العامة (أو أقل) إلى حوالي 6% ونسبة حملة الشهادات العليا (فوق البكالوريوس) حوالي 2.2%. وتزيد نسب التحصيل العلمي بين المعلمين الذكور عنها بين الإناث، حيث تصل نسبة حملة البكالوريوس والشهادات العليا بين الذكور إلى 48% بينما تصل إلى 30% بين الإناث.

ومن الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية رفعت نسبة الملتحقين بسلك التعليم في التعيينات الجديدة من حملة البكالوريوس لتبلغ 80%، على أن يتم الوصول إلى نسبة 100% بالتدريج وبدأت بمطالبة المعلمين بمتابعة دراستهم الجامعية للحصول على تدريب متخصص في مجال التربية والتعليم.

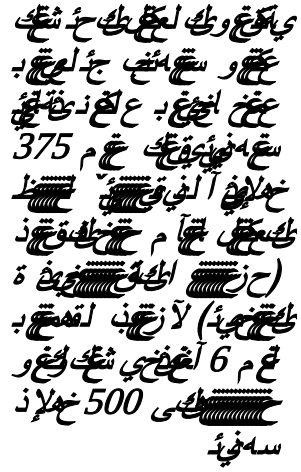

اعية والأكاديمية للمعلمين

199(حددت مذكرة موجهة من مديريات التربية والتعليم إلى مديري ومديرات المدارس نسبة عليا لترسيب الطلبة تبلغ

يعاني المعلمون الفلسطينيون من تدني الدخل. يتلقى المعلم الحاصل على شهادة جامعية عند بداية عمله راتباً شهرياً يقل عن 375 دولاراً أمريكياً، مع العلم بأن حد الفقر (حسب التقديرات الدنيا) لأسرة مكونة من 6 أفراد يصل إلى حوالي 500 دولار شهريا. ولذلك، يعمل عدد من المعلمين في وظائف أخرى بعد الانتهاء من الدوام المدرسي، الأمر الذي أدى إلى تدني أداء المعلم ومكانته الرفيعة التي كان يتميز بها في المجتمع. وكذلك فإن نسبة غير قليلة من المعلمين غير مدربين تدريباً يتلاءم مع التغيرات التي تجري في المجتمع والعالم (مركز تطوير المناهج، 1996).

الإطار (2-9)

التعليم في مدينة القدس 1995/1996

- يخدم القطاع التعليمي في القدس 831 55 طالبا وطالبة ضمن جميع المراحل الدراسية بما في ذلك رياض الأطفال والتعليم العالي.
- تخضع ثلث المدارس في القدس العربية لسلطتي وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس ويتعلم في هذه المدارس أكثر من 44% من الطلبة.
- تم ضم جميع مدارس الأوقاف الإسلامية إلى إشراف التربية الفلسطينية.
- تبلغ نسبة الأمية بين الذكور 12% وبين الإناث 18%.
- 38% من أبنية المدارس التي تم ضمها لوزارة التربية والتعليم مستأجرة.
- يبلغ عدد رياض الأطفال 79 وتشرف على 15% منها وزارة المعارف الإسرائيلية وتشرف على الباقي لجان وجمعيات فلسطينية.
- المناهج المستخدمة هي المناهج الأردنية المستخدمة في باقي مدارس الضفة الغربية، باستثناء مدارس وزارة المعارف الإسرائيلية التي تستخدم مناهج مختلطة من المناهج الأردنية والإسرائيلية.
- يوجد في القدس جامعتان و 3 كليات متوسطة و 5 مدارس للتعليم المهني.

ختارة حول مدارس القدس العربية حسب الجهة المشرفة					
شرفة	عدد المدارس	عدد الطلبة	طالب/شعبة	طالب/معلم	رياض أطفال
ف وبلدية	33	20439	32	21	12
سطينية	19	6124	27	19	--
أفراد	37	17145	32	22	67
ك الدولية	8	2613	33	35	--
	97	46831	32	21	79

* منشورات وزارة الإعلام، سفيان كمال، 1996، وإحصاءات وزارة التربية والتعليم.

البنية التحتيه

نوعية المرافق الموجودة

تفتقر المدارس الفلسطينية إلى الكثير من الخدمات الأساسية مثل توفر المياه بصفة دائمة والكهرباء ودورات المياه. تعاني 43% من المدارس من نقص في واحدة أو أكثر من هذه الخدمات الرئيسة. ولا تتوفر المرافق التربوية مثل غرف المكتبة والمختبر والرسم والموسيقى وغيرها إلاّ في عدد محدود من المدارس، وبالذات الثانوية منها. أما فيما يخص تقنيات التعليم المختلفة فهي لا تتوفر إلاّ في عدد قليل جداً من مدارس الضفة والقطاع. وبالرغم من وجود ساحات للعب في غالبية المدارس، إلا أن أغلبها غير لائق، ويتوفر فيها عدد محدود من الملاعب الخاصة بكرة السلة وكرة الطائرة وكرة القدم.

جدول (2-15)

توفر الخدمات الرئيسية في المدارس (بما فيها رياض الأطفال) ، 1996/1995

المنطقة	المياه			الكهرباء		المقصف	
	دائمة	غير دائمة	لا تتوفر	تتوفر	لا تتوفر	يتوفر	لا يتوفر
باقي الضفة الغربية	1223	414	44	1340	341	759	922
قطاع غزة	318	2	1	316	5	274	47
المجموع	**1541**	**416**	**45**	**1656**	**346**	**1033**	**969**

معدل الازدحام

يتراوح عدد الطلبة لكل شعبة بين 20 إلى 55، وذلك حسب القطاع التعليمي والمستوى التعليمي والمنطقة. تنخفض معدلات الازدحام في الصفوف الثانوية في المدارس الخاصة بينما ترتفع في مدارس وكالة الغوث وفي المدارس الحكومية. ويبلغ المعدل العام لعدد الطلبة في الشعبة 36.8 طالباً في جميع المراحل الدراسية. وهناك مؤشرات تدل على أن معدل الازدحام في تزايد. ورغم بناء مدارس جديدة إلاّ أن طاقتها الاستيعابية عاجزة عن الإستجابة للطلب المتزايد. وهناك ارتفاع ملحوظ في الطلب على المدارس الخاصة حيث يزيد عدد الطلبة في الصفوف التمهيدية في بعضها عن 40طالباً كما يتضح في الشكل (2-24)

الشكل (2-24)

عدد الطلاب لكل شعبة حسب القطاع 1995-1996

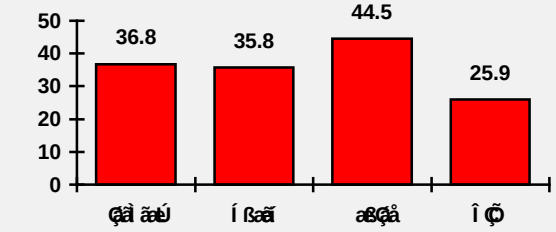

أما بالنسبة لمعدل المساحة المخصصة لكل طالب في المدرسة، فقد تبين أنها قليلة في المرحلة الأساسية في الضفة الغربية وفي المرحلتين الأساسية والثانوية في قطاع غزة، فقد بلغت في المرحلة الأساسية 1.1 متراً مربعاً وفي المرحلة الثانوية 1.3 متراً مربعاً، وذلك بالمقارنة مع النسبة العالمية التي تبلغ 1.5 و1.75 متراً مربعاً.

المناهج والاساليب التربوية

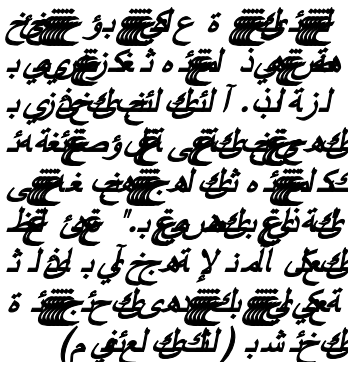

ما زال التربويون الفلسطينيون في مرحلة التحضير لاعداد مناهج تتناسب مع واقع ومتطلبات المجتمع الفلسطيني المعاصر، وقد تم قبل قيام السلطة الفلسطينية استخدام مناهج التدريس الأردنية (في باقي الضفة الغربية) والمصرية (في قطاع غزة) بعد أن قامت سلطات الإحتلال بإلغاء بعض المواد التدريسية من المناهج لتتوافق مع منظورها.

تعتبر طرق وأساليب التدريس الحالية "تقليدية"، فهي نظرية أو لفظية لا ميدانية ولا تجريبية. إذ يعتمد المعلم في تدريسه أسلوب التلقين في أغلب الأحيان، ويستخدم أحياناً أسلوب الأسئلة والأجوبة، وقلما يلجأ إلى استخدام الوسائل التعليمية إذا توفرت. ولا تلقى الفروق الفردية بين التلاميذ الاهتمام الكافي من قبل المعلم .ولا يركز منهج التعليم الحالي على تعليم مهارات التفكير والتحليل المنطقي الى جانب تعليم محتوى المواد.(مركز تطوير المناهج، 1996) وكذلك فإن المناهج مازالت تكرس الأدوار التقليدية للنساء وتظهرها بمظهر ضعف لا يتناسب مع أدوارها الجديدة.

التعليم ما بعد المدرسة

تم استحداث وزارة للتعليم العالي عام 1996 لتستكمل الجهود التي قام بها مجلس التعليم العالي الفا 1977 كمنظمة أهلية تنسق جهود القائمين على المعاهد والجامعات. وقد بلغ عدد الجامعات وتوجد أربع كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس.مع العلم أن هناك ثلاثين طلباً مقدماً لوزارة التعليم العالي على فتح جامعات خاصة.

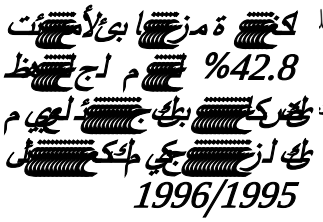

كليات المجتمع

في عام 1994 بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة والتي تمنح شهادات دبلوم 19 كلية، التحق فيها 4110 طالبا وطالبة 54% منهم طالبات. ويعمل في هذه الكليات 498 عضو هيئة تدريس 63%منهم متفرغون. ولا تعترف الجامعات الفلسطينية بالشهادات التي تمنحها كليات المجتمع ولا يستطيع خريجو هذه الكليات، باستثناء العاملين في حقل التدريس، إكمال دراستهم الجامعية.

الشكل (2-25)

الطلبة في الجامعات حسب الجنس والتخصص1996/1995

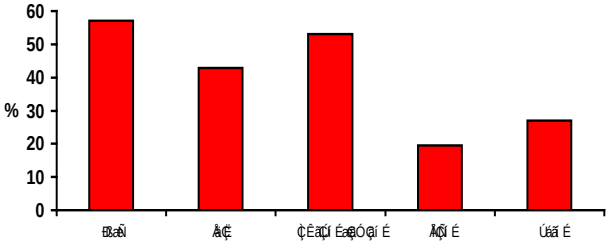

الجامعات

الشكل (2-26)
العاملون في التدريس الجامعي موزعون حسب المؤهلات العلمية 1996/1995

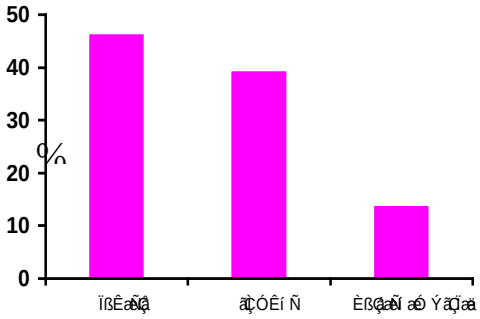

1 بلغ عدد الطلبة الجامعيين المسجلين في الجامعات الفلسطينية 37094، منهم 21190طالباً و 15904 طالبة وبذلك تبلغ نسبة الإناث من المجموع 42.8%. ويكشف توزيع الطلبة الملتحقين في الجامعات لمرحلة البكالوريوس عن التوجه التعليمي السائد، إذ احتلت الكليات الاجتماعية والإنسانية (آداب، تربية، شريعة) المرتبة الأولى من حيث عدد الطلبة الملتحقين (53% من مجموع الطلبة). والتحق 19.6% بالكليات الإدارية و 27% في الكليات العلمية والتطبيقية.

تتراوح نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بين 49 طالباً و10 طلاب لكل عضو هيئة تدريس (على اختلاف درجاتهم العلمية). وبشكل عام كانت النسبة منخفضة في معظم الجامعات وقريبة من النسبة الدولية باستثناء جامعة الأزهر (49 طالباً لكل عضو هيئة تدريس) والجامعة الإسلامية (35 طالباً لكل عضو هيئة تدريس). أما بالنسبة لعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس من حملة شهادة الدكتوراة فهي أكثر من ضعف المعدلات المذكورة أعلاه. ويعود ذلك إلى أن غالبية أعضاء الهيئات التدريسية (53.5%) يحملون شهادات الماجستير فما دون. وتصل نسبة النساء العاملات في حقل التدريس الجامعي 12.4% من مجموع المدرسين. بينما تقل نسبتهن بين المدرسين حملة الدكتوراه الى 6.7% حسب بيانات العام الجامعي1996/1995.

يبلغ متوسط عدد الكتب المتوفرة في المكتبات الجامعية 26 كتاباً لكل طالب، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 39 كتاباً لكل طالب في كلية العلوم التربوية وتنخفض إلى كتاب واحد لكل طالب في جامعة الأزهر. مع العلم أن الغالبية العظمى من الكتب والدوريات في مكتبات الجامعات قديمة ولا تعالج الأوضاع والمشكلات الحديثة. وكذلك فإن الكثير من المختبرات تفتقر إلى الأجهزة والوسائل التعليمية الحديثة.

الفصل الثالث

مؤشرات الحالة الصحية

الأوضاع الصحية

وفيات الأطفال

العمر المتوقع عند الميلاد

صحة المرأة

الوفيات النفاسية

الرعاية الصحية المقدمة للنساء الحوامل

الأمراض المعدية والسارية

الوضع الغذائي

الجهاز الصحي

الجهات المشرفة على القطاع الصحي

العاملون

التأمين الصحي

الرعاية الصحية الأولية

الكفاية السريرية

التوزيع الجغرافي للخدمات

مقدمه

يرتبط الوضع الصحي بمتغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية كالدخل والمكانة الاجتماعية وتوفر المياه والصرف الصحي والمسكن الملائم، بالإضافة للوعي الصحي. ويتأثر كذلك بطبيعة الخدمات الصحية المتوفرة ونوعيتها وتوزيعها حسب المناطق والأفراد. هذا ويتميز الواقع الفلسطيني بطبيعته الانتقالية ويتسم بازدواجية تحمل في بعض جنباتها صفات الوضع الصحي "التقليدية" الموجودة في العالم الثالث حيث ترتفع معدلات الخصوبة وتنتشر بعض الأمراض مثل الاسهالات والأمراض المعدية. وفي الوقت نفسه تتكاثر فيه أمراض ترتبط مباشرة بمظاهر العصر الحديث كأمراض القلب والسرطان والسكري والضغط.

الإطار (2-12)
الإغلاق والأوضاع الصحية

لا تقتصر الخسائر الناتجة عن الإغلاقات المتكررة على النواحي الاقتصادية فحسب بل تمس قطاعات الحياة الحيوية مثل التعليم والصحة. فقد تأثرت صحة الإنسان الفلسطيني بهذه الإغلاقات، وبناء على معطيات من مصادر رسمية في وزارة الصحة الفلسطينية فقد توفي 16 فلسطينياً منذ أواخر شباط/فبراير 1996 إلى أواسط آب/اغسطس 1996 بسبب الإغلاق ولرفض السلطات الإسرائيلية إصدار تصاريح لمرضى احتاجوا إلى علاج في مستشفيات داخل إسرائيل، أو بسبب إعاقة الجنود الإسرائيليين على الحواجز الأمنية للمركبات وسيارات الإسعاف المتوجهة إلى المستشفيات (وزارة الصحة الفلسطينية، 1996) وقد عكست سجلات المستشفيات الفلسطينية في القدس أثر الإغلاقات. فقد أظهرت انخفاضا في عدد الإدخالات من باقي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في منع العاملين في القطاعات الصحية من الوصول إلى أماكن عملهم. وتتضح تبعية النظام الصحى الفلسطيني للنظام الصحى الإسرائيلى في أمور كثيرة منها على سبيل المثال أغطية الأسرة التي يتم غسلها وتعقيمها في مغاسل إسرائيلية، وفي حالة الإغلاق فإن وضع النظافة في المستشفيات الفلسطينية يكون موضع تساؤل.

تحسنت بعض المؤشرات الصحية (مثل معدل وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الميلاد، وانتشار التطعيم) بشكل ملحوظ خلال العقود الأربعة الأخيرة. وتحقق هذا التحسن على حساب البنية التحتية للجهاز الصحي الفلسطيني وقدرته على التجاوب مع الحاجات المستجدة. وترافق هذا التحسن مع تدهور في البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الشيء الذي يجعل من الصعب على المجتمع الفلسطيني إعادة بناء النظام الصحي بدون التعامل مع الإشكاليات المتعددة التي تؤثر في الوضع الصحي نفسه. ففي الوقت الذي أدت التغيرات في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية إلى التحسن الأوضاع الغذائية من حيث كميات الأطعمة المستهلكة ومن حيث التنوع، إلاّ أن التوجه السائد نحو الأغذية المصنعة والمعلبة أدى إلى أنواع شتى من التعقيدات الصحية والأمراض المعاصرة التي تتطلب تطوير نظام يتجاوب معها.

يستعرض هذا الفصل الحالة الصحية في فلسطين من خلال النظر في المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الصحية وتلك المتعلقة بالجهاز الصحي والارتباط بينهما. بالإضافة إلى ذلك سيتم التركيز على صحة الطفل والمرأة والتوزيع الجغرافي للمؤشرات الصحية.

الأوضاع الصحية

وفيات الأطفال

يعد معدل وفيات الرضع والأطفال من أكثر المعدلات التي عليها خلاف بين المؤسسات المعنية بالصحة. تشير مصادر إسرائيلية إلى أن معدل وفيات الرضع وصل إلى حوالي 28 حالة لكل ألف مولود للعام 1980 (وزارة الصحة الإسرائيلية، 1971-

1994) وأن هذا المعدل آخذ بالازدياد منذ ذلك العام. وتشير تقارير اليونسيف (1992) إلى أن هذا المعدل وصل في العام 1992 إلى 41 حالة لكل ألف مولود بينما وصل في القرى إلى أكثر من 48 حالة. وتشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1996) إلى أن معدل وفيات الرضع وصل إلى 28 طفلاً لكل ألف مولود حي وأن المعدل آخذ بالتحسن، مع العلم أن هناك تناقضات عدة في هذا المجال في بيانات الدائرة كما يتضح من جدول (2-16). وتشير دراسة حديثة (1996) إلى أن حدوث تغيرات إيجابية جذرية في هذا المجال لم تكن ممكنة خلال السنوات السابقة، حيث لم يحصل أي تغيير مهم في مستويات المعيشة أو في نوعية وكمية الخدمات الصحية المتوفرة (برغوثي ولينوك، 1996).

تشير غالبية الإحصاءات المقدمة أعلاه إلى أن معدل وفيات الرضع في قطاع غزة أقل منه في باقي الضفة الغربية. وتؤكد الإحصاءات المتوفرة أن معدل وفيات الرضع يزيد في قرى الضفة الغربية عن أي تجمع آخر من التجمعات السكانية. وقد يعود ذلك إلى عدم توفر الرعاية الصحية الأولية في عدد من التجمعات القروية وبعد المراكز الطبية عنها، وذلك بعكس المدن والمخيمات التي تتوفر فيها هذه الخدمات. تنتج أكثر وفيات الأطفال عن أمراض التهابات الجهاز التنفسي والنزلات المعوية (الجفاف الناتج عن الإسهال).

أما نسبة وفيات الأطفال [تحت سن 5 (1995)] فقد وصلت إلى 35.4 لكل ألف مولود، وهي نسبة قريبة من نظيراتها في دول مجاورة مثل سوريا ولبنان.

	المصدر
	مركز الإحصاء الإسرائيلي
	المصدر السابق
	المصدر السابق
ة الغربية	مركز البحث والتخطيط الصحي
فة الغربية	مركز الإحصاء الإسرائيلي
ل قطاع غزة	وزارة الصحة الإسرائيلية
الضفة	دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
ة الغربية	وكالة الغوث الدولية
	البنك الدولي
	فافو و اليونيسف
ة الغربية	دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
ة الغربية	المصدر السابق

العمر المتوقع عند الميلاد

تتباين البيانات حول العمر المتوقع عند الميلاد بين 66 سنة و 71.7 سنة. ويعود هذا التباين للتناقضات المتضمنة في حساب معدلات وفيات الرضع والأطفال . ومن المعتقد أن العديد من وفيات الرضع (خصوصا بين عمر يوم واحد وشهر) لا يتم التبليغ عنها للجهات الرسمية، مما يثير الشكوك حول الحد الأعلى للعمر المتوقع. ويبين الجدول (2-17) تفاصيل هذه البيانات للأعوام 1992 حتى 1996 حسب المنطقة ومصدر البيانات.

جدول (2-17)
العمر المتوقع عند الميلاد

السنة	العمر المتوقع	المصدر
1992	68.5 في قطاع غزة و 72 باقي الضفة الغربية	مركز الإحصاء الإسرائيلي
1992	60.5 في قطاع غزة و 60 الضفة الغربية	مركز البحث والتخطيط
1992	66 لفلسطين	اليونيسف
1996	71.7 لفلسطين، و 73.5 للنساء و 70 للرجال	دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
1996	66 لفلسطين	برغوثي و لينوك

صحة المرأة

معدلات الخصوبة

مازالت معدلات الخصوبة في فلسطين مرتفعة، وتصل إلى 6.24 مولوداً لكل امرأة. وتتفوق فلسطين في هذه المعدلات على غيرها من الدول العربية المجاورة، كما يتضح من الشكل (2-27).

ترتبط معدلات الخصوبة بعوامل كثيرة منها مكان الإقامة ومستوى التعليم للأم. ويتضح من البيانات المتوفرة أن معدلات الخصوبة تزيد في المخيمات والقرى عنها في المدن. وكذلك تظهر العلاقة بين درجة التحصيل المدرسي للأم ومعدلات الخصوبة، فكلما ارتفع التحصيل المدرسي للأم كلما انخفض معدل الخصوبة. أنظر الجدول (2-18).

ترتفع معدلات الخصوبة في قطاع غزة إلى 7.44 مولوداً لكل امرأة بالمقارنة مع 5.61 في باقي الضفة الغربية، مع وجود مؤشرات انخفاض في معدلات الإخصاب في الضفة الغربية، إلا أن الوضع في قطاع غزة لا يدل على وجود انخفاض يذكر. واعتمادا على معدل المواليد الخام يتضح من الشكل (2-28) أن المعدل في قطاع غزة لم يظهر انخفاضا ملموسا في السنوات الأخيرة.

تتزوج أكثر من 37% من الفلسطينيات قبل بلوغ السابعة عشرة (فافو، 1993). وتشير البيانات الإحصائية إلى أن متوسط الفترة الزمنية بين الولادة والأخرى تزيد عن السنتين بقليل، ولكن 13.9% من النساء وضعن مولوداً بعد أقل من سنة على آخر ولادة. وتصل نسبة النساء اللاجئات في قطاع غزة اللواتي وضعن قبل مرور 18 شهرا على آخر ولادة إلى 39.4% بالمقارنة مع 31.8% بين النساء اللاجئات في الضفة الغربية و 28.8% في الأردن و 26% في لبنان و 12.8% في سوريا (مؤتمر القاهرة للسكان، 1994). وتبلغ نسبة اللواتي يحملن تحت سن 18 عاما 30%-39% مما يزيد من الخطر عليهن (الحاج يحيى وآخرون، 1995).

الشكل (2-27)
معدلات الخصوبة – مقارنة مع دول عربية مجاورة

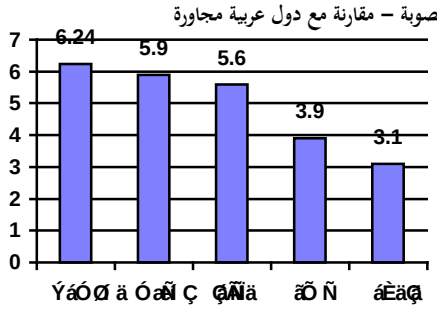

*تقرير التنمية البشرية، 1996 باستثناء فلسطين
(البيانات للدول العربية للعام 1992 و لفلسطين للعام 1995)

جدول (2-18)
معدلات الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة والتعليم للأم

مدينة	5.81
قرية	6.39
مخيم	6.85
أقل من ثانوي	6.62
ثانوي	5.57
أكثر من ثانوي	4.72

الشكل (2-28)
معدلات المواليد الخام (لكل الف) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة (سنوات مختارة)

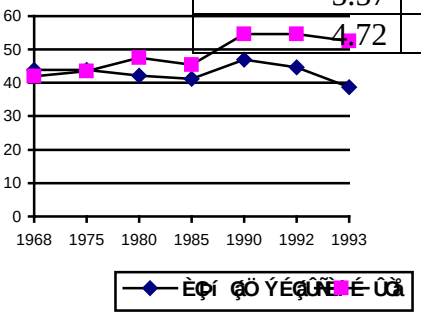

الشكل (2-29)
نسبة النساء اللاجئات اللواتي وضعن قبل مرور 18 شهرا على الولادة السابقة – 1994

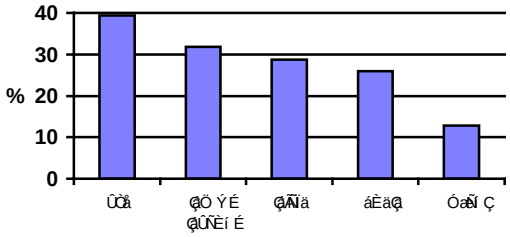

الوفيات النفاسية

تتراوح نسبة الوفيات النفاسية بين النساء بين 70 و 80 حالة لكل 100 ألف مولود. وتعتبر هذه النسبة أقل من تلك الموجودة في دول عربية مجاورة، هذا مع التحفظ من كفاية توثيق الوفيات النفاسية عند تحديد سبب الوفاة وذلك لغياب المعايير الموحدة في تعريف هذه الوفيات وتوثيقها في دوائر الصحة المختلفة.

يعود الانخفاض النسبي في معدلات الوفيات النفاسية إلى تزايد إقبال النساء الفلسطينيات على الوضع في المستشفيات ودور الولادة. فبينما كانت نسبة الانجاب في المستشفيات 15% في الضفة الغربية و 10% في قطاع غزة عام 1970، أصبحت هذه النسبة68% و 80% على التوالي في عام 1990. وساعد على تخفيض معدلات الوفيات النفاسية الانتشار النسبي لعيادات الرعاية الأولية التي وفرتها المنظمات الأهلية ووكالة الغوث، وإقبال النساء على تلقي الرعاية الصحية الأولية أثناء الحمل.

الشكل (2-30)
معدل الوفيات النفاسية لكل مائة ألف مولود

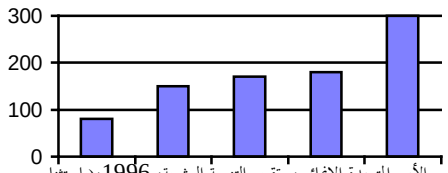

* المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 1996 (باستثناء فلسطين) البيانات للدول العربية للعام 1993 اما لفلسطين فللعام 1995

الرعاية الصحية المقدمة للنساء الحوامل

صرحت 69% من الحوامل بأنهن قمن بإجراء ثلاث فحوص أو أكثر خلال فترة الحمل، بينما قامت 22% منهن بإجراء فحص أو اثنين، والباقي (9%) لم يتلقين أي نوع من الرعاية الصحية (فافو، 1993). ويظهر من أرقام دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية (1996) أن 80.3% من النساء الحوامل تلقين رعاية صحية خلال فترة الحمل. وعلى صعيد آخر كانت نسبة الحوامل اللواتي تلقين عناية صحية في جنوب الضفة الغربية وشمالها أقل من نسبة اللواتي تلقينها في وسط الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وكذلك تلقت النساء الحوامل في القرى عناية أقل من مثيلاتهن في المدن والمخيمات.

الشكل (2-31)
نسبة الإنجاب في المستشفيات او المراكز الطبية 1970-1990

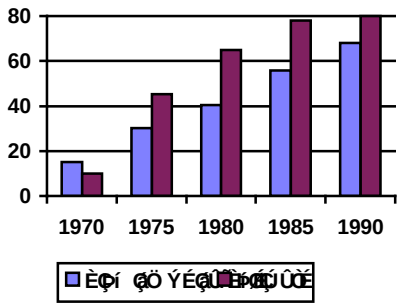

الإطار (2-13)

تنظيم الأسرة والتخطيط السكاني

تعتبر برامج تنظيم الأسرة احدى الوسائل للتخفيف من النمو السكاني. وبرغم أهمية هذه البرامج في تحقيق هذا الهدف، الا أنها تتعرض للإنتقاد لأنها تبالغ في تحميل المرأة المسؤولية لتحقيق ذلك. وكذلك فإن الضغوط التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية من أجل تنظيم الأسرة لا يمكن لها أن تحقق أهدافها إلا إذا ترافقت مع تبني سياسة سكانية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنمو السكاني والتوزيع الجغرافي المناسب، وتترافق مع برامج وظروف صحية مناسبة.

الأمراض المعدية والسارية

تم من خلال برامج التطعيم القضاء شبه الكامل على بعض الأمراض السارية مثل الدفتيريا والسعال الديكي والكزاز وشلل الأطفال. بلغت معدلات التطعيم لشلل الأطفال نحو 84.3% بينما انخفضت إلى 74% في حالة الحصبة بين الأطفال الذين لم يتجاوز عمرهم 5 سنوات.

جدول (2-21)
معدلات انتشار الأمراض السارية بين اللاجئين (لكل 100 ألف نسمة) 1993

	الضفة الغربية	قطاع غزة
الإسهالات بين من تقل أعمارهم عن 3 سنوات	17844	25544
الإسهالات بين من تزيد أعمارهم عن 3 سنوات	895	1966
الالتهاب الكبدي الفيروسي	4888	3691
التهاب السحايا	1822	2147
الجدري	899	1131
الديزنطاريا (الأميبية والعصوية)	291	1401

المصدر: مؤتمر القاهرة للسكان 1994

جدول (2-21)
معدلات انتشار الأمراض السارية 1993

الأمراض	الأطفال من (12-23) شهرا		
	شلل	ثلاثي	جميع المطاعيم
الإسهالات بين من تقل أعمارهم عن 3 سنوات	94.9	95.8	85.8
الإسهالات بين من تزيد أعمارهم عن 3 سنوات	97.5	97.5	96.1
الالتهاب الكبدي الفيروسي	95.7	96.4	89
التهاب السحايا	95.3	94.8	87.9

يم محددة (1996)

ن سن الخامسة		
حصبة	ثلاثي	شلل
69.5	81.9	84.9
74.5	91.6	97.5
70.3	84.6	95.7
74	89.9	95.3

من الأمراض الشائعة التهاب الكبد الفيروسي والجدري والحصبة الألمانية والحصبة والحمى المالطية والنكاف. ومن أكثر الأمراض شيوعا وخصوصا بين الأطفال "الإسهال" الموجود بشكل أكبر بين اللاجئين في قطاع غزة. ويكشف الجدول (2-21) زيادة عدد الحالات المرضية السارية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

لا تقتصر الأمراض السارية على الأمراض العضوية، وإنما تشمل أمراضاً نفسية ترتبت على التجارب التي عاشها الفلسطينيون نتيجة للممارسات غير الإنسانية للاحتلال الإسرائيلي. وتتميز فلسطين عن غيرها من دول العالم، والأوروبية منها، بارتفاع معدلات الضيق النفسي المتمثل باضطرابات النوم والكوابيس والقلق والاكتئاب والصداع. (أنظر جدول2-22).

دول (2-22)
تكرار أعراض الضيق النفسي في فلسطين بالمقارنة مع النرويج (نسبة مئوية من المجيبين)[17]

الأعراض	النرويج (1985)	فلسطين (1992)		
	المجموع	المجموع	رجال	نساء
اضطرابات نوم و/أو كوابيس	16	35	34	36
هيجانات عصبية و/أو قلق	15	46	44	49
صداع	25	42	36	47
اكتئاب	10	29	28	30
تعب عام	16	50	47	52

المصدر: فافو، 1993

[17] تمت المقارنه مع النرويج لتوفر البيانات ولكونها إحدى الدول الاسكندنافية التي يعاني سكانها من درجات مرتفعة من الضيق النفسي

الوضع الغذائي

بالرغم من التقدم النسبي الحاصل في مستويات التغذية، فإن التقديرات تشير إلى أن 15% من الأطفال الفلسطينيين يعانون من سوء في التغذية (برغوثي ولينوك 1996)، بينما تشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى أن الوضع في فلسطين يقع ضمن المعدل في الدول العربية المجاورة (أنظر جدول 2-23).

جدول (2-23)
النسبة المئوية للأطفال الذين تم تصنيفهم على اعتبار أن لديهم سوء تغذية طبقاً للأرقام القياسية الأنثروبومترية لحالة التغذية (1996)

المنطقة	قصر القامة (الطول مقابل العمر)	الهزال (الوزن مقابل الطول)	نقص الوزن (الوزن مقابل العمر)
الضفة الغربية	6.7	2.2	3.9
قطاع غزة	8.2	3.7	5.2
فلسطين	7.2	2.7	4.4
الأردن (1990)	19.3	2.8	6.4

الإطار (2-14)
واقع الأمن الغذائي في فلسطين

تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة، برأي برنامج الغذاء العالمي، من المناطق التي تعاني من فقدان مزمن للأمن الغذائي. فقد عملت السياسة الإسرائيلية، وخاصة ما يتعلق منها بإغلاق الحدود و التحكم في دخول المواد الضرورية إلى المناطق الفلسطينية، على تفشي البطالة وارتفاع الأسعار فيها. وبسبب الظروف المفروضة المشار إليها، تضطر فلسطين إلى استيراد معظم المواد الغذائية من الخارج. فهي تستورد الطحين والسكر والأرز والزيت النباتي (ماعدا زيت الزيتون) وكميات كبيرة من اللحوم و الدجاج والحليب والغذاء الحيواني من دول الجوار ومن إسرائيل بشكل خاص. ويعتمد المزارعون في معاشهم على الدخول التي يحققها لهم تصدير فوائض الإنتاج الزراعي، كالخضار والفواكه والبيض. وتتوقف حركتي التصدير والاستيراد في حالات إغلاق الحدود المتكررة والمفاجئة، ويتوقف معها التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزه. ولما كانت طاقة المناطق الفلسطينية التخزينية لا توفر للمجتمع من حاجاته الغذائية إلا ما يكفيه لأسبوع واحد فقط، فإن تكرار عمليات الإغلاق غير المتوقعة يصبح عاملا أساسيا في زيادة حالة الانكشاف الغذائي. و يترافق هذا الوضع مع عجز شبكة الحماية الاجتماعية المدعومة من السلطة الفلسطينية عن الاستجابة لحاجات العائلات الفقيرة المتنامية. هذا مع العلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدم حزمة مكونة من التأمين الصحي و/ أو دفعات نقدية للعائلات غير اللاجئة والتي تعاني من الحرمان. ومن ناحيته، ومنذ كانون ثان/ يناير 1996، يقدم برنامج الغذاء العالمي مساعدات غذائية ونقدية لحالات الحرمان المسجلة لدى الوزارة وخاصة في قطاع غزة. كما قدمت وكالة الغوث (أونروا) حزمة غذائية لعائلات اللاجئين التي تقع ضمن فئة المحرومين.

برنامج الغذاء العالمي – الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996.

الجهاز الصحي

خضع الجهاز الصحي الفلسطيني بعد عام 1967 لسلطة الاحتلال الإسرائيلي. وحتى فترة تسلم السلطة الوطنية لزمام الأمور [illegible] كان قد تشكل قطاع من المنظمات الأهلية الطبية الفلسطينية وانضم اليها عدد آخر من المنظمات الدولية والقطاع الخاص [illegible] عنيت بدعم القطاع الصحي.

الجهات المشرفة على القطاع الصحي

تشرف وزارة الصحة الفلسطينية على القطاع الصحي الحكومي وتدير في الوقت الحاضر 178 عيادة للرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية و 29 في قطاع غزة. وكان القطاع الأهلي (المؤسسات الأهلية) يشرف على 210 عيادات عام 1992. وقد نقص عدد هذه العيادات إلى 128 عيادة مع نشوء السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في التمويل للقطاع الأهلي، إلا أنه ما زال قائما بدور ملحوظ في مجال الرعاية الصحية الأولية وفي مجال المستشفيات فهو يشرف على أكثر من ثلث أسرّة المستشفيات التي يبلغ مجموعها 1959 سريراً (برغوثي ولينوك، 1996).

وتشارك وكالة الغوث الدولية في تقديم الخدمات الصحية، إذ تشرف على 22 عيادة طبية في باقي الضفة الغربية و11 عيادة في قطاع غزة. وتقدم هذه العيادات خدمات مجانية في مجال الرعاية الصحية وخصوصا الأولية منها. وبرغم الانتقادات الموجهة لعمل وكالة الغوث الدولية في هذا المجال من حيث نوعية الخدمات وعدم كفايتها، إلاّ أن دورها في تخفيض معدل وفيات الأطفال والعناية بالنساء الحوامل في المخيمات مقارنة مع المناطق الأخرى (خصوصا القرى النائية في مناطق شمال الضفة الغربية وجنوبها) كان ملحوظا.

يساهم القطاع الخاص، الذي نشط بشكل ملحوظ في السنوات الأربعة الأخيرة، في تقديم جزء من الخدمات الصحية . ويميل هذا القطاع للعمل في الخدمات الصحية الثانوية وإلى تقديم خدمات نوعية وبأسعار مرتفعة تجتذب القادرين مالياً إليها.

الشكل (2–32) العيادات الصحية حسب الجهة المشرفة عليها

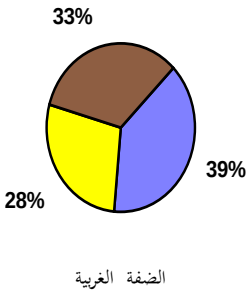

الضفة الغربية

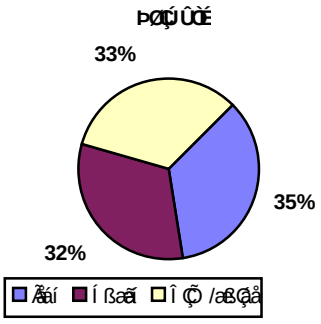

العاملون

بلغت نسبة الأطباء إلى عدد السكان 12 طبيباً لكل 10 آلاف نسمة، مقارنة مع 24 في الأردن و 28 في إسرائيل. ويتوفر ممرض واحد لكل 1400 نسمة. يعمل 63.6% من العاملين في الصحة ضمن القطاع الأهلي والخاص. ومن بين الأطباء، يعمل 30.7% في القطاع الحكومي، ويعمل 40% من الممرضات و 56% من الإداريين في القطاع نفسه. وقد شهدت السنوات الأخيرة عملية توظيف مكثفة من قبل وزارة الصحة الفلسطينية وخصوصا في الأجهزة الإدارية من أجل سد النقص في هذا المجال.

التأمين الصحي

تم خلال السنوات الأخيرة خفض رسوم التأمين الصحي الحكومي بنسبة 40%، وشمل التأمين جميع العاملين الحكوميين. بلغت نسبة المؤمنين صحيا 61.1%، منهم 38.9% يشملهم التأمين الحكومي و 18.4% يشملهم التأمين الصحي لوكالة الغوث. أما الباقي فمشمولون ضمن التأمين الخاص أو الضمان الاجتماعي. وبرغم أهمية التحولات الأخيرة في مجال التأمين الصحي، إلاّ أن نسبة غير قليلة من السكان ما زالت محرومة من أي نوع من التأمين، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 45.3%. وكذلك فإن هناك مؤشرات تدل على فجوة في هذا المجال في المناطق القروية في الضفة الغربية. وكذلك هناك تساؤلات حول التغطية التي يقدمها التأمين الحكومي من حيث سقفها المنخفض والذي يقارب التغطية التي يقدمها القطاع الخاص ومن حيث نوع الخدمات التي يقدمها.

الرعاية الصحية الأولية

لقد جرى تحول واضح في المسؤولية عن قطاع الرعاية الصحية الأولية خلال سنوات الاحتلال. فقد انخفضت مسؤولية المساهمة الحكومية عن العيادات من 75% في العام 1967 إلى 28% في العام 1992. وانخفضت كذلك مساهمة وكالة الغوث من 17% إلى 4% خلال الفترة ذاتها. ويعود ذلك إلى أن معظم النمو في قطاع الرعاية الصحية الأولية، خلال أعوام الاحتلال، قد أنجز من قبل القطاع الفلسطيني المحلي، والذي ارتفعت مساهمته من 8% إلى 68% في الفترة نفسها (جقمان، 1992). وشهدت السنوات الأخيرة انخفاضا في مشاركة القطاع الأهلي في هذا المجال كما هو مذكور في جزء سابق من الملف.

يزيد عدد العاملين في عيادات الرعاية الصحية الأولية عن 2265 عاملاً، منهم 1316 في الضفة الغربية و 949 في قطاع غزة. وتبلغ نسبة الأطباء (العاملون والمتخصصون وأطباء الأسنان) من بين هؤلاء العاملين حوالي 16%. أما الإداريون فيشكلون حوالي 30%، والباقي من الممرضات والقابلات والعاملين. وبذلك نجد أن التثقيف الصحي يكاد يكون معدوما في هذه العيادات[18]. أما بالنسبة للرعاية الصحية الأولية المقدمة من مراكز الأمومة والطفولة والعيادات الحكومية، فيلاحظ أن هناك إقبالاً متزايداً عليها سواء على مستوى الزيارات إلى أخصائيي الأطفال أو من حيث رعاية النساء الحوامل قبل الولادة.

[18] تقوم بعض المنظمات الاهلية مثل لجان الإغاثة الطبية، بنشاطات التثقيف الصحي وخصوصا بين النساء.

الكفاية السريرية

تشير الإحصاءات إلى أن هناك 1.1 سريراً لكل ألف نسمة. تتوزع أسرّة المستشفيات بين القطاع الحكومي والأهلي ووكالة الغوث. تصل نسبة الأسرّة إلى 61% في المستشفيات الحكومية و 37% في المستشفيات الأهلية و 2% في مستشفيات وكالة الغوث.

وعلى الرغم من كفاية عدد الأسرّة في المستشفيات في فلسطين، إلاّ أن هناك سوءاً في التوزيع الجغرافي لها وفي طبيعة الخدمات المقدمة، فهناك 2.5 سريراً لكل ألف شخص في وسط الضفة مقابل 0.4 سريراً في محافظة الخليل. ويعود الارتفاع النسبي في عدد الأسرّة في وسط الضفة الغربية إلى مشاركة المستشفيات الفلسطينية في مدينة القدس، والتي أصبحت في وضع لا يسمح لها بتقديم خدمات مجزية لبقية المناطق الفلسطينية بسبب الحصار الذي فرضته إسرائيل على مدينة القدس.

الشكل (2-33)
نسبة الأسرّة لكل ألف شخص حسب المنطقة 1995

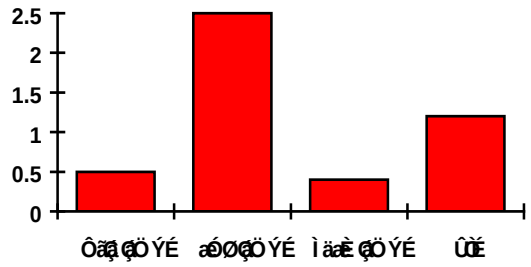

التوزيع الجغرافي للخدمات

تتوزع المرافق الصحية بشكل غير متساو بين المناطق الجغرافية. فبينما بلغت نسبة المساكن التي تبعد عن أقرب مركز صحي في محافظة الخليل نحو 65%، بلغت نحو 22% في مناطق الضفة الغربية. هذا وتعاني المناطق القروية من نقص في العيادات الصحية حيث تخلو منها 277 قرية يسكنها 14% من السكان، ويفتقر 196 موقعا يقيم فيها 9% من القرويين إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية بأي شكل من أشكالها (برغوثي ودعيبس، 1993).

الفصل الرابع: **مؤشرات مكملة**

المؤشرات البنيوية

- المؤشرات البيئية

مصادر التلوث

التنوع الحيواني

- الإسكان

المؤشرات الإنسانية

- مؤشرات الحالة الثقافية

المؤسسات الثقافية

- المشاركة الشعبية
- الحريات المدنية والسياسية

مجموعات وقضايا حيوية

- النساء
- اللاجئون
- الأطفال
- العمال
- الأسرى والمحررون
- المعاقون
- المسنون

■ مؤشرات البنيوية

يستعرض هذا الفصل عدداً من المؤشرات البنيوية والانسانية من اجل رسم صورة أوضح لواقع التنمية البشرية في فلسطين. كما يتم التعرض، باختصار، لعدد من المجموعات والقضايا الحيوية بغرض لفت النظر لأهميتها في تحقيق التنمية البشرية.

يحذر المختصون من مجموعة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن إقامة المناطق الصناعية.

• المؤشرات البيئية

تتعرض البيئة في فلسطين إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي محدثة تغيير في الاتزانات الطبيعية القائمة. إن النظر في المؤشرات البئية لفلسطين يوضح العلاقة العضوية بين التده من ناحية، والنزاعات السياسية وغياب سلطة تعنى بقضايا البيئة من ناحية أخرى. وهكذا فإن المسؤري التدهور البيئي تصبح مشتركة، وخصوصاً بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية .

مصادر التلوث

تتنوع مصادر التلوث في فلسطين، بعضها قادم من المستوطنات اليهودية، والبعض الآخر من الناتج المحلي. ومن الأمثلة على ذلك انتقال الملوثات من المناطق الصناعية الساحلية في إسرائيل، ومن المصانع الحدودية فيها (مناطق طولكرم) على سبيل المثال.

وتستخدم المستوطنات اليهودية الأراضي الفلسطينية المحيطة بها كأماكن للتخلص من المياه العادمة التي تنتجها، مع العلم أن هناك تخوف من مشاريع التخلص منها في فلسطين، ومن تأثيرها على المياه الجوفية والأشجار المثمرة، ومن رفع تركيز النيترات في المياه الجوفية عن الحد المسموح به عالمياً (45 جزيء في المليون)

وفي فلسطين تشكل صناعة الحجر (تتركز أساساً في الضفة الغربية التي نشأ فيها 526 مصنعاً) تدميراً للبيئة، رغم أهمية هذه الصناعات للاقتصاد الوطني الفلسطيني. ومن ناحية ثانية تستهلك هذه 545 ألف م^3 من المياه سنوياً، تحول بعد استعمالها إلى فضلات، بالإضافة إلى النفايات الصلبة الناتجة عن الصناعة، ويلقي بها جميعاً دون معالجة. ويلوث الغبار الناتج عن الكسارات المناطق المجاورة. وهناك مجموعة من القرى تعاني من هذا التلوث والذي قد يتسبب في هجر هذه المناطق، أو معاناة أصحابها من الأمراض المزمنة.

وقد أوصت حكومة اسرائيل، ومن خلال مراقبة الدولة في العام 1994، بعد إنشاء أية كسارات، ومحاولة التخلص من الموجود منها. إلا أنه وبعد اتفاق اوسلو، سمحت إسرائيل بإنشاء (9) كسارات إضافية على الأرض الفلسطينية.

ويعتبر محصول الزيتون في فلسطين من أهم المحاصيل، ويوجد في الضفة الغربية 300 معصرة للزيتون، تنبعث منها نفايات سائلة تتميز باحتوائها على ما يقارب 42000 جزيء في المليون من المواد العضوية، بالإضافة إلى 65000 جزيء في المليون من المواد العالقة ويتم التخلص منها، دون معالجة، بإلقائها بجانب المعاصر أو في الخفر الامتصاصية.

ومن الملوثات في فلسطين، الغازات الصادرة عن المركبات الآلية والمحركات، رغم البدء باستخدام البنزين الخالي من الرصاص على نطاق ضيق. ولا تتوفر علمياً وسائل متعددة للتعامل مع النفايات الصلبة أو الاستفادة منها. فهي تجمع ويجري التخلص منها مكبات مفتوحة (أريج 1996)، هذا مع العلم أن النفايات الصلبة الفلسطينية تحوي نسبة عالية من المواد العضوية، مما يسمح بالتفكير في استخدامها لانتاج السماد العضوي.

إطار رقم (2-15)

المناطق الصناعية الحدودية

تشمل أوجه التعاون الإقليمي الناتج عن الاتفاقات الاقتصادية خططا لإنشاء مناطق صناعية حدودية. تعود بالفائدة على المستثمرين وعلى المجتمع المحلي وخصوصا في مجال التشغيل. ويحذر المختصون من مجموعة من المخاطر التي قد تنجم عن إنشاء مثل هذه المناطق وخصوصا في المواقع المنوي إنشاؤها عليها. ويتوقع هؤلاء أن يؤدي استخدام هذه المناطق (إذا لم يتم تقنينها بشكل واضح ومفصل) إلى تلوث بيئي للجو، والمياه الجوفية، في فلسطين، خاصة وأن إنشاءها سوف يتم على أفضل الأراضي الزراعية الخاصة، التي يعتمد عليها الكثير من المزارعين الفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى عدم وضوح قوانين العمل التي ستطبق في هذه المناطق وتأثيرها على حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمال بشكل خاص. وفضلاً عن ذلك يحذر المختصون من احتكار ممتلكات عامة من قبل شركات خاصة .

ومن أخطر أنواع النفايات في فلسطين، النفايات الطبية والتي يتم التخلص منها في الوقت الحاضر عن طريق الحرق الحرق مما يؤدي إلى تلوث الهواء، أو بإلقائها في المكبات العامة. وهناك بدايات متواضعة للتعامل مع هذا النوع من النفايات، ومن خلال حارقات صغيرة تم تزويد عدد قليل من البلديات بها.

الإطار رقم (2-16)

شكاوي فلسطينية وإسرائيلية متبادلة حول التلوث البيئي

الشكاوي الفلسطينية	*الشكاوي الإسرائيلية*
تقدم المؤسسات الرسمية، والبلديات، والمؤسسات الأهلية في فلسطين، قائمة طويلة من المخالفات التي تقوم بها إسرائيل والمستوطنات اليهودية بحق البيئة الفلسطينية في مختلف المناطق، وتشمل هذه القائمة: – المياه العادمة، وما تحتويه من مواد عضوية وكيماوية، والتي تصدر عن المستوطنات. - النفايات الصلبة التي تلقى في مكبات قريبة من المدن والقرى الفلسطينية . - الكسارات التي سمحت الإدارة المدنية الإسرائيلية بإنشائها في المناطق الفلسطينية. - الغازات التي تنقلها الرياح الغربية من منطقة الساحل إلى أجواء الضفة الغربية.	في المقابل هناك اتهامات رسمية إسرائيلية للفلسطينيين حول التلوث القادم من مناطق السلطة، وتشمل هذه الاتهامات: - حالات تسرب المياه العادمة من المناطق الفلسطينية إلى مصادر المياه الجوفية في إسرائيل. - إتباع السلطة سياسات بيئية، وإدارة للمنشآت البيئية تلحق الضرر بالبيئة في إسرائيل. - رفض الجهات الفلسطينية توزيع المياه المعالجة بشكل متساو.
رسالة وكيل وزارة الصحة 1996/4/17، رسالتي مدير عام دائرة الهندسة وأشغال العامة في وزارة الحكم المحلي 1997/5/16و 1997/7/1، رسالة بلدية طوباس 1996/11/17، رسالة بلدية الخليل 1996/3/28، رسالة مصلحة مياه محافظة القدس 1994/7/17.	تصريحات وزير البيئة الإسرائيلي رفائيل ايتان في جريدة الجروزلم بوست، 1997/3/18 وليات كولتز — الجروزلم بوست 1996/12/6.

وتشكل المبيدات الحشرية مصدراً مهماً للتلوث، حيث يتم حالياً، استخدام ما يقارب 123 نوعاً من المبيدات في فلسطين، منها 14 نوعاً منع استخدامها عالمياً من قبل منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى 7 أنواع تعتبر من مجموعة "الإثنتي عشرة القذرة". وتتضح خطورة المبيدات الحشرية، التي يحصل عليها المزارع الفلسطيني من إسرائيل، إلى التعليمات والتحذيرات من المخاطر باللغة العربية، مما يجعل المزارع الفلسطيني جاهلاً بها. هذا بالإضافة إلى غياب الإرشاد الزراعي الصحيح والقوانين الواضحة والملزمة .

التنوع الحيوي

تتميز فلسطين بدرجة عالية من التنوع الحيوي، ويبلغ عدد أنواع النبات البرية فيها نحو 2500 نوعاً، منها 140 صنفاً لا تتواجد في أية منطقة في العالم. كما أن هناك 380 نوعاً من الطيور و 80 نوعاً من الثديات. تهدد المخاطر البيئية التنوع الحيوي بالفناء، وبتدمير الغطاء النباتي وبتدهور التربة. كما ان الزحف العمراني للمستوطنات اليهودية كان له دور في ذلك. وأخيراً فإن عدم مراعاة القوانين يؤدي إلى تشجيع ظاهرة الصيد.

جدول رقم (2-24) مؤشرات بيئية مختارة	
إنتاج الفرد اليومى من النفايات الصلبة (كغم)	1-0.7
نسبة المواد العضوية من النفايات الصلبة	%75-65
توفر خدمة تجميع نفايات (الضفة الغربية)	%70
توفر خدمة تجميع نفايات (قطاع غزة)	%99.4
مكبات للنفايات (الضفة الغربية)	100
مكبات للنفايات (قطاع غزة)	19
مشاركة المواطنين في الأعباء المادية لجمع	%25
استهلاك المبيدات بالطن سنويا (الضفة الغربية)	502.7
استهلاك المبيدات بالطن سنويا (قطاع غزة)	282
كمية المبيدات (كغم/فرد)	0.4

- **الإسكان**

ترتبط المؤشرات الإسكانية في فلسطين بعدة عوامل، يأتي في مقدمتها سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وخضوع التوسع الإسكاني لمقتضيات التنظيم الهيكلي الإسرائيلي في مناطق محددة. فهي تسيطر على التنظيم والبناء في مناطق ب و ج التي تشمل معظم مساحة الضفة الغربية. أما البناء في المدن الرئيسية (مناطق أ) فيخضع الآن للسيطرة الفلسطينية (فيما عدا القدس وجزء من الخليل). تواجه مهمة النهوض بالإسكان الفلسطيني، بالإضافة لما ذكر، شح التمويل وارتفاع أسعار الأراضي مواد البناء. وقد تضاعفت الحاجة إلى الوحدات السكنية في السنوات الأخيرة بسبب النمو السكاني الناجم عن التكاثر الطبيعي وعودة جزء من الفلسطينيين إلى الوطن.

جدول رقم (2-25)
توزيع الأسر الفلسطينية حسب ملكية المسكن والمنطقة 1995(%)

	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
ملك	81.8	80.7	81.5
مستأجرة بأجرة نقدية	9.3	5.3	8
من وكالة الغوث	2.4	5.6	3.4
سكن بدون مقابل	6.4	8.4	7.1

تدل البيانات المتوفرة (1995) على أن غالبية الفلسطينيين (81.5%) يعيشون في بيوت يملكونها، أما الباقي فيعيشون في بيوت مستأجرة أو تملكها وكالة الغوث أو بدون مقابل. مع العلم أن بعض المساكن تعاني من القدم وعدم التماسك، ولا تتمتع بالتهوية المطلوبة صحياً. وكذلك فإن عدداً منها لا يوجد له سقف صلب. وتصل نسبة المساكن ذات السقف الاسبستي في المخيمات إلى 64% ومع تغير الأنماط الاجتماعية وتحول المجتمع الفلسطيني من مجتمع زراعي، يعتمد في تكوينه على العائلة الممتدة، بدأت أنماط الإسكان تتغير تجاوباً مع الطلب المتزايد على الإسكان و غلاء أسعار الأراضي والمواد الخام. ولذلك بدأت تتزايد ظاهرة السكن في بيوت

مستأجرة. وكذلك السكن في الشقق على حساب السكن في البيوت المنفردة والعائلية التي شكلت النمط التقليدي للمسكن الفلسطيني.

يعاني 29% من الفلسطينيين من الازدحام الشديد حيث يعيش 3 أفراد أو الغرفة الواحدة. وتزيد معدلات الازدحام الشديد في المخيمات لتطال نحو 9 السكان. وتتراوح معدلات الازدحام في فلسطين بين 2.27 – 2.69 فرد الواحدة.

يعاني 29% من الفلسطينيين من الازدحام الشديد في مساكن يعيش فيها حيث يعيش 3 أفراد أو أكثر في الغرفة الواحدة.

جدول رقم (2–26)

توزيع الأسر حسب معدلات الازدحام في المسكن والمنطقة 1995 (%)

عدد الأفراد/غرفة	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	مدينة	قرية	مخيم	فلسطين
حتى 0.99	10.2	5.8	12.4	7.4	4.7	8.8
1 – 1.99	34.1	27.8	36.8	31	25.5	32
2 – 2.99	29.7	31.7	29.3	30.9	31.2	30.3
3 +	26	34.7	21.4	30.8	38.7	28.9
معدل الازدحام في المسكن	2.27	2.57	2.11	2.45	2.69	2.37

■ **المؤشرات الإنسانية**

- **مؤشرات الحالة الثقافية**

تطرح التعددية الثقافية الفلسطينية نفسها في المرحلة الحالية كقضية غاية في الأهمية.وتسعى الأنماط الثقافية الناشئة على أرض فلسطين وتلك الناشئة في الشتات إلى التكيف فيما بينها لتستجيب الى ما جاء في وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية (1998) وإلى مسودة القانون الأساسي (الدستور) للوصول إلى مجتمع أفضل. تنص مسودة الدستور على أن "لكل إنسان حق في حرية الفكر، والوجدان، والتعبير عن رأيه، أو نشره بالقول، أو الكتابة، أو بأي أسلوب من أساليب الفن، أو غير ذلك من وسائل التعبير".

المؤسسات الثقافية

لم يتوقف المجتمع الفلسطيني عن بناء المؤسسات الثقافية رغم الحواجز التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي أمام الثقافة الفلسطينية. فقد قام أفراد المجتمع ومنظماته الأهلية،

جدول رقم (2-27)
المراكز النسوية والشبابية التي تمارس نشاطات ثقافية (1995)

	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
عدد المراكز	57	309	366
عدد المركز الشبابية	46	292	338
عدد المراكز النسوية	11	17	28
مراكز شبابية تفرز هيئة إدارية عن طريق الانتخابات	%52	%62	%61
مراكز بحاجة لاقامة مباني جديدة أو ترميم قائمة	%53	%73	%70

بالمبادرة لانشاء المؤسسات الشبابية والنسوية الثقافية والترفيهية، ولتنظيم النشاطات الثقافية المختلفة. فقد تم إنشاء وتطوير 366 مركزاً شبابياً ونسوياً خلال فترة الاحتلال بمبادرة من المجتمع الأهلي. ونشأت في الشتات مؤسسات ثقافية متعددة خلال نفس الفترة، كالاتحادات، والنوادي والجمعيات ومراكز الدراسات، والفنون، وخصصت منظمة التحرير الفلسطينية دائرة خاصة بالثقافة .

تعاني فلسطين من نقص شديد في المكتبات وغياب شبه كامل للمكتبات المخصصة

جدول (2-28)
المكتبات في فلسطين حسب الهدف والمنطقة 1995

	العدد	النسبة
مكتبات عامة وأندية	24	%18
مكتبان جامعية	31	%24
مكتبات أطفال	10	%8
مكتبات مؤسسات أخرى	64	%50
مكتبات في قطاع غزة	31	%24
مكتبات في الضفة الغربية	98	%76
المجموع	129	%100

وزارة الثقافة والمجلس الثقافي البريطاني، 1996

للأطفال باستثناء بعض المكتبات الصغيرة في رياض الأطفال ومكتبات عامة تخصص قسما للأطفال. ومن الجدير بالذكر أن 56% من المكتبات عاجزة عن تقديم خدمات مكتبية للجمهور.

ورغم ذلك هناك رغبة واسعة للمشاركة في المنابر المتاحة المختلفة ويظهر ذلك بارزا في تنظيم الندوات المتعلقة بجوانب الحياة كافة. وتتفوق المبادرات الأهلية بدرجة واضحة على المبادرات الحكومية في هذا المجال.وقد عكست الندوات التي تم تنظيمها في السنوات الأخيرة اهتمامات المجتمع بشكل عام، حيث حظيت المواضيع التنموية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالديمقراطية بالنصيب الأكبر من الاهتمام. وكان الاهتمام منصبا، أيضا، على القضايا السياسية وأوضاع المرأة والقضايا الثقافية والتعليمية والبيئية.

وكان لوزارة الثقافة الفلسطينية بعد قيامها، دور واضح في تشجيع الحركة الثقافية في فلسطين، فقد بادرت حتى الآن الى تنظيم الندوات الثقافية العامة والمتخصصة، واقامة

جدول (2-29)
الجهات المبادرة لتنظيم الندوات (1993-أواسط 1996)

منظمات أهلية محلية	%75
مؤسسات حكومية	%16
مشتركة (أهلية وحكومية)	%1
أخرى	%8

المعارض الفنية، والمهرجانات الثقافية بأشكالها المختلفة، وأنشأت مراكز ثقافية في أماكن مختلفة في فلسطين، مما ساهم في تشجيع المبادرات الفردية والجماعية في

المجالات الإبداعية المختلفة، وفي صياغة خطط واعية ومتكاملة لتشجيع الحركة الثقافية ضمن منظور يربط بين الثقافة من ناحية والتنمية البشرية المستدامة من ناحية أخرى.

- **المشاركة الشعبية**

تعني المشاركة هنا إشراك المجتمع في صناعة المواقف التي تستدعيها الظروف

جدول (2-30)
مشاركة المجتمع الأهلي في مجالات التعليم والصحة

رياض الأطفال	نحو 100%
لمدارس	10%
مدارس القدس العربية	58%
لجامعات	جميع الجامعات باستثناء جامعة واحدة
لدورات التدريبية	نحو 100%
لعاملون في المجال الصحي	60%
خدمات المستشفيات	49%
لعيادات الصحية 1992	242 عيادة
لعيادات الصحية 1996	210 عيادة
لمساعدات للفقراء	دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ملحوظ في هذا المجال

المستجدة. وفي إطار هذا المفهوم تتميز فلسطين بدرجة عالية من المشاركة الشعبية. وقد تجلت مظاهر المشاركة الشعبية من خلال النشاطات المختلفة. فقد شهدت سنوات الانتفاضة الأولى مشاركة واسعة من الشرائح الاجتماعية والفئات السياسية كافة. فقد أظهرت دراسة استطلاعية أن 42% من الفلسطينيين كان لهم دور مباشر في النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة.

إطار رقم (2-17)

[illegible]

جرت بتاريخ 20 كانون أول/ديسمبر 1996 أول انتخابات فلسطينية عامة لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية. وحسب التقديرات المختلفة فإن أكثر من 70% من أصحاب حق الاقتراع شاركوا في هذه الانتخابات، بينما قاطعتها أحزاب المعارضة لأسباب سياسية. وقد جرت الانتخابات في جو يسوده الهدوء. وحسب استطلاعات الرأي، فإن 53% من الفلسطينيين أعربوا عن رضاهم عن نتائج الانتخابات، وأعرب الباقي عن عدم رضاهم أو عن رضاهم الجزئي.

إطار رقم (2-18)

طابع التطوع في المجتمع

كان العمل التعاوني وما يزال ظاهرة شائعة في المجتمع تتعدى المؤسسات الرسمية، وتعتبر تجربة جامعة بيرزيت في هذا المجال مميزة. ويأتي تميزها من حيث مأسسة العمل التعاوني وكذلك من حجم المشاركة الناتجة عنه. فقد أصبح العمل التعاوني متطلبا للتخرج وبموجب ذلك، أصبح على كل طالب وطالبة إنهاء 120 ساعة عمل خلال سنوات الدراسة. وتقدر الجامعة عدد الساعات التي تم إنجازها خلال العام الدراسي 1996/1995 بما يزيد عن 100 ألف ساعة عمل تعاوني في مجالات قطف الزيتون وزراعة الأشجار ونشاطات المؤسسات الوطنية والخيرية الأخرى.

لم تقتصر مشاركة الفلسطينيين تاريخيا على النواحي السياسية، بل تعدتها لتصل إلى كافة نواحي الحياة. فقد لعبت المنظمات الأهلية دورا واضحا في التعامل مع السلبيات التي ترتبت على الاحتلال. ورغم صعوبة حصر عدد المنظمات الأهلية في فلسطين بدقة،إلا أن عددها يقدر 1500 منظمة. وقد شملت نشاطات المنظمات الأهلية النشاطات التعليمية (ابتداء من رياض الأطفال إلى التعليم العالي) والنشاطات الصحية والاقتصادية والسياسية والانتخابات للمؤسسات النقابية والمهنية وانتخابات المجالس البلدية في الضفة الغربية (1976). ولعبت دورا مهما في تدعيم الممارسة الديموقراطية في المجتمع.

ول رقم (2-31)

سبة المئوية للفلسطينيين الذين يصفون أنفسهم بالنشاط في مجالات الحياة المختلفة (1995)

بطون في المجالات الاجتماعية	%29
بطون في المجالات الاقتصادية	%23
بطون في المجالات السياسية	%15
تأثير على مجريات الأمور في بلداتهم	%19
تعدون للتظاهر إذا ما وضعت السلطة الفلسطينية أحد أبناء (بنات) بلدتهم في بس بسبب آرائه السياسية	%50

وصف 29% من الفلسطينيين، الذين تم استطلاع أرائهم، أنفسهم بأنهم نشيطون على المستوى الاجتماعي في المؤسسات التطوعية والجمعيات الخيرية وغير ذلك من المؤسسات. ووصف 23% منهم أنفسهم بأنهم نشيطون في المجالات التجارية ووصف 15% منهم بأنهم نشيطون في المجالات السياسية ووصفت نسبة كبيرة منهم مشاركتها بأنها متوسطة في المجالات جميعا.

ول (2-32):	
خص لبعض انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني	
1 كانون ثاني/يناير 1987 – تموز/يوليو 1996)	
لات القتل	1502
د أيام منع التجول	14628
عتقال الإداري	18228
د حالات الإبعاد	481
د الأشجار المقتلعة(1995)	7796
سادرة أراضي (1993 وحتى 1995)	120 ألف دونم

ومن ناحية ثانية صرح 19% بأن نشاطهم له تأثير على مجريات الأمور في البلدة التي يعيشون فيها. وشعر 37% منهم بأنهم يستطيعون دائما أو غالبا، انتقاد السلطة بدون خوف. وأعلن 50% منهم عن استعدادهم للتظاهر إذا ما وضعت السلطة أحد أبناء بلدتهم في الحبس بسبب آرائه السياسية.

إطار رقم (2-19)

[illegible]

- *في تعقيبه على وفاة سجين فلسطيني، لقي حتفه بسبب التعذيب الذي تعرض له في السجون الفلسطينية، أكد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات (1996)على أنه لن يتساهل إزاء أية مخالفة بحق المواطنين، وسيتم التصدي لمرتكبيها في ظل سيادة وسلطة القانون.*
- *في تعقيبه على مقتل أحد السجناء نتيجة التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية، أكد رئيس المجلس التشريعي، أحمد قريع (1997)، أن تداخل صلاحيات الأجهزة الأمنية يدخل الإنسان الفلسطيني في قلق ويجعله "لا يعرف من أين تأتيه الضربة".*

وقال أيضاً "أنه لا يجب أن نتهاون مع أي جهاز أمني ينتهك حقوق الإنسان".

- *دعا المجلس التشريعي السلطة التنفيذية للإسراع في إطلاق سراح كافة المعتقلين الذين لا تثبت لهم علاقة بعمليات بالأمن والنظام .*
- *تم اعتقال العديد من الفلسطينيين، واحتجازهم في السجون الفلسطينية، بدون محاكمة، وذلك لأسباب سياسية أو أمنية، منهم من لقي حتفه بسبب التعذيب. بالإضافة إلى مجموعة من الصحفيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان.*

[illegible]

□ الحريات المدنية والسياسية[19]

[19] . من أجل تفاصيل إضافية حول الموضوع، أنظر، الجزء المتعلق بالسجناء والمحررين في هذا الفصل والجزء المتعلق بحقوق الإنسان في القسم الثالث – الفصل الثاني.

ومازال الاحتلال في إطار المرحلة الانتقالية الحالية، ينتهك حقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها (معظم الأراضي الفلسطينية)، ويمنعهم من الحركة والتنقل والعمل .وتعرض الأداء الفلسطيني الداخلي في مجالات الحريات وحقوق الإنسان، للإنقاذ من قبل منظمات حقوقية محلية وعالمية. وتم التنويه مراراً إلى الخروقات التي تقوم بها عناصر وأجهزة معينة في السلطة الفلسطينية تجاه حريات الأفراد وحقوق الإنسان.

- **النساء**

يتسم الواقع الذي تعيشه النساء الفلسطينيات بنوع من التناقض. فمن ناحية، ارتفعت مستويات التعليم بين النساء (كما يتضح من الارتفاع الملحوظ في معدلات التحصيل المدرسي والالتحاق في المدارس والجامعات– أنظر القسم الثاني – الفصل الثاني)، ومن ناحية ثانية زادت مشاركة النساء في الحياة السياسية، بما في ذلك قيام حركة نسائية واضحة التأثير. فقد رشحت 28 امرأة فلسطينية أنفسهن لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. وكانت نسيتهن من بين المرشحين 4.15% فازت في هذه الانتخابات، 5 نساء (أي 18% من مجموع المرشحات، اثنتين منهم مستقلات والباقي (3) خضن الانتخابات ضمن قوائم حزبية. ومن أهم السمات التي برزت، قيام امرأة فلسطينية بترشيح نفسها لمنصب الرئيس، الشيء الذي يحصل لأول مرة في العالم العربي .

تؤكد هذه المعطيات أن الفرص التي تتمتع بها النساء والأدوار التي يقمن بها في تزايد. ولكن، وفي المقابل، ما تزال هناك معيقات جدية تواجه قيامهن بدورهن في المجتمع . وتظهر بعض هذه المعيقات بشكل ملفت للنظر في المعدلات المرتفعة والمتواصلة للخصوبة، وفي المشاركة المتدنية نسبيا للنساء في القوى العاملة، وفي تحيز القانون ضد النساء، وخصوصا في مجالات الأحوال الشخصية، وفي استمرار استخدام العنف الجسدي والنفسي ضد النساء.

إطار (2–20)

[illegible] (1995–1996)

- *مشاركة متدنية في سوق العمل المأجورة، وتقسيم عمل يقوم على النوع الاجتماعي يبخس عمل المرأة وحقها.*
- *تبلغ نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ذي القيمة النقدية حوالي 14.9% .*
- *نسبة البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال.*
- *تعمل حوالي ثلث النساء العاملات في الزراعة، ونحو النصف في الخدمات (التعليم والصحة والسكرتارية). وشكلت النساء 8.7% من فئة "المشرعين وموظفي الإدارة العليا" مقابل ما نسبته 29% من فئة "الفنيين والمختصين والكتبة.*
- *تعمل نسبة عالية من النساء في الزراعة بدون أجر، ولا يحسب عملهن ضمن الحسابات القومية.*
- *لا تبين معظم المسموح مساهمة المرأة لا تبين معظم المسموح مساهمة المرأة الاقتصادية في القطاع غير المنظم (مدفوع الأجر).*
- *إن 54% من العاطلات عن العمل يتمتعن بمستوى تعليمي عال (13سنة دراسية فما فوق)، مقابل 20% من العاطلين بين الرجال من المستوى نفسه.*
- *بلغت نسبة النساء الذين لم تضمنهم حسابات "قوة العمل"، بسبب الانشغال بالأعمال المنزلية، 52.7%.*
- *تتلقى النساء أجوراً أقل من الرجال للعمل نفسه.*

إن ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض سن الزواج وغياب نظام اجتماعي يوفر الرعاية للأطفال والمسنين تؤدي إلى أن قيام النساء بتكريس الجزء الأكبر من حياتهن للإنجاب وللمهام التي ترافقه من مسؤوليات البيت والأسرة، الأمر الذي يسلب الكثير منهن القدرة على المشاركة الفعالة في باقي نشاطات المجتمع. ومن المعلوم أن النساء يشكلن حوالي نصف القوى العاملة المشاركة في القطاع غير الرسمي، ويشكلن نسبة أقل بكثير من القوى العاملة في القطاع الرسمي (تتراوح بين 10–16%) تعمل40% منهن معلمات . هذا وتسهم آليات سوق العمل في تعزيز التمييز ضد النساء في سوق العمل. فمن ناحية، قام العمال الذكور بالعمل في إسرائيل، بينما لم يسمح للنساء بذلك. ومن ناحية أخرى، تم تهميش القطاع الزراعي الذي شكل موقعا تقليديا للمرأة العاملة. وأدت حالة الازدواجية هذه الى التقليل من قيمة العمل عمل النساء، ومشاركتهم في الإنتاج.

- **اللاجئون**

تظهر إحصاءات وكالة الغوث الدولية (1995) أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلاتها هو 3.172.641 نسمة. وقد أظهرت دراسات مختلفة أن هناك نسبة 25% من اللاجئين الفلسطينيين لم يتم تسجيلهم في سجلات الوكالة. وبذلك يكون عدد اللاجئين حوالي 4 ملايين لاجئ، بالإضافة إلى حوالي 150 ألف

مرحل داخل إسرائيل. يقيم اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين وفي دول عربية أخرى، كالأردن ولبنان وسوريا ومصر.

يشكل اللاجئون في الضفة الغربية 27% من السكان. أما اللاجئون المقيمون في مخيماتها فتبلغ نسبتهم 9% من السكان. وتبلغ نسبة اللاجئين في قطاع غزة حوالي 64%، يشكل سكان المخيمات منهم حوالي 45%.

إطار (2- 21)

[illegible]

لم تحم القرارات التي أصدرها المجتمع الدولي (111/ 194) حقوق اللاجئين الفلسطينيين. فهي حيث لم تساعدهم حتى الآن على العودة أو التعويض، ولم تعالج الرعاية المقدمة من قبل وكالة الغوث الدولية المشاكل الاقتصادية التي يواجهونها. يعيش حوالي مليون لاجئ في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة في المخيمات، بالإضافة إلى نصف مليون بدون هوية وبلا إذن للتواجد الشرعي في أي بلد.

بالاطلاع على تقرير وكالة الغوث الدولية حول اللاجئين، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1996)، يلاحظ للوهلة الأولى أن الوضع جيد. فالتقرير يتحدث عن إنجازات الوكالة وما قامت به من نشاطات. ولكن نظرة متفحصة للتقرير تدل على أن اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، لم يستطيعوا تلبية الحاجات الأساسية من الناحية الكمية، و النوعية حتى في المجالات التي يتركز عمل الوكالة عليها كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ولا يستطيع اللاجئ الفلسطيني المقيم في المخيمات كسب العيش أو الاكتفاء الذاتي وذلك لافتقار المخيمات للبنية الاقتصادية.

وهناك نقصا مزمن في الأبنية المدرسية الخاصة باللاجئين، وفي الإمكانيات الخاصة بالنشاطات اللازمة . وما زال التوسع الجاري قاصراً على تلبية الضرورات التعليمية للاجئين. وحسب التقرير المذكور أعلاه تم إنفاق 192.6 مليون دولار على البنية التحتية منذ العام 1991 في المخيمات ضمن برنامج السلام. ومع ذلك ما زال هناك 18% من مدارس الوكالة في الضفة الغربية و 20% في قطاع غزة

مستأجرة وغير صالحة، وذلك لافتقارها للإضاءة والتهوية الملائمة، بالإضافة للنقص الكبير في المرافق المساعدة كالمختبرات والمكتبات والملاعب.

إطار (2- 22)

حالك خدنطخدنك بغى نكتوى م

"لا تخطط (الوكالة) لتسليم مهامها للسلطة الفلسطينية إلا بعد أن تكون (الوكالة) قد أتمت دورها وتم التوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعندئذ نستطيع القول أن (الوكالة) قد أتمت مهمتها. نحن لا نخطط لأي تسليم، ولكن بالطبع إذا توقف المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته فقد نضطر لأن ترعى السلطة الفلسطينية مهامنا وكذلك الدول الأخرى المضيفة في المنطقة".

بيتر هانس، المفوض العام لوكالة الغوث الدولية (جريدة القدس، 14 شباط/فبراير 1997)

وفي المجال الصحي، يشير التقرير إلى الضغط الكبير على الأطباء العامين وأطباء الأسنان حيث بلغت الاستشارات، في المتوسط 94 استشارة لكل طبيب يومياً. ويفيد التقرير أن 5.4% من سكان المخيمات يتلقون خدمات اجتماعية ومساعدات لحالات العسر الشديدة، في الوقت الذي تعيش فيه 2506 أسرة في بيوت غير صالحة للسكن لم تستطع الوكالة اصلاح أكثر من 25% منها. وتظهر دراسات عديدة أخرى أن اللاجئين في المخيمات لا يملكون ممتلكات ثابتة وحتى بعد مرور خمسين عاما على لجوئهم، وأن غالبيتهم يعانون من الازدحام وعدم ملائمة السكن لاحتياجاتهم.

ويشعر الفلسطينيون في الشتات بقلق متزايد نتيجة تأجيل النظر في مفاوضات الحل الدائم. ويتعزز هذا القلق عند النظر إلى مواقف إسرائيل من قضية النازحين، التي يفترض أن تحل في إطار المرحلة الانتقالية، والتي ما يزال الغموض يكتنفها. وتبدي الدول المضيفة للاجئين تخوفها من التوطين ورفضها له. وهي تعمل على تأكيد موقفها هذا بمواقف سياسية معلنة، وبممارسات تهدف إلى إفشاله. ورغم صحة موقف الدول المضيفة من الناحية السياسية، إلا أن اسقاطاتها على حياة اللاجئين أنفسهم صعبة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى اختلاف الأولويات بين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وأن يؤثر سلبياً على توحيد الأولويات الفلسطينية بشكل عام، ناهيك عما

يخلفه عدم اليقين الذي يكتنف مستقبل اللاجئين، تنامي من عدم الاستقرار في المنطقة.

وفي السياق نفسه، تنامي مشكلات اجتماعية وسياسية بين الفلسطينيين نتيجة امتناع السلطة الإسرائيلية عن جمع شمل العائلات المشتتة . وينطلق موقف إسرائيل من المبدأ الذي تبنته في العام 1967. فقد أسقطت حق المواطنة عن الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين بعد احتلالها، وكبديل لذلك منحتهم حق الإقامة الدائمة المشروطة. وبموجب هذا المبدأ الإسرائيلي، يسقط حق الفلسطينيين المتواجدين في الخارج في المواطنة والإقامة الدائمة في فلسطين.
و من ناحية أخرى يثير الوضع الحالي للاجئين في فلسطين مشكلات متعددة. فعلى صعيد التخطيط الحضري، يواجه المخطط مشكلة التعامل مع مخيمات اللاجئين باعتبارها موائل بشرية فلسطينية؛ وعليه، وبحكم مسئوليته، أن يقرر مصيرها في مخططه.

جدول (2-33)

اللاجئون الفلسطينيون -- مؤشرات مختارة (1955)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	لبنان	سوريا
عدد المخيمات	19	8	10	12	10
لاجئون يعيشون داخل المخيمات (%)	9	54	19.6	53.6	28.1
لاجئون يعيشون خارج المخيمات	91	46	80.4	46.4	71.9
نسبة اللاجئين إلى العدد الإجمالي للسكان	27	64	31.5	10.2	2.4
وفيات الأطفال لكل ألف	40-30	40-30	40-30	40-30	40-30
العاطلون عن العمل -المخيمات (%)	--	--	19	40	15
يجيدون القراءة والكتابة -ذكور (%)	84	85	93	92	94
يجيدون القراءة والكتابة-إناث (%)	74	71	83	81	84
نسبة المنازل المربوطة بنظام شبكة مجاري في المخيمات	--	--	45	56	85
نسبة المنازل المربوطة بشبكة مياه في المخيمات	--	--	92	89	75
انتشار نقص نمو الأطفال (أقل من 3 سنوات)	--	--	1.9	1.1	3.0

- **الأطفال**

يشكل الأطفال الفلسطينيون (الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة) نحو 47% من السكان في فلسطين. وقد تعرض الأطفال الفلسطينيون لممارسات الاحتلال، حيث تعرضت اسر ومنازل 90% من أطفال قطاع غزة للمداهمة الليلية من قبل قوات

الجيش الإسرائيلي. كما أن 56% منهم تعرض إلى انتهاك واضح (مركز غزة للصحة النفسية، 1994). وحسب تقارير عديدة يقبع عدد غير محدد من الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. أما عدد الأطفال الذين قتلوا خلال سنوات الانتفاضة فقد وصل إلى 487 طفلاً.

إطار (2-23)

[illegible]

أشارت إحصائيات عدد من المستشفيات أن نسبة المراجعات للأطفال الذكور تصل إلى 66% وللإناث 34% من مجموعها. وتزداد نسبة مراجعات الذكور إلى أكثر من 70% وتقل إلى 30% للإناث في حالة مرض الأطفال الذين يقل عمرهم عن 3 سنوات.

ورغم الخطط والبرامج العديدة التي أعدتها مؤسسات السلطة والمؤسسات الأهلية

إطار (2-24)

[illegible]

تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل بمستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.

تكفل الدول الأطراف ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

تكفل الدول الأطراف ألا يحرم طف من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية.

للنهوض بوضع الطفل الفلسطيني، مازال الغموض يكتنف وضعه حتى الآن. فهناك غياب شبه تام لحقوق الطفل في القانون. ويتعرض بعض الأطفال للتعذيب والانتهاك النفسي والجنسي من قبل محيطيهم، لم تتدخل السلطة حتى الآن لاعتبارات اجتماعية.

يعاني الكثير من الأطفال الفلسطينيون من أوضاع اقتصادية صعبة، ويؤدي ذلك إلى التسرب من المدارس والالتحاق بسوق العمل ضمن ظروف عمل قاسية وتؤكد

التقارير المختلفة أن مشاركة الأطفال الفلسطينيين (بين سن 12–16) في سوق العمل هي في ازدياد. ويشير تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة (1996) أن نسبة مشاركتهم في القوى العاملة تبلغ 11.5%. و تبين دراسة جرت على عينة منهم أن 40% منهم فقد معيلوهم عملهم، وأن 30% منهم كانت رواتب معيليهم منخفضة. وأشارت دراسة لليونيسيف (1996) أن ثلثي الأطفال العاملين في غزة بدءوا العمل في العام الماضي (1995) عندما اشتدت وطأة الاغلاقات.

- **العمال**

عمل ما يزيد عن 120 ألف عامل فلسطيني في سوق العمل الإسرائيلي في العام 1987. وانخفض العدد بشكل واضح بعد ذلك العام ليتراوح بين 35–45 ألف عامل في الأعوام الثلاثة الأخيرة. ومن الملاحظ أن ظروف العمل التي يعيشها العمال الفلسطينيون في إسرائيل تتميز بدرجة عالية من الاستغلال، وهضم الحقوق. وإحدى أهم المشكلات التي يعانون منها هي البطالة، وذلك بسبب إغلاق أسواق العمل الإسرائيلية في وجوههم، وعدم قدرتهم على إيجاد أعمال بديلة محلياً، في الاقتصاد الفلسطيني .

ويتسبب الإغلاق القسري في ضياع حقوق العاملين. فالانقطاع عن العمل لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، تؤدي إلى ضياع مستحقاتهم من التأمين الصحي ومكافأة نهاية فترة الخدمة. ويلجأ أصحاب العمل الإسرائيليين إلى تزوير عدد الأيام التي يعملها العمال الفلسطينيون والأجور التي يستحقونها وذلك للتهرب من التعويضات التي تستحق عليهم للعمال في حالة الإصابة أو التقاعد.

لا تقتصر انتهاكات حقوق العمال على المشغلين الإسرائيليين، بل تمتد لتشمل المشغلين الفلسطينيين . ورغم الدور الذي تقوم به نقابات العمال في تحصيل حقوق العمال، إلا أن هذا الدور يبقى محدودا في ظل غياب تطبيق صارم لقانون العمل. وتشعر الأطر النقابية المختلفة، ومنظمة العمل الدولية، أن هناك حاجة ملحة لوضع اطار قانوني لتنظيم تكوين وتسجيل أنشطة النقابات، ولإجراءات المفاوضة والحق في الاضراب، وتسوية نزاعات العمل، وكذلك لتعريف واضحا الحقوق

إطار (2–25)

يعاني العمال الفلسطينيون في المستوطنات اليهودية من تمييز مضاعف للغياب التام لقوانين العمل، ويعمل العمال هناك بأجور متدنية، ولا يتقاضون أي من المنافع أو التعويضات التي يستحقونها.

والالتزامات الفردية والجماعية على حد سواء، تعريفا واضحا يتمشى والمعايير المتبعة دوليا.

إطار رقم (2-26)

عمل تنقصها مستلزمات الوقاية والسلامة للعمال

حدد من العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب نقص
ية والسلامة وبخاصة في قطاع البناء ومناشير الحجر.
در عن الإدارة العامة للتفتيش في وزارة العمل فقد بلغت
ر واحد (أيلول/سبتمبر 1996) 62 إصابة. وأصدرت الإدارة
تم زيارتها. ولا يخول القانون الساري (رقم 11 لعام 1964)
تغريم المخالفين بأكثر من 10 دنانير (حوالي 13 دولار)
.

- **الأسرى والمحررون[20]**

ما زال آلاف الفلسطينيين يقبعون في السجون الإسرائيلية بتهم المقاومة للاحتلال

إطار (2-27)

المحكمة العليا في إسرائيل تسمح بالتعذيب

دت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتاريخ 14تشرين
ي/نوفمبر/1996 قرارها بالسماح للمخابرات الإسرائيلية باستخدام
يب والضغط النفسي والجسدي ضد المعتقلين. هذا مع العلم أن
الأمن الإسرائيلي قام بالتحقيق مع أكثر من 23 ألف فلسطيني
لعامين 1987 و 1994. وقد تعرض ثمانية آلاف فلسطيني للهز
ب الذي يحظر دوليا.

لا تشمل وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني (1998) ذكراً لحقوق المعاقين، لكن مشروع القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، في المرحلة الانتقالية، يؤكد على حقوق المعاقين سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو الإعاقة

الإسرائيلي. وبالرغم من أن الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة الفلسطينية قد نص على الإفراج عنهم، إلا أن إسرائيل لم تقم بتنفيذ التزاما هذا ويواجه الأسرى ممارسات التعذيب النفسي والجسدي والعزل، وهنا مشاكل الاكتظاظ والتنقل المستمر بين السجون، وتجاهل الحالات المرد تنتهي مشاكل الأسرى بإطلاق سراحهم من المعتقلات، فهم يواجهون بعد من المعتقل تحديات نفسية وصحية واجتماعية واقتصادية. وتشير الدراس أن غالبية الأسرى المحررين يعتمدون على مصادر شخصية وعائلية ا بشكل فعال في المجتمع.

أما على المستوى الأهلي، فإن هناك عدة منظمات أهلية تقوم بتقديم خدمات قانونية، وإرشادية، وتأهيلية للأسرى المحررين. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بدور في هذا المجال من خلال برنامج تأهيل المحررين الذي عمل على إشراك عدد منهم في دورات مهنية. أو تقدم لهم الوزارة التأمين الصحي، وامكانية لحصول على عمل بدعم من البرنامج. إن مثل هذه البرامج الحديثة العهد لا بد لها من الخضوع لعملية تقييم مستمرة عن طريق دمج وجهات نظر المحررين أنفسهم في أدائها، لتبقى قريبة من حاجاتهم، ومتطلباتهم، وطموحاتهم.

إطار رقم (2-28)

الحبس الإداري

[20]. لا يمكن حصر العدد الحقيقي الحالي للأسرى في السجون الإسرائيلية، ولكن غالبية الإحصائيات تشير إلى أن العدد يصل إلى حوالي 4000 أسير.

تستخدم السلطات الإسرائيلية سياسة الحبس الإداري ضد الفلسطينيين ويعني ذلك اعتقالهم من غير توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة كاملة قابلة للتجديد لأكثر من مرة. هذا وقد وصل عدد المعتقلين الإداريين 302 فلسطيني (تشرين أول/أكتوبر 1996) من بينهم طلاب، وأساتذة جامعات، وأحداث لا يزيد عمر الواحد منهم عن 18 عاما.

أما بالنسبة للسجناء السياسيين في سجون السلطة الفلسطينية، فلا تتوفر عنهم أرقام دقيقة. وقد طالبت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية بضرورة توضيح وتطوير القوانين المتعلقة بالاعتقالات السياسية وغيرها وبالتزام السلطة التنفيذية بتطبيق القانون في هذا المجال.

- **المعاقون**

يشكل المعاقون بين 2% إلى 3% من مجموع السكان في المجتمع الفلسطيني. وتتنوع الإعاقات لتشمل الإعاقات العقلية والحركية. وقد كان واضحا أن هناك تزايداً في الإعاقات الحركية في سنوات الانتفاضة كنتيجة للإصابات الجسدية ولتعرض الكثيرين منهم للتعذيب والضرب. وخلال العقود الثلاثة الماضية كان هناك تغييب لقضايا المعاقين، فلم يكن هناك أية مؤسسات حكومية تعنى بتأهيلهم ، كما لم يكن هناك تشريعات أو برامج ترعى شؤون المعاقين. من أجل سد هذا الفراغ قامت مجموعة من المنظمات الأهلية الفلسطينية بتقديم بعض الخدمات لهم. وقد واجهت هذه المنظمات تحديات من السلطة القائمة حينذاك، كما واجهت مشاكل ونقص في الخبرات. وأدى غياب التنسيق إلى تشتت الجهود. يتطلب دمج ا في المجتمع توفير الخدمات الصحية الملائمة، بالإضافة إلى التدريب و المجتمعي. وبرغم وجود بوادر للاهتمام بقضايا المعاقين من قبل مؤسسات الوطنية، إلا أن هذا الاهتمام ما زال في مستوى الدراسة، وفي إطار الت وعلى صعيد آخر مازال التمييز ضد المعاقين في مجال التوظيف مستمراً، ويؤدي استمرار غياب قوانين وتشريعات تضمن حقوقهم في المجتمع، إلى تقليل فرص المعاقين في الحصول على العناية الصحية، والتعليم، و العمل، و الخدمات التي تسهل حركتهم ضئيلة. هذا مع العلم أن هناك برامج عديدة، مثل برنامج التأهيل المجتمعي، تعمل على إعادة تأهيلهم.

في حملته من أجل توعية الجمهور حول قضايا المعاقين في المجتمع، رفع الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين شعار "نعم للدمج، لا للفصل"

تعاني المرأة الفلسطينية المعاقة من التمييز المزدوج: لكونها امرأة من ناحية، ولكونها معاقة من ناحية ثانية. ويتم في معظم الأحيان تهميش المرأة المعاقة بحرمانها من فرص المشاركة الكاملة والفاعلة في الحياة المجتمعية، وفي المجالات الرئيسية ومنها التعليم، والعمل، والعلاقات الأسرية والشخصية. ويتضح التمييز ضد المرأة المعاقة في أوضح صوره في مسألة العلاقات الشخصية وفي حقها الطبيعي في الزواج وتكوين الأسرة.

- **المسنون**

يشكل كبار السن (60 سنة فأكثر) في فلسطين حوالي 5.2% من السكان، موزعين بين باقي الضفة الغربية (5.6%) و قطاع غزة (4,6%). وتزيد نسبة النساء بالمقارنة مع الرجال.

تتنوع المشكلات التي يواجها المسنون. فأقل من 44% منهم يتمتعون بنوع من التأمين الصحي، بينما يفتقر الباقي (56%) له . وتتفاقم المشكلة عند معظمهم بسبب الفقر الدائم الذي يعانون منه. فهم لا يستطيعون العمل من ناحية، وفقدوا مصادر الدخل التي كانت متاحة لهم في سني شبابهم من ناحية ثانية. وتشير بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن 30% من مساعداتها في الضفة الغربية و15% من مساعداتها في قطاع غزة، تذهب للمسنين. ومن المشكلات الرئيسة الأخرى التي يواجهها هؤلاء المسنون، عدم توفر خدمات الرعاية البيتية والعناية بهم، وباحتياجاتهم اليومية. وبرغم وجود برامج مبدعة لرعاية المسنين تقدم لبعضهم خدمات يومية (توفير وجبات ساخنة، وغسل الملابس، وتنظيف المنزل)، إلا أن هذه الخدمات تقتصر على مناطق محدودة. ويتردى وضع المسنين الوقت، نلاحظ الذي بدأ نظام التكافل الاجتماعي التقليدي، المتمثل فيما يقدمه أفراد العائلة والجيران من عناية للمسنين، في التراجع. ويؤدي تنامي الشعور بالوحدة عند المسنين إلى تعقيدات عضوية ونفسية إضافية لهم.

وفي ظل هذه الأجواء، تبرز الحاجة لتفعيل دور المجتمع المحلي (العائلة والجيران) والمنظمات الأهلية في تقديم الرعاية للمسنين. وكذلك لمهمة بلورة أنظمة حكومية

للضمان الاجتماعي والتقاعد للعناية، تأخذ في عين الاعتبار الثقافة السائدة ورغبات المسنين أنفسهم. وتبرز في هذا المجال، أهمية بيوت المسنين التي ما زالت بحاجة كبيرة للتطوير سواء من حيث قدرتها على الاستيعاب أو من حيث نوعية الخدمات التي تقدمها، أو من حيث توزيعها على المناطق المختلفة. وكما هو واضح من الجدول (2–34) يوجد في فلسطين الآن 19 بيتا للمسنين، تتركز في معظمها وسط الضفة الغربية، وتكاد تخلو منها المناطق الأخرى. وهناك تفاوت كبير في نوعية الخدمات التي تقدمها هذه البيوت، والقليل منها يقدم خدمات مناسبة بتكاليف عالية، بينما يقدم الباقي خدمات متدنية تستدعي رقابة مناسبة .

جدول رقم (2–34)

توزيع بيوت المسنين حسب المناطق الجغرافية (1995)

فظات القدس ورام الله وبيت لحم	باقي محافظات الضفة الغربية	غزة	المجموع
14	4	1	19

القسم الثالث

مستقبل التنمية البشرية في فلسطين

الفصل الأول: عناصر البيئة التنموية المستقبلية

الفصل الثاني: نظرة مستقبلية لمؤشرات التنمية البشرية

مقدمه

بحث الملف في القسمين الأولين الإطار العام الذي تمت في حدوده مناقشة المنهجية والبيئة التنموية ومؤشرات التنمية في فلسطين والمؤشرات المكملة الأخرى. ويتناول الملف في هذا القسم مستقبل التنمية في فلسطين، ويبين العوامل التي تسهم في تشكيل بيئة المستقبل التنموي فيها. المحددات الدولية والمحددات الإقليمية بما فيها العلاقة بين فلسطين والفلسطينيين في الخارج (اللاجئون وغير اللاجئين). وفي الأقسام التي تلي المدخل ستتم مناقشة التكيف بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع، ومسألة تعزيز النسيج الاجتماعي في فلسطين وذلك من خلال مراجعة مؤشرات دليل التنمية البشرية الثلاث وبعض المؤشرات المكملة لها، لينتقل العرض بعد ذلك إلى إلقاء الضوء على بحوث التنمية في فلسطين والحاجة إلى تأصيلها وتوجيهها لتخدم توسيع مفهوم ومضمون التنمية البشرية وضمان استدامتها.

الفصل الأول

عناصر البيئة التنموية في فلسطين

المناخ العام

المحددات الدولية

المحددات الإقليمية

العلاقة بين السلطة والمجتمع

المأسسة

المأسسة الدستورية

الممارسة الديموقراطية وفصل السلطات

السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية

المجلس التشريعي

السلطة القضائية

السلطة التنفيذية

المأسسة الإدارية والتدريب

المناخ العام

لم يسعَ الملف إلى إجراء نقاش سياسي. ولا يعني ذلك التقليل من تأثير الفعل السياسي على التنمية البشرية في فلسطين. وقد تنبهت الأمم المتحدة للعلاقة بين التنمية والسيادة السياسية، فأصدرت في كانون أول/ ديسمبر 1986 **"إعلان الحق في التنمية"**. ويعتبر الحق في التنمية، بموجب الإعلان المذكور، حقاً غير قابل للتصرف. وتعتبر ممارسة حق تقرير المصير والسيادة الكاملة شرطاً موجباً لتحقيقها. وبناء عليه يصبح التغاضي عن التنكر لحق الفلسطينيين في ممارسة السيادة على أرضهم ولحقهم في تقرير المصير، والسكوت عن تعطيل تنمية المجتمع الفلسطيني أمراً غير مفهوم. وإذا استمرت إسرائيل في السيطرة على المصادر الطبيعية في فلسطين، وفي احتلال أجزاء من أراضيها، إذا استمرت في رفضها الإنسحاب و/ أو المساومة على الانسحاب منها وفي الإبقاء على سيطرتها على المعابر الحدودية، فسوف تستمر الإسقاطات السلبية لأدائها هذا على واقع التنمية في فلسطين.

إن نقطة الانطلاق لتنمية تحمل صفة الاستدامة وتحقق الاستقرار في فلسطين، هي إنهاء الاحتلال، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره على أرضه وبسط سيادته عليها والتصرف الحر بمصادره الطبيعية. ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في فلسطين، وأن يعزز عوامل النهوض بالبيئة التنموية، وأن يفعّل آليات المجتمع، وأن يرشّد دور العوامل الخارجية في صياغة مناخ تنموي إيجابي فيها.

تعكس القضايا التي مازالت تنتظر الاتفاق بين المنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل صورة الواقع الذي يفرض نفسه على المستقبل ويعمل على تشكيله. ويستفاد من تجربة السنتين الماضيتين أن سيطرة المناخ السياسي بتعقيداته على المناخ التنموي وما يحيط به سوف تستمر في المستقبل المنظور. وينبئ ذلك بتعثر التخطيط للمستقبل الفلسطيني طويل المدى، وحتى التخطيط للمدى المتوسط. وهو يعني كذلك أمورا أخرى منها إلزام الفلسطينيين بتوظيف جزء هام من طاقاتهم لإدارة الأزمات الناشئة عن تسارع التدهور في الأوضاع المجتمعية، وتلك الناشئة عن الاستلاب لحقوقهم بدل توظيفها للمباشرة في تنمية بشرية مجزية.

يتطلب الأداء الفلسطيني، ضمن الكوابح المشار إليها ضرورة صوغ منظور تنموي واقعي يأخذ في اعتباره العوامل السياسية والمادية والبشرية المتاحة والتوظيف الأمثل لها. وسيشهد المستقبل القريب على وزن العوامل السياسية وتأثيرها [illegible] تبدأ المفاوضات على مراحل لاحقة من إعادة الانتشار.

وفي ضوء هذه الحقائق هناك حاجة لإعادة النظر في الأداء التنموي الفلسطيني الذي تحقق في [illegible] التشابك المتوقع بين الأدائين السياسي والتنموي، والتأثيرات المتبادلة بينهما. وتدعو الحاجة، أيضاً [illegible] الداخلي والخارجي سياسياً وتنموياً. فخلال السنتين الماضيتين لم تعط محاولات إحداث تنمية في [illegible] كان ينتظرها الفلسطينيون. فقد اتسمت التجربة الفلسطينية الأولى بسلبيات لا يمكن التغاضي عنها. [illegible] الاعتراف بأن إيجابيات معينة رافقت هذه الإخفاقات. وفي إطار التفاعل الكبير بين السياسة والتنمية [illegible] التجربة التنموية الفلسطينية وخطئها، مجالاً واسعاً للتساؤل والمساءلة والتبرير والتخمين.

وبالإضافة إلى مراجعة تجربة السنتين الماضيتين مراجعة نقدية، هناك أهمية لإعادة دراسة التجربة الفلسطينية قبل قيام السلطة والاستفادة من إيجابياتها، فالتجربتان مهما اختلفتا زمنياً ومن حيث الظروف التي تحققتا في إطارها، هما تجربتان فلسطينيتان تمتا ضمن الواقع الفلسطيني، وفي إطار المراجعة المقترحة ولابد من التعرف على المحددات الدولية والإقليمية للتنمية في فلسطين من

الإطار (3-1)
"إعلان الحق في التنمية"

يعتبر إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديباجته انه من حق الجميع تبنى نظام اجتماعى ودولى يتيح لهم ممارسة الحقوق والحريات المبينة في الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كاملة. ويذّكر الإعلان في هذا السياق بجميع الاتفاقات والقرارات والتوصيات، وغيرها من الوسائل الصادرة عن الأمم المتحدة، وعن وكالاتها المتخصصة التى تعزز هذا الحق؛ و منها الآليات والوسائل المتعلقة بإزالة الاستعمار ومنع التمييز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويؤكد على أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الحريات الأساسية لجميع الشعوب، ويؤكد كذلك على ضرورة الالتزام بها. ويدعو الإعلان إلى تعزيز واحترام وحماية الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطبيقها. وفضلا عن ذلك يؤكد الإعلان على حقيقة مفادها أن تعزيز واحترام بعض الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لا يبرر أو يسمح بالتنكر لحقوق وحريات أخرى. وفي مادته الأولى يعتبر الإعلان الحق في التنمية حقا جماعيا للشعوب غير قابل للتصرف، بما في ذلك ممارسة السيادة على ثرواتها الطبيعية. وأن الحق في التنمية يعنى حق تقرير المصير للشعوب. وكذلك يشكل الحق في التنمية جزءا لا يتجزأ من الجيل الثالث من حقوق الإنسان (كالسلام والبيئة) التى تؤكد على عالمية الحقوق وشموليتها.

قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 128/41 بتاريخ 4 كانون أول/ ديسمبر 1986)

حيث أنواعها وحجومها. وستتم الإشارة إليها بشكل سريع وذلك للمساعدة على رسم البيئة التي سوف تتم في إطارها التنمية، خاصة وأن ميزان القوى (السياسي والاقتصادي) فيها ما زال متأثراً بدرجة عالية بإرادات القوى الخارجية. ولكنه رغم ذلك يبقى مرهوناً في المحصلة بدرجة الاستجابة الفلسطينية لها والتكيف معها أو رفضها.

المحددات الدولية

يتأثر الوضع في فلسطين بالمناخ الدولي العام. وقد حدثت في السنوات الأخيرة تغيرات عميقة تركت آثارها على القضية الفلسطينية، وفتحت الطريق أمام مبادرة سلمية دولية قاد السير فيها إلى الوضع القائم. وقد طرحت المبادرة ضرورة توفير حل مُرض للصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وكجزء من إسهامها نحو هذا الحل، تقدم الدول المانحة الدعم المادي للسلطة. وتجد السلطة نفسها أمام عوائق تمنع من الوصول [illegible] يعيد إلى الفلسطينيين حقوقهم هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تجد نفسها عاجزة عن إدارة عملية تنموية [illegible] تلزمها الظروف القائمة بحل الأزمات المتولدة من افتقار الدور الخارجي للجدية الكافية للتعامل مع المشكلات [illegible] المانحون في الأداء وعلى سبيل المثال يتمايز أداء الاتحاد الأوروبي عن أداء الولايات المتحدة الأمريكية. ويتمايز أداء [illegible] فيما بينهم.

[illegible] مساعي الدول المانحة لتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مزيداً من الضغط على الأداء [illegible] في الوقت الذي تجد فيه فلسطين نفسها في وضع لا يمكنها من صوغ منظور تنموي يستجيب لحاجاتها [illegible] عن إرادتها، يقع عليها الإجحاف عندما تجد نفسها ملزمة بالتكيف مع أولويات أقطار المنطقة التي [illegible] استكملت صوغ منظورها التنموي بحرية، و بضبط أدائها التنموي ليتوافق مع هذه الأولويات. وفي غياب منظور تنموي فلسطيني وعجز الفلسطينيين عن تحديد خياراتهم، تتضاءل قدرتهم على السيطرة على المسار التنموي. وباختصار تتحول فلسطين إلى متلقٍ لمشاريع لا يوحدها منظور واحد وقد لا تستجيب للأولويات التنموية فيها.

المحددات الإقليمية

تشكل طبيعة تعامل العالم العربي مع إسرائيل بمستوياته وأشكاله المختلفة، إطاراً مؤثراً على الأدائين الفلسطيني والإسرائيلي والعلاقة بينهما. فمازال الوضع في العالم العربي يتجه بشكل عام نحو بناء صيغة توفيقية بين مواقفه التقليدية المعادية لإسرائيل والتوجه الجديد للسلام معها. ويكشف الموقف العربي الأخير تحفظا من السلوك السياسي الإسرائيلي بعد قيام حكومة حزب الليكود. ونتيجة لذلك ظهر إبطاء في عملية التطبيع التي بدأت بعد مؤتمر مدريد بين بعض الدول العربية وإسرائيل. وتم تبرير ذلك باستمرار الأخيرة في عدم الالتزام بشروط العملية السلمية. وتأتي قرارات مجلس الجامعة العربية (1996) وتجميد كل من قطر وعمان لعملية التطبيع معها وتحفظ الأردن من أدائها والمواقف السورية واللبنانية ومواقف كل من مصر والمملكة العربية السعودية الداعية إلى التمهل في التطبيع؛ معبرة عن حقيقة الموقف العربي.

العلاقة بين السلطة والمجتمع

تشكل العلاقة داخل المجتمع بمؤسساته الرسمية والأهلية مؤشراً تنمويا ذا أهمية عالية. وتزيد أهمية هذه العلاقة في حالة فلسطين. ويعود السبب في ذلك إلى ما تثيره دينامية الأداء الإسرائيلي من آليات داخل المجتمع الفلسطيني تزيد من الصعوبات التي يواجهها. وفي هذا الإطار ترتفع نبرة الدعوة لتدعيم الوحدة الوطنية لمواجهة الأخطار الخارجية . ولكن الدعوة، على أهميتها، تخفي الحاجة لحل المشكلات داخل المجتمع نفسه، فهي ترتكز على توفير الدعم لأداء السلطة دون التطرق إلى العلاقة بينها وبين المجتمع، ولا إلى العلاقات الاجتماعية التي استجدت مع قياسها. فالظروف الجديدة، بما في ذلك ممارسة السلطة لصلاحياتها في أجزاء من فلسطين، تخلق واقعاً جديداً يستدعي من المقيمين والعائدين التكيف معه والاستفادة من الخبرة السابقة وتفادي التصادم ومحاولات سيطرة طرف على طرف آخر.

وتزداد الصورة تعقيداً بخلو الذاكرة الجمعية الفلسطينية من صورة إيجابية "للسلطة" بمفهومها السياسي العام، ومؤسساتها. وقد تعززت هذه الصورة عند المجتمع في فلسطين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي. ونتيجة لذلك ترادفت صورة "السلطة" في ذهن المجتمع الفلسطيني مع العدوان، فتعززت قناعاته السابقة التي تولدت تاريخيا نتيجة استلابه. ولذلك تميز أداؤه العام نحو "السلطة" بالشك والتحوط وبالعمل على عدم الالتزام بما يصدر عنها. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن معظم القوانين السارية المفعول في فلسطين، هي قوانين مفروضة من "سلطات" تعاقبت على التحكم في مصير الإنسان الفلسطيني، وفي صوغها لهذه القوانين لم تستلهم حقوقه أو مصالحه وتطلعاته وسعيه إلى تنمية مجتمعيه خالية من الشوائب.

وعلى صعيد آخر سيطرت على القيادة الفلسطينية ذهنية ضمان البقاء والاستمرار في وجه مخاطر العدوان المتتابع عليها، ومحاولات منعها من الاستمرار في ثورتها التي انطلقت في العام 1965. وألزمتها ظروفها إخضاع العلاقة داخل مؤسسات المنظمة إلى علاقة ممركزة في حلقات ضيقة.

الإطار (3-2)

الدول المانحة والبنك الدولى والتنمية فى فلسطين

يعود اهتمام البنك الدولى بتقديم المساعدة التنموية إلى فلسطين إلى العام 1992، أي قبل توقيع اتفاقية إعلان المبادىء بعام واحد. وجاء هذا الاهتمام ضمن اهتمام دولى أوسع. وكان الدافع لذلك تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ودمج اقتصادها في السوق الدولية. بشرت القمم الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة ، بأن السلام يعنى نشاطا اقتصاديا (Peace is Business)، وجرى الحديث خلالها عن مشروعات إقليمية مشتركة تصل كلفتها إلى 52 مليار دولار أمريكى. وفي هذا الجو المفعم بالأمل حقق كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والأمم المتحدة وجودا واضحا في فلسطين. فقد زارت بعثة البنك الدولى فلسطين (1993) تبعتها زيارات من وفود تمثل منظمات دولية وقطرية عديدة. وفي أيار / مايو 1994 أصدر البنك الدولى "برنامج المساعدة الطارئة للأراضى المحتلة " والذي قدرت تكاليفه بـ 1.2 مليار دولار أمريكى للسنوات 1994-1996، على أن يتم تمويله من قبل الدول المانحة. تميز برنامج المساعدة الطارئة للأراضى المحتلة بأهدافه الاقتصادية ذات البعد السياسى. فقد سعى البرنامج إلى خلق مناخ مناسب للاستثمار الخاص المحلى والأجنبى، وإلى تهيئة الاقتصاد الفلسطينى للاندماج في السوقين الإقليمى والدولى. ومنذ البدء جرى اختزال جزء هام من الأهداف بعيدة المدى إلى أهداف آنية (تلبية الحاجات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، مواجهة تفشى البطالة، ركود الاقتصاد الفلسطينى نتيجة لأقفال الحدود بين مناطق السلطة وإسرائيل) . لم تقدم الدول المانحة كل ما وعدت به أو التزمت به من مساعدة للشعب الفلسطينى. فبموجب تقرير البنك الدولى (آب/ أغسطس 1994) التزمت الدول المانحة بحوالى 90% مما وعدت به من دعم . أما ما حولت منه فعلا فلم يتجاوز 50% من الوعود. وتظهر البيانات حداً أدنى من اهتمام الدول المانحة بتمكين الفلسطينيين من استعادة المبادرة الفعلية .فالحديث عن تحسين البنية التحتية، مثلا، لا يخرج عن تحسين الخدمات البلدية داخل المدن ولا يتجاوز حدودها إلى الجوار. وعلى صعيد المناطق التى مازالت تحت الإدارة الإسرائيلية، وخاصة في منطقة "ج" تتحرج الدول المانحة من تقديم المساعدات لسكانها، والقدس أفضل مثال على ذلك.

ورغم هذه المشكلات، تحاول السلطة والمجتمع في فلسطين حل الإشكالات التي تنشأ والتكيف المسؤول مع الواقع. ولكن الآليات المستخدمة حتى الآن بحاجة إلى مراجعة واسعة ومأسسة مسؤولة لمنع نشوء مشكلات يصعب حلها. وفي الأجزاء اللاحقة من هذا القسم يتطرق الملف إلى بعض القضايا التي تحتاج إلى مراجعة حتى تستقيم العلاقة بينهما على أسس أسلم. والقضايا التي سوف يجري بحثها هي: الإطار الدستوري والقانوني وحقوق الإنسان وبعض المؤشرات التنموية.

المأسسة

تشتمل عملية المأسسة على مستويين أساسيين يحتاجان اهتماماً خاصاً من السلطة والمجتمع في فلسطين. يتعلق أولهما ببناء مؤسسات الدولة بموجب دستور واضح يرسم العلاقات بين المؤسسات والأفراد، ويقيم آلية للمراقبة والمساءلة والتقويم للعلاقة بين المجتمع والسلطة وفي داخل كل منهما. أما المستوى الثاني للمأسسة فيتعلق بالتنظيم الإداري للسلطة وتفعيله وتوجيهه لمصلحة الفرد والمجتمع بأعلى درجة من النجاعة.

المأسسة الدستورية

تعيش فلسطين حالياً في إطار قانوني فسيفسائي، فهو إطار يتشكل من بقايا قوانين موروثة من عهود سابقة: بقايا قوانين الانتداب البريطاني والقانون المصري في قطاع غزة، والقانون الأردني في الضفة الغربية، والقانون الإسرائيلي في القدس، وكذلك الأوامر العسكرية التي أصدرها الحكام العسكريون الإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي غياب نسق قانوني منسجم، [illegible] قوانين مؤقتة للعمل بموجبها إلى حين استكمال عملية إصدار القانون الأساسي، وإلى حين مراجعة المجلس [illegible] في صورتها النهائية.

[illegible] غياب المرجعية القانونية الواحدة واستمرار الإطار القانوني الفسيفسائي إلى التوسع في التفسير والاجتهاد [illegible] هذا إخضاع حقوق الإنسان ومصالحه لتفسيرات متعارضة اعتماداً على خلفية المفسّر والمصدر القانوني المختار [illegible] تنشأ .

يشكل الوضع القانوني في فلسطين مصدراً للقلق عند شرائح المجتمع المختلفة، فهناك غياب للنظرة الشمولية للقانون، وهناك غياب لمنظور يحيل التشكيل القانوني القائم إلى نسيج محفّز للتنمية في فلسطين، يستمد عناصره من حاجات المجتمع وتطلعاته.
وبالإضافة إلى هذا الوضع، مازالت عملية التشريع الفلسطيني تسير ببطء شديد في تعارض مع الحاجة الماسة لصياغة نسيج قانوني فلسطيني فاعل، ومبني على دراسات تستلهم قيم المجتمع الفلسطيني، ويأخذ في اعتباره حقوق أفراد المجتمع ويساعد على تعزيز بنيته. وإلى حين تحقق هذا الهدف لا بد من تبني إجراءات لإعادة الثقة وتعزيزها بين الناس والسلطة بمؤسساتها المختلفة.

الممارسة الديموقراطية وفصل السلطات

قامت السلطة بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، و بموجب القرار المذكور بقيت السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية محصورة بيد رئيسها. فلم يتضمن قرار اللجنة التنفيذية ما يشير إلى فصل السلطات الثلاث. ولم تتوفر لرئيس السلطة الصلاحية التي تسمح له القيام بمهمة الفصل وذلك لغياب قانون أساسي (دستور) تتولى إصداره هيئة منتخبة شعبيا. أنجز المجلس التشريعي المنتخب وضع القانون الأساسي وأحاله إلى السلطة التنفيذية لإبداء ملاحظاتها توطئة لإقراره في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1996. لم يتسلم المجلس ملاحظات السلطة التنفيذية عليه حتى إعداد الملف.

السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية

الإطار (3-3)
إصدار القوانين فى فلسطين

قام ديوان الفتوى والتشريع بصياغة أكثر من 25 مشروعاً قانونياً من أجل مناقشتها وإقرارها من قبل السلطة التشريعية. ولم تعرض جميعاً على المجلس التشريعى حتى تاريخه. أما أهم مشاريع القوانين التى طرحت للنقاش أمام المجلس فهى: مشروع القانون الأساسى (الدستور)، ومشروع قانون الحكم المحلى، وقانون انتخاب المجالس المحلية (والذي تم إقراره)، ومشروع قانون الخدمة المدنية. و بالإضافة لمشاريع القوانين، قام ديوان الفتوى بصياغة 21 قراراً إدارياً وعشرة مراسيم.

المصدر: ديوان الفتوى والتشريع الفلسطينى-رسالة من السيد رئيس الديوان (رسالة رقم دف 98-447) تاريخ 9 تشرين أول/ أكتوبر 1996

تشكّل مداخلة وزير العدل الفلسطيني في المجلس التشريعي في 6 شباط/فبراير1997، كما جاءت في الصحافة المحلية، مدخلا مناسباً لفهم العلاقة والتداخل بين السلطات الثلاث. ففي بيانه أمام المجلس ذكر الوزير أن وزارة العدل لن تسمح ''لأي جهاز كان بأن يسلبها الحق'' في متابعة القضايا التي تمثل مفصلاً من مفاصل ضمان حرية الإنسان الشخصية ''وتقديم المتورطين فيها إلى المحاكمة". وذكر الوزير أن اللجنة الوزارية ونظيرتها اللجنة التي شكلها المجلس التشريعي للبحث في بعض الأحداث المتعلقة بدور الأجهزة الأمنية خرجتا بتسع توصيات عرضت على مجلس الوزراء لضمان أمن المواطنين من الإجحاف بحقوقهم، منها: ''حظر تدخل الأجهزة الأمنية المختلفة في أية قضايا أو منازعات مدنية، وعدم جواز اعتقال مواطن إلاّ بإذن من النائب العام أو

الإطار (3-4)

وجهات نظر فلسطينية فى مسائل تتعلق بالديمقراطية

إن دولة فلسطين هى للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطى برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعى والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحى والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

من وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني (1988)

إن الخيار الديمقراطى على أساس التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وصون حرية التعبير عن الرأي واستقلال القضاء ومساواة المرأة بالرجل في كافة المجالات، هى القواعد الراسخة لسلطتنا الوليدة ولكياننا الوطني المستقل، وعهدنا لشعبنا ولكل الشعوب الديمقراطية أن تكون فلسطين واحة الديمقراطية والسلام في الشرق الأوسط.

الرئيس ياسر عرفات

- إن الديمقراطية التي يبنيها شعبنا اليوم كخيار وحيد لحكم نفسه بنفسه ولنفسه هي أعظم إنجازات هذه السلطة، وأعظم إبداعات هذا الشعب وهو يشق طريقه نحو الاستقلال الوطني.
- رعاية الديمقراطية والتعددية السياسية وتكريس النهج الديمقراطي ومبدأ فصل السلطات وإصدار قانون الأحزاب والجمعيات.
- إلغاء القيود التي تحول دون مقاضاة الحكومة أو تشترط الحصول على إذن مسبق للمقاضاة.

من البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي –حزيران / يونيو1996

من يمثله وفقاً للأوضاع التي حددها القانون. ويسري ذلك على تفتيش المنازل وإحالة المقبوض عليهم إلى النيابة العامة بتقرير يوضح تاريخ الاعتقال وذلك للقيام بالتحقيق حسب الأصول خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ الاعتقال''. وذكر الوزير أن التوصيات المذكورة حظيت بموافقة مجلس الوزراء، ولكنها لم تنفذ.

المجلس التشريعي

مازال أداء المجلس التشريعي دون التوقعات التي بناها الفلسطينيون عليه. وتشكل الانتقادات الموجهة لهذا الأداء أموراً تستدعي المعالجة من قبل رئاسة المجلس ومن قبل أعضائه. فغياب عدد من الأعضاء بكثرة وبشكل متواتر يثير القلق، وقد بلغ معدل حضور النواب لجلسات المجلس 86% بينما بلغ هذا المعدل في بعض الجلسات 55%. أكد العديد من أعضاء المجلس بطريقة أو بأخرى عن عدم رضائهم عن أداء المجلس، والأسباب التي أوردها الأعضاء تتعلق بالإضافة إلى خلط بعض الأعضاء بين التعامل بعقلية الثورة والتعامل بعقلية مؤسسات الدولة، بعمل بعضهم في وظائف في السلطة التنفيذية.

أما على مستوى القضايا العامة فقد كان انتقاد الأعضاء للسلطة التنفيذية شديداً بسبب عدم عرضها بروتوكول الانسحاب من الخليل على المجلس قبل إبرامه. وكذلك بسبب تجاهل السلطة التنفيذية لطلبات المجلس، وبشكل خاص، ما يتعلق منها بالاستفسار من الوزراء أو المسؤولين حول عدد من القضايا.

وفي بيان المجلس السياسي الصادر عن الدورة 35 (22 إلى 23 كانون الثاني/يناير1997) جاء ما يلي: "...كما يجدد المجلس التشريعي الطلب إلى السلطة التنفيذية التعاون معه من أجل الانتهاء من إقرار القانون الأساسي الذي يشكل المرجعية القانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية بسلطاتها الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويعزّز من مبدأ الفصل بين السلطات وتحديد مهامها على أسس قانونية واضحة تفسرها مجموعة القوانين التي يجب على المجلس سنها لتحقيق مبدأ سيادة القانون".

ومن ناحية ثانية هدد المجلس بحجب الثقة عن الوزارة في جلسته المنعقدة يوم 5 شباط/فبراير 1997 إذا لم تقدم الأخيرة الموازنة إليه في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ الجلسة. وأكد المجلس أيضاً في جلسته المنعقدة في 26 آذار/مارس 1997، ومن خلال لجنة الرقابة العامة على ضرورة وقف تدخل السلطة التنفيذية في السوق والاتجار والبيع والشراء. وطالب المجلس بتقديم وزيرين للاستجواب أمامه فيما يتعلق بقضية الطحين الفاسد.

وبالمقارنة بين ما أنجزه المجلس والتوقعات فان النتيجة تدعو إلى مراجعة جادة للتعرف على الأسباب ومعالجتها. فالمشكلة كما يبدو ليست في القضايا الفردية أو في انغماس المجلس في القضايا السياسية اليومية؛ ولكنها تكمن، كما يبدو، في البنية داخل السلطة [illegible] وفي اختلاف الرؤى بين المعنيين حول الإطار الذي ينظم العلاقات بين السلطات الثلاث، بما في ذلك [illegible] والمسؤوليات.

[illegible] غياب الخبرة السابقة في العمل البرلماني عند أعضاء المجلس كان ذا تأثير سلبي على أدائهم. ولكن هذا التأثير يتناقص باكتساب الأعضاء خبرات مهمة خلال السنة الأولى. ومن هنا فإن الأعضاء بحاجة إلى آليات مسانده تقدم لهم [illegible] والاقتراحات لحل المشكلات القائمة. ومن الأمور التي تستدعي الانتباه ضعف العلاقة بين العضو [illegible] وبين المجلس والجمهور، وهذا من شأنه إضعاف مقدرة النائب على تلمس مشكلات المجتمع وإضعاف أداء المجلس. ويدعو فقدان التوازن بين مهام السلطة التنفيذية والقيام بعملية التشريع إلى وقفة لتحديد المسؤوليه. وفضلاً عن ذلك يثير تخلف السلطة التنفيذية عن تنفيذ قرارات المجلس القلق.

الإطار (3-5)

المجلس التشريعي الفلسطيني و السياسة الأمنية

- طالب المجلس السلطة التنفيذية، عبر أكثر من قرار من قراراته، الإفراج الفوري عن الموقوفين، وتقديم من تثبت أدانته للمحاكمة.
- طالب المجلس السلطة التنفيذية إطلاق سراح الطلبة الموقوفين ليتمكنوا من أداء امتحاناتهم.
- طالب المجلس السلطة التنفيذية عرض مبادئ السياسة الأمنية عليه.
- طالب المجلس وزير العدل أن يقدم إليه كشفاً بأسماء وأعمار وأماكن توقيف الموقوفين والتهم المنسوبة إليهم.
- طالب المجلس السلطة التنفيذية الالتزام بدقة بالأحكام الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- التقى وفد من المجلس وزير العدل لمناقشة المخالفات القانونية.
- تشكلت لجنة من المجلس والتقت الرئيس لبحث موضوع الإفراج عن المعتقلين.
- تشكلت لجنة من المجلس للتنسيق مع الأجهزة الأمنية لمتابعة مسألة الإفراج عن المعتقلين.
- قامت لجنة من المجلس بزيارة السجناء في السجون الفلسطينية.
- شكل المجلس لجنة تقصى حقائق نيابية للتحقيق في مقتل سجين في نابلس، وأصدرت اللجنة بياناً علنياً حول النتائج التى توصلت إليها (وتطابقت تلك النتائج مع تلك التى أصدرتها لجنة تحقيق وزارية قامت بمهمة موازية).

* ناهض منير الريس (النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي)، " المجلس التشريعي..وكشف حساب.. (2)" **جريدة الأيام** 26 كانون ثان/ يناير 1997

الإطار (3-6)

ر عن محكمة العدل العليا (96/25) بحق طلبة جامعة بير زيت الموقوفين فى سجن رام الله

ء اعتقال وتوقيف المستدعين في سجن رام الله منذ شهر آذار سنة 1996 حتى الآن قد تم دون سبب

بني على إجراءات باطلة الأمر الذي يستوجب إلغاء هذا الأجراء وبالتالي فإننا نقرر قبول الدعوى

وإلغاء إجراء اعتقال وتوقيف المستدعين المطعون فيه والإفراج عنهم فورا.

علناً باسم الشعب الفلسطيني بحضور النائب العام ووكلاء المستدعين وافهم في 1996/8/18"

السلطة القضائية

تشكل الجهاز القضائي بقرار صادر عن رئاسة السلطة التنفيذية، ولذلك بقي تابعاً لها رغم الحاجة لاستقلاله. ولا يعني الاستقلال في حالة القضاء عدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في عمل القاضي أو التدخل في القضايا المعروضة أمامه فحسب، بل يتعدى ذلك إلى عدم جواز تدخل أية جهة أخرى في عمل القاضي ولا في عملية التقاضي. ويعني ذلك أيضاً أن القضاء هو الجهة الوحيدة المخولة بالفصل في المنازعات بين الناس، وليس لأحد حق التدخل في ذلك. ويشير تصريح وزير العدل الفلسطيني أمام المجلس التشريعي إلى هذا الأمر بوضوح وإلى أهميته البالغة في حماية الفرد والمجموع وضمان أمنهم. ويبين إصراره على سيادة القانون في تعامل أجهزة السلطة التنفيذية مع المواطنين وعلى منع تدخل الجهاز الأمني بالذات إلاّ في إطار القانون إلى خلل قائم بين مؤسسات السلطة يحتاج إلى مراجعة مسؤولة. ورغم أن الملف لا يتسع لسرد ما جرى من أحداث تتعارض مع استقلال القضاء، ولا هو غرضه، فإن الإشارة إلى قضية استمرار السلطات الأمنية باعتقال طلبة جامعة بير زيت، برغم قرار المحكمة بالإفراج عنهم، مهمة بشكل خاص، فالقرار 96/25 الصادر عن محكمة العدل العليا الفلسطينية بتاريخ 1996/8/18 لم ينفذ بالطريقة الأصولية.

السلطة التنفيذية

يثير غياب الخطوط الواضحة والفاصلة بين دور مؤسسة القيادة الفلسطينية وبين دور السلطة ممثلة برئيسها من ناحية وبوزرائها من ناحية ثانية مشكلة المساءلة الدستورية لكل منهما. وتتمثل المشكلة في مشاركة مؤسستين فلسطينيتين في إصدار القرارات التي تلزم السلطة، وفي أن مساءلة كل منهما تتم أمام هيئة فلسطينية مختلفة من حيث درجة المسؤولية ونوعيتها. فالمجلس الوطني الفلسطيني هو الذي كلف رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بتولي رئاسة السلطة خلال المرحلة التي سبقت الانتخابات التشريعية، ولكن المجلس التشريعي له وضع آخر ، فهو يستمد شرعيته من كونه هيئة منتخبة من قبل الفلسطينيين في فلسطين، ولم تستوجب ممارسته لدوره التشريعي موافقة المجلس الوطني الفلسطيني، ولا أية جهة أخرى. وكذلك الحال بالنسبة لرئيس السلطة الذي انتخب انتخاباً مباشراً من قبل الجمهور في فلسطين وأصبح مسؤولاً أمام الجمهور وأمام المجلس التشريعي باعتباره عضواً فيه. وكذلك، أصبح أعضاء المجلس التشريعي بصورة تلقائية أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني حسب ترتيب مسبق. ويملك المجلس التشريعي حق مساءلة السلطة على أدائها ولكنه لا يملك صلاحية مساءلة أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الذين يشكلون الجزء الآخر من مؤسسة القيادة الفلسطينية، على اعتبار أن مساءلتهم تتم فقط أمام المجلس الوطني الفلسطيني الذي انتخبهم. وتتضح المشكلة أكثر عند العلم أن الرئيس يمارس مهمتين: رئاسة السلطة الوطنية[21] ورئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، وبذلك يملك صلاحية المنصبين ويخضع نظرياً لمساءلة المجلسين.

في ظل مثل هذا الغموض تظهر تساؤلات مشروعة: كيف يتم الفصل بين السلطات؟ وما هو دور مجلس الوزراء ومسؤوليته؟ وما هي مسؤولية رئيس السلطة ما دام يمارس بالإضافة لصلاحياته المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية المرحلية (28 أيلول/ سبتمبر 1995) صلاحية رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة؟ إن حل الأشكال القائم يساعد على تيسير صناعة القرار ومراقبته ومساءلة المسؤولين عنه.

الإطار (3-7)
عملية اتخاذ القرار

بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات، اعتبرت غالبية الفلسطينيين السلطة التشريعية عموداً فقرياً لهذه العملية واعتبرتها السلطة العليا فوق السلطة التنفيذية. وأظهر استطلاع (كانون ثان/ يناير 1996) أن 60% من الفلسطينيين

الشكل (3-1)
يرون ضرورة قيام [illegible] بتطبيق [illegible] قرارات المجلس التشريعي

الشكل (3-2)
لمن يجب أن تكون القرارات الحاسمة؟ (النسبة المئوية)

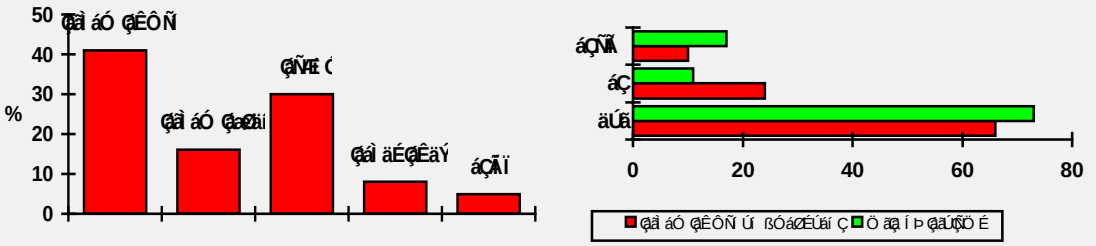

السلطة العليا وأولئك الذين يؤيدون حق المعارضة في الوجود والتعبير

المأسسة الإدارية والتدريب

التقت جهود محلية ودولية ، وعلى مستويات متعددة، لبلورة استراتيجية للنهوض بالبناء المؤسسي الفلسطيني على المستوى المحلي أكد " البيان الأول لاستراتيجية التنمية الفلسطينية " الذي رعته السلطة[22] بأن تحقيق البناء

[illegible]
1995
1996

[21] الفصل الأول (المادة 3/4/أ من الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة –واشنطن 28 أيلول/

[22] أعلن في المؤتمر الوزاري حول الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير

مقدمة العناصر الأساسية لاستراتيجية التنمية، لتطوير نظام حكومي جديد، ولتنمية الطاقات البشرية المحلية، ولخلق البناء المادي الذي يتناسب مع احتياجات كل جهاز، وصولاً إلى بناء جهاز مدني قادر على خدمة تلك الاستراتيجية وتنفيذها.

يعتبر إنشاء المركز الوطني للإدارة العامة (تشرين أول/ أكتوبر 1995) إحدى المبادرات المحلية الهادفة إلى مأسسة التنمية الإدارية والبناء المؤسسي في إطار مركزي مرن. يهدف المركز إلى تقديم خدمات إدارية وتطوير الموارد البشرية من أجل دعم "استراتيجية التنمية الفلسطينية" وتطوير قدرة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني المتنامية، ولتقديم خدمات استشارية وتدريبية واستحداث أنظمه إدارية عصرية. وجاءت توصيات المؤتمر لتبلور الأهداف الاستراتيجية للبناء المؤسسي الفلسطيني. فقد أكدت على أهمية استكمال الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي للوزارات، والتأكيد على تدريب وتأهيل موظفي الجهاز الحكومي –وخصوصا القياديين والمدراء– وعلى ربط الترقيات والحوافز والالتزام الوظيفي بالتدريب، واعتماد قانون الخدمة المدنية لضمان العدالة الوظيفية وإعادة صياغة سلم الرواتب وفقا للمؤهلات والكفاءات وليس وفقا للمسمى الوظيفي. كما أكد المؤتمر على أهمية تواجد وحدة الرقابة الداخلية في كل هيئة، وضرورة تخصيص ميزانيات لأغراض البحث العلمي والتدريب.

ولا يستطيع المراقب لعملية التنمية، في ظل النتائج المتحققة حتى الآن، الاقتناع بأن هناك عملية جارية لبناء مؤسسي حقيقي، أو بأن هناك اتفاقاً على معنى البناء المؤسسي وهدفه في فلسطين. ويظهر من التجارب السابقة لبناء المؤسسات غير الحكومية وكذلك من التجارب الراهنة التي تواكب البناء المؤسسي للسلطة أن هناك خلطاً في المفاهيم. ففي كثير من الأحيان يستخدم مفهوم التنمية أو التطوير المؤسسي (Institutional Development) تجاوزاً ليعني التدريب و يستخدم مفهوم التدريب كناية عن المساعدات الفنية (Technical Assistance) و يستخدم مفهوم التنمية المؤسسية والتدريب باعتبارهما مرادفين لتعزيز القدرات (Capacity Building).

وتتمثل المشكلة الآن في غياب منظور مناسب للمأسسة ولتحقيق هذه الأهداف مدعوم بموازنات مناسبة. ولا تملك السلطة وحدها القدرة على القيام بهذه المهمة. والمساعدات الدولية محكومة ببرامج زمنية محدودة (6 أشهر إلى 3 سنوات على الأكثر)، كما أن اعتماد المبادرات المحلية على الدعم الخارجي يفقدها القدرة على تحديد البرامج طويلة المدى. وفضلاً عن ذلك فهي لا تخضع بالضرورة للخيار الفلسطيني، بل هي محكومة إلى حد كبير بأولويات المانحين واستراتيجياتهم. ورغم ذلك تبقى المبادرات المحلية مهمة ما دامت تعمل على وضع معلم البناء المؤسسي الوطني ورسم السياسة الإدارية العامة لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني.

(8-
الجته

ت فساد تم التحفظ عليها من قبل الأجهزة الأمنية منها ما هو متعلق بالأغذية الفاسدة كما جرى في
ما أتلفت السلطة في 11 أيلول/سبتمبر 1996 ثلاثين طنا من المواد الغذائية الفاسدة التى تم ضبطها.
ل عرفات قد أمر بعزل ثمانية من كبار الضباط في الضفة الغربية بسبب الفساد. وفي وقت سابق ذكر
ى الوقائى في القطاع أنه تم القبض على رؤوس الفساد وأنهم سيحاكمون حسب الأصول. وأكد المدعى
كما أكد مدير عام المخابرات العامة وجود الفساد وذكر أن القضية أمام القضاء. ومن ناحيته ناقش
ريعى في جلسته العاشرة (26-27 حزيران/يونيو 1996) موضوع الفساد وقرر تشكيل هيئة لمراقبة
ت.

1 أيلول/سبتمبر 1996

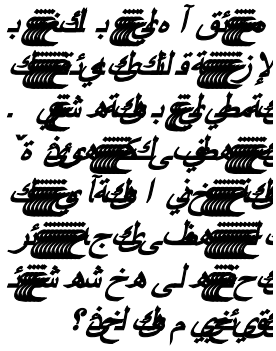

تبرز التساؤلات، عادة، حول إمكانية نقل الاستفادة من الدورات التدريبية لتصبح جزءا من النظام المؤسسي. وحول هذه القضية تم استطلاع آراء عينه من المشاركين في دورات تدريبية مختلفة،وجاءت النتيجة مخيبة للآمال فقد صرح 32% منهم أنهم قاموا بنقل المعرفة و المهارات والمعلومات إلى زملائهم في الإدارة أو القسم. ولكن عملية النقل لم تتعد التحدث عن فعاليات البرنامج أو التسهيلات التي أتيحت للمتدربين. ومن ناحية أخرى أشار 35% من المبحوثين إلى صعوبات إدارية متعددة الأشكال منها غياب الإدارة العليا ومقاومتها للتغيير، أو وجود موظفين غير مؤهلين وغير قادرين على استيعاب المهارات والخبرات الجديدة ويرفضون التعاون. وأشار 29% من المبحوثين إلى أن "كثرة المهمات الروتينية " شكلت عائقاً حال دون تطبيق المهارات المكتسبة في البرنامج التدريبي، وذكر 25% منهم أن "عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم كانت عائقا أمام نقل الخبرة والمهارة الجديدة لغياب وصف وظيفي واضح". (اسكندر، 1996)

الإطار (3-9)
الأداء الحكومى – من نتائج استطلاع أجرته الهيئة العامة للاستعلامات (1996)

من المشكلات الرئيسية فى الأداء الإداري الحكومى

- أكد ما يزيد عن 60% من المواطنين انتشار المحسوبية، بكافة أشكالها (العلاقات الشخصية، الاجتماعية، الرشوة، الوساطة، استعراض القوة للترهيب، ..الخ) في الجهاز الحكومى.
- يشكو حوالى 55% من المراجعين من عدم تصريف الأعمال المناطة بالدوائر المختلفة والوزارات ويشكون كذلك من مسؤوليها.
- أكد ما يقرب من ثلث " المراجعين" الذين تم استفتاؤهم بأنهم كانوا في زيارات شخصية للمسؤولين والمدراء في الدوائر المختصة.
- تكرار غياب المسؤولين عن الدوائر والأقسام المعنية بمراجعات المواطنين.
- اعترف 20% من المراجعين باستخدام الوساطة لإنجاز معاملاتهم إلا أنه يعتقد بأن النسبة أعلى من ذلك بكثير.
- اعتبر حوالى 65% من المراجعين أن العمل الحكومى بمجمله يقوم على الوساطة والمحسوبية، بينما اعتبر 6% منهم فقط أن الأمور تسير بنزاهة.

من الشكاوى

- افتقار الموظفين إلى الكفاية والخبرة والحساسية للظروف الاقتصادية السيئة وخاصة في دوائر ضريبة الدخل.
- تفشى المحسوبية والوساطة والرشوة.
- عدم حماية الإنتاج المحلى – عدم إعطاء السلطة أفضلية للإنتاج المحلى عند القيام بعمليات التجهيز.
- عدم وجود بنك صناعى لإعطاء قروض للمشروعات بفوائد مخفضه.
- مدة الإعفاء الضريبى (3 سنوات) للمشروعات محدودة وتحتاج إلى تمديد لفترة أطول.

من التوصيات

- تعزيز دور هيئة الرقابة العامة ومتابعة أعمالها.
- توصيف الوظائف وتقييمها وترتيبها بحيث تحدد الصلاحيات والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات.
- تفعيل دور هيئة الاستثمار الفلسطينى لتكون عنواناً للمستثمرين.
- ربط نظام التعيين الوظيفى بالمؤهل العلمى والخبرة والكفاية مع ضرورة مراعاة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- مكافحة حالات الفساد الإداري وإنشاء المحاكم الإدارية اللازمة.

السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات وهيئة الرقابة العامة، **بحث ميدانى حول الأداء الحكومى**، 15-30 تشرين أول/ أكتوبر 1996

الفصل الثاني: نظرة مستقبلية لمؤشرات التنمية البشرية

مؤشرات دليل التنمية البشرية

الوضع الاقتصادي

التعليم

الوضع الصحي

مؤشرات أخرى

حقوق الإنسان وقضية المشاركة

المنظمات الأهلية

تأصيل وتطوير البحوث في مجال التنمية البشرية

إجمال عام

يقيس البحث في القسم الثاني من الملف عدد من مفردات الواقع التنموي الفلسطيني. وتشير البيانات، بشكل عام، إلى أن فلسطين ستستقبل سنوات مثقله بالمشكلات. وتقف الإجراءات الإسرائيلية وفي مقدمتها الاغلاقات المتكررة، كقاسم مشترك وراء التخلف في القطاعات التنموية كافة، مع تفاوت في الدرجة. ومما يفاقم هذه المشكلات أن الأداء الفلسطيني لم يكن في المستوى المطلوب. ورغم وجود أسباب خارجية أثرت عليه، إلاّ أن الأسباب الذاتية كانت بارزة. فقد تميز الأداء الفلسطيني على الصعيدين الرسمي والأهلي بغياب التكامل المرجو بين مفرداته. وفي هذا السياق تبرز مشكلة غياب المنظور التنموي وعدم فاعلية الخطط القطاعية. يدعو هذا الوضع إلى الحاجة لتوفير مثل هذا توفير المنظور ليوضح التوجه العام بأبعاده الحياتية المتعددة والمتداخلة في ظل الكوابح والمحددات القائمة. وحتى يتحقق المنظور المنشود، لا يعود المطلوب عملاً إدارياً وحسب، ولكن مشاركة واسعة من الفعاليات المختلفة على المستويين الرسمي والأهلي من الداخل والخارج.

ولا شك بأن عقد بعض الوزارات لورش عمل لمناقشة توجهاتها وخططها كان عملاً إيجابياً، ولكن مثل هذا النشاط على أهميته، لا يشكل بديلا عن أجراء مشاورات متلاحقة وشاملة عبر هيئة رسمية أهلية تبلور التوجه التنموي العام وترسم طريقه عبر آليات وإجراءات عملية تترجمه إلى سياسات قطاعية وخطط قابلة للتنفيذ. وغني عن القول بأن واجبها الآخر وهو القيام برصدها ومتابعتها ومن ثم مراقبة تنفيذها. وتبرز هنا أهمية أدوار المؤسسات والوزارات والسلطات المتخصصة وأهمية تعظيم إشراكها في الصياغة المقترحة للآليات والإجراءات والاستفادة من إمكاناتها المختلفة والمتعددة وتنسيقها عبر آلية مناسبة وناجعة.

مؤشرات دليل التنمية البشرية

الوضع الاقتصادي

كشفت الاغلاقات التي نفذتها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة عن درجتي الانكشاف والتبعية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني. وتكشف البيانات المتوفرة تنامي الفجوة بين الدخل القومي الإجمالي للفرد ونصيبه من الناتج المحلي المتحقق، وكذلك [illegible] 1996. ومن المهم هنا ملاحظة الانخفاض الواضح في مساهمة القطاع الزراعي النسبية في الناتج المحلي [illegible] الخدمات الخاصة والنمو المحدود للقطاع الصناعي في العام 1994.

[illegible] المتوفرة، أيضاً، عن اتساع جيوب الفقر وانتشارها. وتبين كذلك، العلاقة بين الخلل في الأداء الاقتصادي [illegible] الفقر من جهة وبين ذلك والإجراءات الإسرائيلية من جهة ثانية. وتكشف تقارير المنسق الخاص للأمم [illegible] تنامي الغذاء العالمي علاقة الاغلاقات بزيادة الفقر، وعن تنامي الحاجة للمساعدات الخارجية مع استمرار سياسة الإغلاق الإسرائيلية.

يعاني الأداء الاقتصادي الفلسطيني من وضع مرتبك وصعب لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها استمرار إسرائيل في فرض خياراتها الاقتصادية على السلطة. فالإستراتيجية التي وضعها الاقتصادي الإسرائيلي عيزرا سادان في العام 1991 لمعالجة وضع الانتفاضة [illegible] الاقتصادية (بطلب من الحكومة الإسرائيلية حينذاك) ما تزال تهيمن على الأداء الإسرائيلي في هذا المجال. [illegible] التطبيق العملي في بعض المجالات، وخاصة في الزراعة الصناعية (الزهور ومنتوجات زراعية أخرى من [illegible] العمالة وكمية مياه كبيرة) في القطاع. ومن اقتراحاته الهامة الأخرى، إنشاء مناطق صناعية حدودية توفر بنية [illegible] من العمالة الرخيصة نسبيا في فلسطين، وتوفر للصناعة الإسرائيلية فرصة التوسع في عمليات المقاولات

[illegible] أداء المانحين السلطة على الخروج من الوضع المرتبك، فقد تركز أداؤهم على دعم أجهزة السلطة على [illegible] نتائج سريعة وملموسة، وكذلك على تقديم تمويل طارئ للسلطة كلما استجدت حالة من عدم [illegible] والاقتصادي والاجتماعي.

الإطار (3-10)
السلطة الفلسطينية والديون الخارجية

لا يحتمل الاقتصاد الفلسطيني عبء ديون خارجية ضخمة. فقد بلغت الديون الخارجية على فلسطين 200 مليون دولار مع نهاية العام 1995. تستحسن سلطة النقد تجنب الاقتراض في الوقت الحاضر وتدعو إلى اللجوء إلى ممارسة الضغط على الدول المانحة والمجتمع الدولي لتقديم المساعدات والهبات ومطالبة الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها المالية كما تعهدت بها في إطار عملية السلام. وإذا ما رأت السلطة الاقتراض مناسباً، فإنه يفضل تجنب القروض التجارية واللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية للحصول على قروض إنمائية بشروط سهلة وميسرة وطويلة الأجل. وفي ظل التوجه الحالي للاقتصاد الفلسطيني والداعي إلى دعم الاقتصاد الحر المبني على فاعلية القطاع الخاص، وإلى تحديد دور القطاع العام بما هو ضروري وحيوي، واقتصاره على المشروعات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، تصبح الحاجة للاقتراض العام من الخارج محدودة.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، "ملاحظات حول الوضع المالي والاقتصادي"، كانون الثاني/يناير 1997 (رسالة موجهة من سلطة النقد إلى برنامج التنمية البشرية)

وفي ظل التعثر الذي تعاني منه عملية المأسسة، نشأت شريحة بيروقراطية متنفذة حول السلطة وفي داخلها احتكرت العمل في بعض القطاعات الاقتصادية المهمة وبسلوكها هذا خلقت مناخاً تنموياً غير محفز للقطاع الخاص للمشاركة في العملية التنموية في فلسطين. وتشير ظواهر عديدة إلى تسرب جزء من المدخرات الفلسطينية إلى الخارج. وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف التوسع التنموي المنشود. (سلطة النقد الفلسطينية 1996)، مع الإدراك بضيق الحيز الذي تعمل السلطة في إطاره، إلاّ أن الحيز المتاح لها لم يستخدم استخداماً ناجعاً حتى الآن. وبناء عليه تتوجب إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي المعقود بين السلطة وإسرائيل، وإعادة تقويم العلاقة مع المانحين، ومراجعة أداء السلطة نفسها بما في ذلك ضغط الأنفاق الحكومي وترشيده وزيادة الإنتاج، وفرض درجة مدروسة من الحماية لقطاعات اقتصادية معينة بعد دراسة موضوعية تسمح بتصنيفها وتحديدها. ولا حاجة للتأكيد على ضرورة تحسين المناخ الاستثماري,

ويحتاج تحسين المناخ الاستثماري إلى توفير شروط منها:

- الاستقرار العام في الأوضاع السياسية والاقتصادية.
- إزاحة المعيقات الإسرائيلية الموضوعة أمام عمل أجهزة السلطة الفلسطينية، وإتاحة التنقل بحرية لأفرادها بين المحافظات الشمالية والجنوبية، وتذليل العقبات التي تضعها إسرائيل في وجه عودة الموارد والخبرات من الخارج.
- سن القوانين الاستثمارية الملائمة وتسهيل الإجراءات البيروقراطية.
- إكساب الكوادر الإدارية في الأراضي الفلسطينية خبرات عملية وعلمية مناسبة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني للوصول الى المستويات العربية والعالمية المقبولة.
- إكساب العاملين في مؤسسات السلطة المهارات والمعرفة المتجددة عن طريق التفاعل الدائم مع كل ما هو جديد في الإدارة والاقتصاد. (سلطة النقد الفلسطينية 1996)

يتحسن المناخ الاستثماري في فلسطين في حالة تحقق استقرار عام في الأوضاع السياسية والاقتصادية وفي حالة إزاحة المعيقات الإسرائيلية الواقفة في وجه التنمية، ويتحسن هذا المناخ أيضا إذا تحسن الأداء المؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية

وفضلا عن ذلك لابد للسياسات الاقتصادية الفلسطينية أن توجّه لحل المشكلات الاقتصادية الأساسية كالبطالة والفقر بتوسيع وتعزيز القدرات التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني. وبالإضافة لذلك هناك حاجة لتنجيع الاستفادة من المصادر المتاحة وتوفير التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مع التحوط ضد نشوء احتكارات تحسبا من النتائج السلبية التي قد تترتب على الاقتصاد الوطني وعلى الشرائح الاجتماعية المهمشة.

الإطار (3-11)

تقييم الفلسطينيين لواقعهم الاقتصادي

ترافقت العملية السلمية مع وعود بتطوير الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، مما حدا بالكثيرين من الفلسطينيين على ربط تأييدهم للعملية السلمية بآمال اقتصادية متأتية عنها. فقد أظهر استطلاع قبل توقيع اتفاق إعلان المبادئ بأيام (أيلول/سبتمبر 1993)، أن 65% من الفلسطينيين يؤيدون الاتفاق وأن 65% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع الاقتصادية على أثره.

وبعد عام من توقيع الاتفاق، شعرت نسبة قليلة بتغير إيجابي في أوضاعهم الاقتصادية بينما شعرت الغالبية العظمى بتغير سلبي أو لم تشعر بأي تغير. وقد كان الشعور بالتغير (إيجابا أو سلبا) أكثر وضوحاً في قطاع غزة منه في الضفة الغربية. فقد زادت نسبة الذين شعروا بتردي أوضاعهم الاقتصادية في قطاع غزة مع الوقت من 41% في أيلول/سبتمبر 1994، إلى 57% في أيلول/سبتمبر 1995، وإلى 61% في كانون أول/ديسمبر 1996.

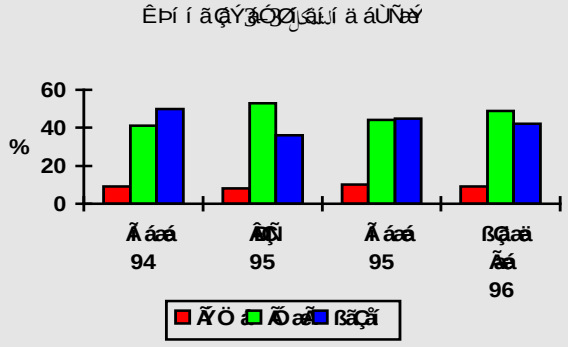

جدول (3-1)

تقييم الفلسطينيين للأوضاع الاقتصادية (كانون أول/ديسمبر 1996)

ما هو تقييمك لأوضاعك الاقتصادية؟	النتيجة الكلية (%)	الضفة الغربية (%)	قطاع غزة (%)
ممتاز	1.6	1.5	1.8
جيد	24.1	27.4	18.1
متوسط	46.3	46.6	45.7
أقل من متوسط	13.5	13.2	13.8
سيء	14.5	11.2	20.8

التعليم

تواجه المسيرة التربوية في فلسطين عدة مشكلات تنتظر الحل، منها ما يتعلق بالواقع التربوي مباشرة ومنها ما يتعلق [illegible] بشكل عام. ومن المشاكل التي تقع ضمن الفئة الأولي: النقص الواضح في عدد [illegible] والارتفاع في معدلات الازدحام في الفصول، والتدني في عدد المعلمين ومستوى ونوعية [illegible] وغياب المنهج الموحد والمنسجم مع الحاجات القائمة والمستقبلية، [illegible] في التعليم الجامعي، وغياب تعليم مهني متدرج. وتصب الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في الاتجاه الذي يخدم حل هذه المشكلات، ومنها جهود مركز المناهج الفلسطيني (التابع للوزارة) لتوحيد المناهج الفلسطينية.

أما على الصعيد العام فمن المشكلات التي تحتاج إلى حل: غياب رؤية واضحة لمستقبل التعليم، وعدم توفر المصادر المالية والبشرية اللازمة لتحقيق التطور المنشود. ويتعدى تأثير هذه المشكلات حدود التربية والتعليم، فالتمويل [illegible] السلطة للتعليم يترك أثراً سلبياً على التعليم وعلى تنمية المصادر الاقتصادية والبشرية للمجتمع. وينطبق [illegible] تطابق التعليم الذي ترعاه السلطة مع الاحتياجات التنموية في فلسطين. وفي ظل تنامي اعتماد السلطة [illegible] فإن المشكلة سوف تزداد حدة في حال توقفهم عن تقديم الدعم، الأمر الذي يطرح تساؤلاً عن درجة [illegible] تعليم أساسي للجميع، وكذلك عن درجة مسؤليتها نحو استمرار التعليم الثانوي والتقني والمهني والتعليم الجامعي.

وفي مجال التعليم العالي تبذل السلطة من خلال وزارة التعليم العالي جهودا مهمة، يأتي في مقدمتها العمل على ترشيد الأداء العام للتعليم الجامعي ومراقبته وتطويره. والنظر في دور القطاع الخاص في هذه العملية من خلال ترخيص الجامعات الخاصة، وفي سبيل ذلك تعمل وزارة التعليم العالي حاليا على إصدار "قانون التعليم العالي" والأنظمة المكملة من أجل تنظيم التعليم العالي، ولإعادة التوازن بين أعداد خريجي الجامعات وأعداد خريجي المعاهد والكليات التقنية.

هذا وتخدم الجامعات الثمانية في فلسطين ما يزيد عن 2.5 مليون نسمة. هذا في الوقت الذي يقدر الخبراء أن المعدل المقبول لقيام جامعة واحدة بنوعية جيدة هو مليون نسمة. ولذلك ينظر المعنيون، ومنهم وزارة التعليم العالي، إلى أن الرغبة في التوسع في التعليم الجامعي لا تتماشى مع الحاجة الفعلية للمجتمع الفلسطيني. و ينظر هؤلاء إلى دخول رأس المال الاستثماري إلى ميدان التعليم الجامعي بحذر، ويرجع التحوط من إنشاء جامعات "استثمارية" إلى بعض النتائج السلبية التي ترتبت على ذلك في بلدان مختلفة وخاصة في الدول النامية.

في ظل هذا الواقع تواجه السلطة ممثلة بوزارتي التربية و التعليم ووزارة التعليم العالي المهمات التالية:

- تعريف الأولويات التعليمية ونقل التوجه من حل المشكلات الآنية إلى التخطيط بعيد المدى، ومن ال[illegible] العالمي.
- ضمان توفير التعليم الجيد لجميع الفلسطينيين.
- تحديث معايير قياس التحصيل والإنجاز، وبضمن ذلك تحديث النظرة إلى الشهادة الثانوية (التوجيهي)
- ضمان تنوع ومواءمة المناهج التعليمية للتنمية البشرية (التحق حوالي 95% من خريجي التوجيهي
- ردم الفجوة بين التعليم التقني والمهني من ناحية والتعليم المدرسي التقليدي السائد في فلسطين من ن[illegible] المبرمج للطالب على الاختيار الأنسب لقدراته وبما يتناسب مع الحاجات التنموية للمجتمع ضمن
- توفير التمويل المناسب والمستمر للعملية التعليمية.

الإطار (3-12)
المخزون التربوي في فلسطين

تناقص المخزون التربوي في فلسطين لأسباب عديدة، منها ما يرجع لظروف الاحتلال وخاصة في فترة الانتفاضة (إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة وإغلاق المدارس والجامعات، ومنع التجول، والإضرابات المتكررة، وحرب الخليج، واعتقال الطلاب والمدرسين...الخ)، ومنها ما يتعلق بإدارة التعليم والقائمين عليه وصانعى القرار (تعليق الدراسة المتكرر، الإضرابات، تكليف المدرسين بعملية الإحصاء قبل انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعى....الخ). من الصعوبة بمكان تتبع السلبيات المذكورة على المخزون الفلسطينى بدقة، وذلك لغياب جهاز الرصد المناسب. ولكن الاقتراب من الصورة الحقيقية ممكن بأخذ المثال التالى (يعتبر أقل سلبية من غيره) وهو تفريغ المعلمين والمعلمات لثلاثة عشر يوما للقيام بعملية الإحصاء التى جرت قبل الانتخابات التشريعية. وصل مجموع الفاقد خلال تلك الفترة حوالى خمسة ملايين ساعة دراسية ، على اعتبار أن عدد الطلاب للعام

ويثير الحديث عن التمويل مسألة مشاركة القطاع الخاص في تحمل جزء من عبء العملية التعليمية. ورغم التحفظ الذي تثيره أوساط مسؤولة من النتائج المترتبة على التفاوت الاجتماعي والقيمي الذي يترتب على توسيع دور القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم، إلاّ أن طبيعة المرحلة ومشكلات التمويل تبرر مشاركة القطاع الخاص في جزء من المهمة، على أن يركز اهتمامه على التوسع الأفقي وأن تتولى السلطة المراقبة والاهتمام بتطوير النوعية.

الوضع الصحي

يشير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في حده الأعلى(65 سنة) إلى أن الوضع الصحي في فلسطين يتفوق على الوضع في مصر ويقل عنه في لبنان والأردن، أما في حده الأعلى (71.7 سنه) فهو يتفوق على الدول الثلاثة. ويثير ارتفاع معدلات الخصوبة وقصر المسافة الزمنية بين الولادة والأخرى والنسبة العالية من الزواج المبكر القلق على الصعد الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ويثير الارتفاع النسبي في معدل وفيات الأطفال، بالإضافة لسوء تغذيتهم والظواهر الصحية الأخرى، تساؤلات حول نجاعة الأداء الصحي الحالي في فلسطين. ويعتبر سوء توزيع الخدمات الصحية جغرافيا في فلسطين من الأولويات التي تتطلب حلاً سريعاً.

أكدت الخطة الوطنية الصحية التي تم وضعها من قبل فريق أهلي قبل قيام السلطة أن العناية الصحية الأولية هي المفتاح لتحسين صحة الناس ولزيادة نجاعة الأداء وتخفيض الكلفة. وللوصول إلى زيادة المكاسب الصحية وإلى تخفيض ملموس في كلفة الحالة الواحدة من حالات الرعاية الأولية لا بد من تحديد درجة النجاعة المنشودة في الأداء الصحي، والإطار الزمني للوصول إليها، وتأثير ذلك على كلفة الوحدة، بما في ذلك كلفة استهلاك رأس المال المستثمر. ويستدعي تحقيق ذلك درجة عالية من التوافق والتنسيق بين القطاع العام والوكالة والمؤسسات الأهلية، للاتفاق على مبادئ أساسية ومن هذه المبادئ الاتفاق على الإطار العام للمدخل الأمثل لمواجهة التحديات الصحية في فلسطين، و تخصيص المصادر والاتفاق على الأصول والإجراءات الإكلينيكية وأسس التأمين الصحي. إن مثل هذا الإطار كفيل بحل مشكلة التوسع الجاري في عدد المستشفيات والذي يتم على حساب برامج الرعاية الصحية الأولية وعلى حساب التوزيع الجغرافي المناسب للخدمات الصحية فضلا عن أنه يضيف عبئا على ميزانية السلطة ويحدث ازدواجية في الخدمات ذات الكلفة العالية. ولتحقيق مستوى صحي جيد، تبرز حاجة لتبني استراتيجية تسمح بتحديد الأولويات في مجال رعاية الحالات المعدية والمستعصية المتوقعة في فلسطين، مدعمة بمعايير واضحة وببرامج تدريب وبالوسائل الضرورية الأخرى. وفي ضوء التحويلات المبالغ فيها للمرضى إلى المستشفيات وأطباء الاختصاص، يصبح اللجوء إلى إدخال نظام طب العائلة وتطبيقه في فلسطين إجراء ضروريا وذلك لزيادة نجاعة أداء الجهاز الصحي الفلسطيني.

يحتاج كذلك إلى قيام وزارة الصحة بدور إشرافي مشتق من سياسة صحية واضحة، ومستند إلى قوانين ومعايير تنظم عمل المؤسسات الصحية والعاملين فيها، الأمر الذي لم تقم به الوزارة حتى الآن. ويأتي في مقدمة هذه المعايير تلك المتعلقة بإجازة العاملين في القطاع الصحي ومساءلتهم. وبالإضافة إلى وزارة الصحة الفلسطينية تتحمل نقابات العاملين في المجالات الصحية مسؤولية تبني المعايير المذكورة وتطويرها ومراقبة تنفيذها. وفي غياب القوانين والإجراءات الواضحة في هذا المجال تحدث مخالفات خطيرة بحق المرضى تعطل محاسبة المهملين والمخالفين، وتعطل الاستخدام الأمثل للمصادر المتوفرة.

مؤشرات أخرى

حقوق الإنسان وقضية المشاركة

في ظل الوضع القائم وفي غياب المأسسة يخضع تعريف الديمقراطية لاجتهادات ذاتية. وفي غياب نظام واضح للمساءلة ونتيجة لاندماج السلطة القضائية في السلطة التنفيذية وغياب رقابة فعّالة من السلطة التشريعية تواجه حقوق الإنسان المصير نفسه من حيث التعريف. ونتيجة لذلك حفل العام 1996 والربع الأول من العام التالي بعدد من الحالات التي انتهكت فيها حقوق الإنسان في فلسطين، واعتدي فيها على استقلال القضاء. ومن هذه القضايا ما تعلق بممارسات قامت بها بعض أجهزة الأمن والشرطة والنيابة العامة مثل احتجاز بعض الصحفيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين من المعارضة وتعذيب السجناء والتسبب في موت بعضهم، وانتهاك حرمة جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

الإطار (3-13)

حقوق الإنسان والرأي العام

يسعى الفلسطينيون وفي إطار إعلان الاستقلال، وكما جاء في مسودة القانون الأساسي، إلى بناء مجتمع مدني يقوم على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، و يولون أهمية كبيرة لمسائل العدالة والانتخابات الدورية النزيهة ووجود برلمان منتخب يمثل جميع الاتجاهات السياسية، وحرية انتقاد السلطة وحرية الصحافة. وفي الوقت نفسه، يتخوفون من كبت الحريات وبشكل خاص حرية الصحافة والتعبير.

أظهر استطلاع للرأي (آذار/مارس 1996) أن 48% من الفلسطينيين يعتقدون بأن وضع حرية الرأي والتعبير منذ قدوم السلطة الفلسطينية، أصبح أسوأ أو لم يتغير، مقارنة بالسابق، بينما يعتقد 48% منهم أن الوضع أصبح أفضل. أما في مجال الصحافة فقد أظهر الاستطلاع أن 41% منهم يعتقدون بأن الصحافة الفلسطينية تتمسك بحرية الرأي وتدعم الديمقراطية بينما رأى 37% منهم بأنها تظهر تخاذلا في هذا السياق. وأعرب 28% عن اعتقادهم بوجود حرية صحافة في فلسطين.

وفي استطلاع آخر (حزيران/يونيو 1996) أجاب 49% من المستطلعين بالنفي عند سؤالهم عما إذا كان الفلسطينيون في الضفة والقطاع يستطيعون انتقاد السلطة الفلسطينية بدون خوف، بينما أجاب 44% منهم بأن الناس يستطيعون ذلك. هذا وقد طرأ ارتفاع على نسبة الذين يعتقدون بأن انتقاد السلطة بدون خوف غير ممكن (52%) في كانون أول/ديسمبر 1996. ويعتقد ثلث الفلسطينيين فقط أن نظام الحكم في فلسطين يسير في اتجاه ديمقراطي وأنه يحترم حقوق الإنسان.

الإطار (3-14)

من تصريحات الرئيس ياسر عرفات حول حقوق الإنسان والحريات

- إن منظمة التحرير ملتزمة باحترام جميع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وبإدراجها في التشريعات الفلسطينية
(تونس، تشرين أول/أكتوبر 1994)
- في تعقيبه على اقتحام جامعة النجاح الوطنية من قبل أجهزة أمنية فلسطينية، تكلم الرئيس مع طلبة الجامعة قائلا لهم "يجب أن تتحملونا، إذا لم تتحملونا فمن سيتحملنا. ما حصل كان خطأ."
(مهرجان الطفل الفلسطيني، 6 نيسان/أبريل 1996، جامعة النجاح الوطنية)
- أثناء زيارته لأوسلو (النرويج) عقب الرئيس على تجاوزات حقوق الإنسان قائلا "لدينا بعض المشكلات، لكن [يجب أن لا ننسى] مأساة الوضع الاقتصادي الذي يقود إلى أنماط من التطرف علينا أن نحول دونها."
(28 تشرين أول/ أكتوبر 1996)

"إن إيماننا بالحرية والديمقراطية والتعددية، ليس إيمان شعارات وإنما إيمان ممارسة وتطبيق."
الذكرى الثامنة لإعلان الاستقلال 1996

ليس هناك ما يمكن إضافته، بهذا الخصوص إلى ما أعلنت عنه السلطة ووسائل الإعلام المحلية والخارجية ومؤسسات حقوق الإنسان في العالم. لكن الأمر يدعو إلى وقفة جادة نتيجة التعارض الواضح بين ما جرى ويجري وبين الحاجة لحماية حقوق الإنسان. ويصبح تعزيز العلاقة بين السلطة والناس على قاعدة صون حقوق الإنسان في مثل هذا الوضع أمراً مهما، ويستدعي

مراجعة الوضع القائم وإنشاء آلية ناجعة تمنع حدوث مزيد من الانتهاكات. وتتطلب مثل هذه المراجعة التعامل مع المعيقات التي تقف في وجه تحقيق وضع أفضل لحقوق الإنسان في فلسطين بفاعلية، والتي من أهمها:

- تزامن عدم صدور دستور أو قانون أساسي يشكل مرجعاً للتشريعات ولضمان حقوق الإنسان مع حداثة السلطة التشريعية الفلسطينية وعجزها، حتى الآن، عن إصدار تشريعات وأنظمة وسياسات وآليات منسجمة وواضحة تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث.
- تدهور وضع السلطة القضائية بعد العام 1967 وتهميش دورها بعد ذلك وسيطرة السلطة التنفيذية عليها ووقفها تنفيذ حكم القضاء في بعض الحالات.
- الاستناد إلى قوانين وتعليمات وأوامر صادرة عن السلطة التنفيذية لا تقع ضمن إطار دستوري واضح عند معالجة حقوق الإنسان.

غياب الوعي الكافي بأهمية القانون داخل المجتمع كمنظم للعلاقات وسيطرة السلطة التنفيذية عليها، ورفضها تنفيذ أحكام القضاء في بعض الحالات.

- تعدد أجهزة الأمن وغياب تحديد واضح لأدوارها ومهماتها وآليات مساءلة المسؤولين عنها وخاصة في حالات تجاوزها للقانون.

(3–15)

لس التشريعى يطالب بضمان الحريات

المجلس التشريعى الفلسطينى (الجلسة العاشرة، 26–27 حزيران/يونيو 1996) "بوضع صارمة لضمان حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وصولا إلى بناء مجتمع مدنى ديمقراطى ." وطالب كذلك بأن تقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ التوصيات الصادرة عنه (الجلسة 13 حزيران/ يونيو 1996). وقد قام المجلس التشريعى في جلسته الثانية (3 نيسان/ 1996) بدعوة السلطة الوطنية "لتعميق التنسيق بين الأجهزة الأمنية وتحديد اصات كل جهاز بدقة لضبط عمل هذه الأجهزة ولمنع الازدواجية والتناقض الذي قد على أدائها ويلحق الضرر بالمصالح العامة." [من المحاضر الرسمية]

المنظمات الأهلية

دعت اللجنة التحضيرية لورشة العمل حول قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة التي عقدت في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1996 إلى مبادئ مهمة لتعزيز دور المؤسسات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني. وأكدت الورشة على ضرورة ''إجراء مراجعة لأهداف واستراتيجيات وطرائق عمل المنظمات الأهلية...والانتقال من الإغاثة إلى التنمية وبناء المجتمع المدني...وتطوير أجنده مهنية ...وتعزيز المكاشفة والشفافية في حياتها الداخلية (اللجنة التحضيرية، 1996).

تشكل الدعوة المذكورة إطاراً عاماً مناسباً لعمل المنظمات الأهلية. ولكنها تخفي في الوقت نفسه [illegible] الأهلية حول الإطار القانوني المنظم لعمل الأخيرة. وبالنظر لمشروعي القانونين المقدمين من السلطة و[illegible] يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- إن المهم في العلاقة بين السلطة والمنظمات الأهلية هو التنفيذ الفعال للقانون والحاجة إلى الشفافية [illegible] الحكومية وإلى تدقيق إداري عادل من قبل سلطات حكومية مدربة وكفؤة.
- أهمية تقديم طلبات تسجيل المنظمات إلى مؤسسة ذات علاقة بالقضاء حتى لا تخضع لضغوط [illegible] تخضع لأحكام التسجيل المنصوص عليها في القانون.
- وجوب استناد المادة 48 الواردة في مشروع القانون المقدم من السلطة إلى قرار صادر عن محكمة ذات اختصاص مع ضمان حق الاستئناف للهيئة المعنية، وتنص المادة المذكورة على حق الوزير بإغلاق المنظمة الأهلية إذا اقترف رئيسها أو أعضاء مجلس إدارتها مخالفة للقانون مع إعطاء الهيئة الحق في الطعن في قرار الإغلاق بالطرق القانونية. (المركز الدولي للقانون، 1996).

سيتحدد الوضع النهائي للمنظمات بتفاعل عدة عوامل، هي: ما ستتمخض عنه المداولات الحالية، والإطار الذي يتشكل على أرض الواقع حاليا قبل صدور القانون الخاص بتنظيم عملها، والإجراءات التي تتخذها السلطة بحق المنظمات الأهلية بشكل مباشر أو غير مباشر قبل إقرار القانون، والنشاط الذي تبديه الأخيرة لتأكيد نظرتها ودورها وتدعيمها. ومما لا شك فيه أن إعادة هيكلة أداء المنظمات الأهلية ضروري في المرحلة الحالية، والوسيلة الأمثل لتحقيق ذلك هي ترك الأمر إلى المنظمات نفسها لإعادة الهيكلة بالتشاور مع السلطة. إن إضعاف دور المنظمات في عملية التنمية عن أي طريق كان، وبأية ذريعة كانت، يعني إفقاد الأداء الفلسطيني آلية مؤثرة لإعادة بناء الوطن وتعزيز المشاركة وتعميق التعامل المسؤول في إطار التعددية. بالإضافة إلى إفقاد الأداء التنموي خبرة مهمة راكمتها هذه المنظمات.

تأصيل وتطوير البحوث في مجال التنمية البشرية

مع الاعتراف بأهمية المؤشرات المستخدمة دولياً لقياس وضع التنمية البشرية، فإن هناك حاجة ماسة لتطوير أدوات لقياسها في فلسطين بغرض التجاوب مع خصوصية واقعها.

من المتوقع أن يوفر التعداد العام الأول ،الذي تجري دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية التحضيرات للقيام به، بيانات تشكل أساساً أفضل للتعرف على الواقع التنموي الفلسطيني. كما أن إنتاج ''خارطة للفقر'' في فلسطين سوف يسهم في رصد فجوات الفقر وفي توفير البيانات اللازمة من أجل تطوير العمل التنموي. ومن المتوقع أن تتيح البيانات المذكورة فرصة أفضل للانتقال من إنتاج ملف عن التنمية البشرية في فلسطين إلى إنتاج تقرير عنها.

ورغم ذلك تبقى هناك أمور كثيرة تستدعي الاهتمام من الآن، ويأتي في المقدمة منها تنسيق البحوث الجارية في المجالات التنموية في فلسطين وتوجيهها لتصبح أكثر تأثيرا على صناعة القرار. ويستدعي ذلك مزيدا من الاهتمام بالدراسات التي تركز على السياسات العامة بمفرداتها المختلفة وبصياغتها بشكل يساعد المشرع وصاحب القرار على الاستفادة منها بدرجة أعلى. ويؤدي غياب التنسيق والبرمجة المشتركة بين مراكز البحوث الفلسطينية وبين الباحثين من ناحية، وبينهم وبين دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية من ناحية أخرى، في معظم الأحيان، إلى سلبيات يمكن تجنبها. ومن هذه السلبيات هدر الوقت والمال والجهد. ومثل هذا التنسيق يساهم في تلبية الحاجة للقيام ببحوث أصيلة ومبرمجة في قضايا التنمية الفلسطينية وبكفاءة أعلى.

هذا وتبرز الحاجة من جديد للخروج بتصور واضح ومحدد حول دور ومسؤولية المؤسسات المختلفة في جمع وتوفير البيانات وتحليلها. وهناك حاجة كذلك لإعادة تقييم التجربة الإحصائية الفلسطينية في السنوات الثلاث الأخيرة بغرض تطويرها للتخفيف من التناقضات بين البيانات الصادرة عن المؤسسات المختلفة. ويتم ذلك من خلال نقاش جدي ومشاركة فعالة من قبل منتجي البيانات والمستفيدين منها.

ويعمل تشجيع الحوار وتعميقه. حول أفضل الحلول الواجب تبنيها للمشكلات القائمة، بمشاركة واسعة من أجهزة السلطة ومؤسسات المجتمع، على توسيع المشاركة على توزيع المسؤولية بين الجميع. ويضيف الاهتمام بقياس الرأي في الأداء التنموي في فلسطين بعداً آخر يأخذ بعين الاعتبار استجابة الرأي العام له.
ومازالت العملية البحثية والإحصائية مجحفة بحق المرأة وتبرز الحاجة في هذا المجال إلى تطوير مؤشرات لقياس مشاركة المرأة في المجتمع وخصوصاً في القطاعات غير الرسمية. وكذلك قياس الفجوات بين مشاركة المرأة والرجل من خلال مؤشرات مرتبطة بالنوع الاجتماعي.
ويبقى شح المعلومات الموثوقة عن القدس والدراسات حول الأوضاع التنموية فيها إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه البحث في مجال التنمية في فلسطين. ويتطلب التباعد المفروض بين القدس العربية وبقية فلسطين، والخلل المتحقق نتيجة ذلك في الأداء التنموي الفلسطيني العام اهتماماً كبيراً لتجاوزه.
وقد دعت مجموعة من الورشات والمؤتمرات إلى استخدام الأساليب البحثية حسب القواعد العلمية المتعارف عليها دوليا وإلى تعزيز دور الجامعات وتطوير المساقات الدراسية المتعلقة بأساليب البحث لتصبح أكثر ملاءمة لطرق التفكير العلمي، مع إدخال أساليب حديثه في التدريس كاستخدام الحاسوب والبرامج الإحصائية. ودعت كذلك إلى تعزيز المشاركة و التكامل بين المؤسسات البحثية الرسمية (مثل دائرة الإحصاء المركزية) ومراكز البحوث الأهلية والخاصة، وإلى توحيد ومركزة المفاهيم والمعايير على أسس علمية ودولية متداولة ومجزية. ومن المناسب أخذ هذه التوصيات بجدية عالية.

إجمال عام

للشعب الفلسطيني، مثله في ذلك مثل بقية شعوب العالم، الحق في إحداث تنمية بشرية مستدامة في وطنه. إلاّ أن منعه من حقه في تقرير مصيره على أرضه ومن ممارسته لسيادته عليها وعلى مصادره الطبيعية سلبه فرصة وإمكانية إحداث التنمية المنشودة.
ورغم ذلك أصر الفلسطينيون ومازالوا يصرون على توظيف طاقاتهم البشرية وإمكاناتهم المادية بحرية لإحداث تنمية بشرية مجزية في إطار المعايير المقبولة عالمياً. ويؤكد تداخل النضال من أجل تحقيق المصير مع تبني "التنمية المقاومة" خلال العقود الثلاثة الماضية، كمدخل للتخلص من الاحتلال وكوابحه، على إصرار الشعب الفلسطيني هذا.
وفي المرحلة الانتقالية التي يعيشها الفلسطينيون الآن بكل ما يحيطها من مشكلات وتعقيدات يتزايد اهتمامهم بتنمية تؤدي إلى الوصول إلى تطلعاتهم وحقوقهم غير القابلة للتصرف مع الحرص على العمل ضمن الإطار المفصل في النقاط التالية:

- يشكل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره على أرضه وبسط سيادته عليها والتصرف بمصادره الطبيعية بحرية، نقطة الانطلاق لتنمية بشرية تحمل صفة الاستدامة.

- وحتى يتحقق ذلك وتحوطا ضد فقدان الاتجاه، يستدعي الخروج من الوضع القائم إلى الوضع المنشود، الاسترشاد بمنظور تنموي يوجه الأداء الفلسطيني بأبعاده السياسية والحياتية وفي تداخل عناصره مع بعضها البعض. وحتى يتحقق أوسع التزام به، تصبح الصياغة عن طريق المشاركة الفعالة، على الصعيدين الرسمي والشعبي، وبين المقيمين في فلسطين والشتات، أساسية.

- والمنظور التنموي المنشود فلسطينيا هو منظور يحيط بالتنمية بشمولية وبعمق آخذا بعين الاعتبار أبعادها الكمية والنوعية من ناحية وأبعادها المادية والإنسانية من ناحية أخرى.

- وفي إطار المنظور التنموي المنشود تتضح صورة العمل المؤسسي وخطوات المأسسة الضرورية بما في ذلك إزالة الحواجز البيروقراطية وتنظيم العلاقات بين القطاعات العامة والخاصة والأهلية بشكل متوازن.

- ويتم بناء علاقة بناءة وإيجابية بين السلطة والمجتمع بتوسيع المشاركة في عملية اتخاذ القرار على أسس من التعددية وفي إطار ديمقراطي يحتكم إلى مفهوم المؤسسات وسيادة القانون وتعزيز دور المنظمات الأهلية. ومن الواضح أن إصدار القانون الأساسي وفصل السلطات وتعزيز الشفافية والمكاشفة والمساءلة وتقنين وتنظيم عمل الأجهزة الأمنية تشكل جميعا حماية للوطن والمواطن.

- وعلى خلفية القانون الأساسي، واستنادا إليه، يصبح توحيد القوانين الفلسطينية في نسيج يتجاوب مع حاجات الإنسان الفلسطيني التنموية ممكنا.

- وهناك حاجة على الصعيد الاقتصادي لأمرين اثنين: أولهما الاستفادة من الحيز المتاح بدرجة أفضل بمأسسة العمل داخل السلطة وإزالة الحواجز البيرقراطية وضبط الإنفاق الحكومي. وكذلك من خلال تنظيم العلاقة بين القطاعات الثلاثة العام، والخاص، والقطاع الأهلي بما يوفر مناخاً استثمارياً جاذباً. أما الأمر الثاني فيتعلق بمراجعة اتفاقية باريس الاقتصادية والعلاقة القائمة مع المانحين. ومن شأن تحقيق ذلك زيادة القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني ورفع كفاية أدائه وحل مشكلاته الأساسية.

- وفي إطار المنظور التنموي تتضح فلسفة التعليم ونوعية الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية المنشودة ضمن رؤية أوسع. وفي هذا المجال هناك حاجة قائمة لإعادة هيكلة العمليات التعليمية والصحية والاجتماعية لتستجيب للحاجات القائمة في المجتمع الفلسطيني ضمن معايير وأسس مقبولة.

- ويشكل دمج المرأة في العملية التنموية لتكون شريكاً ومستفيداً منها شرطاً أساسياً لنجاحها. ويعني ذلك، ضمن أمور أخرى، ممارستها لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- وهناك حاجة لتأصيل وتطوير البحوث في التنمية البشرية بما في ذلك تقييم التجربة البحثية والإحصائية وتوجيهها على ضوء التجربة التي تحققت لتشكل رافدا لصوغ معايير تنموية تأخذ خصوصية الواقع الفلسطيني بالاعتبار.

القسم الرابع

الملاحـــق

1. مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين
2. طريقة حساب دليل التنمية البشرية
3. نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول قضايا متعلقة بالتنمية البشرية
4. نتائج استطلاع آراء المقدسيين حول قضايا تتعلق بمدينة القدس
5. خارطة اتفاقية أوسلو
6. التوسع الاستيطاني في مدينة القدس وحولها
7. تعاريف المصطلحات
8. المراجع العربية
9. المراجع الإنجليزية

ملحق (1)

مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين

قائمة (ا) المؤشرات الكلية لفلسطين

- جدول رقم (1) : بعض مؤشرات دليل التنمية البشرية
- جدول رقم (2) : المؤشرات الاقتصادية
- جدول رقم (3) : مؤشرات تعليمية أساسية
- جدول رقم (4) : مؤشرات صحية أساسية
- جدول رقم (5) : مؤشرات صحة الأم والطفل
- جدول رقم (6) : مؤشرات ديمغرافية
- جدول رقم (7) : مؤشرات النوع الاجتماعي والتنمية البشرية
- جدول رقم (8) : مؤشرات الموارد الطبيعية والأمن الغذائي

قائمه (ب)المؤشرات الكلية والتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزه

- جدول رقم (9) : المؤشرات السكانية والأسرية
- جدول رقم (10): المرأة و الطفل
- جدول رقم (11): الدخل والعمالة
- جدول رقم (12) : الوضع البيئي
- جدول رقم (13) : المسكن والتجمعات السكانية

قائمه (ج) المؤشرات الكلية والتباين حسب المنطقة الجغرافية وطبيعة التجمع السكاني

- جدول رقم (14) : الإنفاق والاستهلاك
- جدول رقم (15) : التعليم
- جدول رقم (16) : الأسرة

جدول رقم (17) : الخدمات

قائمه (د) مؤشرات التنمية البشرية: مقارنات مع دول مجاوره

- جدول رقم (18) : بعض مؤشرات دليل التنمية البشرية
- جدول رقم (19) : مؤشرات صحية
- جدول رقم (20) : مؤشرات عامه

ملاحظات:

البيانات التي جاءت من مصادر أخرى غير دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية منوه عنها في الهوامش

لإحصاءات لا تشمل القدس

– الإحصاءات غير متوفرة أو غير معتمدة

قائمه (ا) : المؤشرات الكلية لفلسطين

جدول رقم (1) : بعض مؤشرات دليل التنمية البشرية[23]	
العمر المتوقع عند الميلاد (الحد الأعلى) (سنوات) (1995)	71.7
العمر المتوقع عند الميلاد (الحد الأدنى) [24] (سنوات) (1996)	66
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) (1995)	84.3
نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي والعالي معا (%) (1995)	64

دليل العمر المتوقع (الحد الأعلى)	0.78
الترتيب العالمي حسب دليل العمر المتوقع (الحد الأعلى) (عدد)	52
دليل العمر المتوقع (الحد الأدنى)	0.68
الترتيب العالمي حسب دليل العمر المتوقع (الحد الأدنى) (عدد)	106
دليل التعليم	0.78
الترتيب العالمي حسب دليل التعليم (عدد)	95

[23] نستخدم دليل التنمية البشرية في فلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التحفظات الواردة حوله في الملف . لم نتمكن من حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لم نتمكن من حساب دليل التنمية البشرية وذلك لغياب البيانات المناسبة من أجل ذلك. تم حساب الأدلة الباقية من قبل فريق مشروع التنمية البشرية بناء على المعادلات المتبعة عالميا والمذكورة في ملحق (2) .الترتيب العالمي تم بالمقارنة مع 176 قطر بناء على تقرير التنمية البشرية لعام 1996الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

[24] مصادر متعددة انظر مثلا البرغوثي ولينوك (1996)

جدول رقم (2) : المؤشرات الاقتصادية[25]	
نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ($)	1503
نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي ($) [26]	1310
متوسط الصادرات السلعية كنسبه من الدخل المحلي الاجمالي [27] (%)	18
متوسط الواردات كنسبه من الدخل القومي الاجمالي [28] (%)	44
الميزان التجاري (مليون $) [29]	900-
الميزان التجاري مع إسرائيل (مليون$) [30]	855-
معدل الخسائر اليومية الناتجة عن الاغلاق الاسرائيلي لفلسطين (مليون $)	6.1
قيمة المساعدات التي التزمت الدول المانحة بتقديمها للفلسطينيين (مليون $)	831
قيمة المساعدات التي التزمت الدول المانحة بتقديمها للفلسطينيين (مليون $) [32]	888
نسبة القوى العاملة من مجموع الأفراد 15 سنه فاكثر (%)	40.3
حصة النساء بين القوى العاملة (%)	14.9
النسبة المئوية للقوى العاملة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي (%)	
الزراعة	13.9
الصناعة	17.4
البناء والتشييد	16.8
الخدمات[33]	51.9
النسبة المئوية للعاملين في إسرائيل (من مجموع العاملين)	14
أسباب البقاء خارج القوى العاملة (%)	
كبر السن/ المرض	15.6
الانشغال بأعمال منزلية	52.7
الدراسة أو التدريب	20.7
أسباب أخرى	11
معدلات البطالة (%)	
دورة (أيلول –تشرين الأول 1995)	18.3
دورة (نيسان –أيار 1996)	28.6
دورة(تموز –تشرين الأول 1996)	21.8
دورة (تشرين أول 1996–كانون ثاني 1997)	18.3

[25] تم حساب الوسط الحسابي المرجح للمعلومات المتعلقة بالقوى العاملة بناء على ثلاث مسوحات لدائرة الاحصاء الفلسطينية1996/1995

[26] كان نصيب الفرد من الدخل المحلي 1304$ حسب دراسة لمركز التخطيط الفلسطيني سنة 1996 وكان 1310$ حسب دائرة الاحصاء الفلسطينية سنة 1994

[27] مركز الاحصاء الاسرائيلي (1971-1992)

[28] المصدر السابق

[29] المصدر السابق

[30] المصدر السابق

[31] Matrix of Donors ,Assistance to the West Bank and Gaza (Analysis) Fourth Revision , Aug.1996.

[32] المصدر السابق

[33] الخدمات تشمل (التجارة والمطاعم والفنادق ، النقل والتخزين والاتصالات ، الخدمات وفروع أخرى)

جدول رقم (3) : مؤشرات تعليمية أساسية	
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) (1995)	84.3
نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي والعالي معا[34] (%) (1995)	64
القيد في التعليم الثانوي الفني من مجموع الطلبة الثانويين [35] (%) (1995)	3
القيد في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية من قيد التعليم العالي [36](%) (1995)	27
عدد الطلبة لكل معلم في المدارس[37] (1995)	31
متوسط عدد الطلبة لكل غرفة صفية في المدارس [38] (1995)	37
نسبة الطالبات إلى الطلاب في المراحل الدراسية [39] (%) (1995)	
المرحلة الأساسية	95.3
المرحلة الثانوية	86.4
التعليم العالي	77.6
نصيب التعليم (من المساعدات الدولية) [40](%) (تشرين أول 1993-تموز 1996)	10.8
الإنفاق العام على التعليم من الدخل المحلي الإجمالي [41] (%) (1996)	13

[34] تم حسابها من قبل فريق التنمية البشرية بناء على المعلومات المتوفرة عن التعليم من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي ودائرة الاحصاء الفلسطينية

[35] المصدر السابق

[36] المصدر السابق

[37] المصدر السابق

[38] المصدر السابق

[39] المصدر السابق

[40] Partners in Peace, Local Aid Coordination Committee (LACC) ,July 1996 Revised ed

[41] مصادر في وزارة التربية والتعليم 1997

جدول رقم (4) : مؤشرات صحية أساسية	
الأطفال البالغون دون سن الخامسة ومحصنون ضد :- (1996)	
الحصبة (%)	70.3
الشلل (%)	84.3
الثلاثي DPT(%)	84.6
حالات الإيدز لكل 100 ألف نسمة (1996)	0.55
الأسرة في المستشفيات لكل ألف نسمه (1996)	1.1
عدد المستشفيات (1996)	31
نسبة المؤمنين صحيا (%) (1996)	61
عدد السكان مقابل كل طبيب[42] (1995)	843
عدد السكان مقابل كل ممرضة [43] (1995)	1400
المعوقون كنسبة مئوية من مجموع السكان (%) (1996)	3-2
أسر يبعد مسكنها اقل من 1 كم عن اقرب مركز صحي (%) (1995)	59.6
أسر ترتبط منازلها بشبكه مياه عامه (%) (1995)	88.1
أسر ترتبط منازلها بشبكه عامه للصرف الصحي (%) (1995)	32.8
نصيب الصحة (من المساعدات الدولية) (%)[44] (تشرين أول 1993 -تموز 1996)	9.1

[42] تم حسابهما من قبل فريق التنمية البشرية بناء على البيانات المتوفرة حول القطاع الصحي (ورقه مقدمه من د. زياد عابدين الى مشروع التنمية البشرية)

[43] المصدر السابق

الإنفاق العام على الصحة من الدخل المحلي الإجمالي (%)[45] (1996)	10

جدول رقم (5) : مؤشرات صحة الأم والطفل	
النساء اللواتي تلقين نوعا ما من الرعاية الصحية خلال فترة الحمل (%) (1996)	80.3
النساء اللواتي تلقين مطعوم التيتانوس خلال فترة الحمل (%) (1996)	21.7
حالات الولادة تحت نوع من الأشراف الصحي (%) (1996)	89.9
معدل الوفيات النفاسية لكل 100 ألف مولو د # (1995)	80-70
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود # (1995)	35.4

[44] Partners in Peace, Local Aid Coordination Committee (LACC) ,July 1996 Revised ed.

[45] مصادر متعددة، انظر زياد عابدين،1996، ومصطفى البرغوثي وجين لينوك 1996.

معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي # (1995)	28
معدل استخدام العلاج بالأماهة الفموية (%) (1996)	42
نسبة الأطفال (12-23) شهرا الذين تلقوا جميع المطاعيم (%) (1996)	89
نسبة الأطفال الذين فطموا خلال الثلاثة اشهر الأولى (%) (1996)	7.4
متوسط عمر الطفل عند البدء في إعطائه تغذية إضافية (سوائل وأطعمة) (اشهر) (1996)	6
نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين أصيبوا بحوادث خطرة (%) (1996)	6.4
أنواع الحوادث التي أصيبوا بها (%) (1996)	
جرح	43.2
حرق	22.9
كسر	22.3
تسمم	11.6
نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية حسب مؤشرات (1996)	
قصر القامة (الطول مقابل العمر)	7.2
الهزال (الوزن مقابل الطول)	2.7
نقص الوزن (الوزن مقابل العمر)	4.4

جدول رقم (**6**) : **مؤشرات أساسية ديمغرافية**	
تقديرات عدد السكان بالملايين (1996)	2.5
تقديرات عدد السكان بالملايين (2000)	3.1
نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة (%) # (1995)	46.9
المعدل السنوي للنمو السكاني الطبيعي(%) (1994-1996)	3.9
صافي الهجرة (1994-1996)	2
معدل المواليد الأولي(الخام) لكل ألف نسمة (1996)	41.8
معدل الوفيات الأولي(الخام) لكل ألف نسمة (1996)	6.3
معدل الخصوبة الإجمالي(%) # (1995)	6.24

معدل النساء اللواتي سبق لهن استخدام وسائل منع الحمل (%) (1996)	65.7
الزواج حسب صلة القرابة (%) # (1995)	
قرابة من الدرجة الأولى	28.8
من العائلة (قريب)	20.5
من عائله أخرى (قريب)	16.9
لا قرابة	33.8

جدول رقم (7) : مؤشرات النوع الاجتماعي[46]			نسبة الإناث الى الذكور (الفجوة)
المؤشرات	**إناث**	**ذكور**	
العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات) (1995)	73.5	70	105
متوسط العمر عند الزواج (سنوات) # (1995)	18	23	78.3
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) (1995)	77.1	91.4	81.9
معدل الالتحاق في المراحل التعليمية[47] (1996/1995)			
التعليم الأساسي (%)	97.6	96.6	101
التعليم الثانوي (%)	46.9	51.9	90.4
التعليم الأساسي والثانوي (%)	90.5	90.4	100.1
المعلمون/ات في المدارس الحكومية (%) (1996/1995)	43.5	56.5	77
المعلمون /ات في رياض الأطفال (%) (1996/1995)	98	2	4900
عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث (1996/1995)	36	29	124
المستفيدون/ات من مساعدات الشؤون الاجتماعية (%)[48] (1995)	80	20	400
القوى العاملة من مجموع الأفراد (15) سنه فاكثر (%) (1996)	14.9	85.1	17.5
توزيع العاملين حسب المهنة :- (%) (1996)			
المشرعون/ات وموظفو الإدارة العليا	8.7	91.3	9.5
الفنيون /ات والمتخصصون والكتبة	28.9	71.1	40.6
المشتغلون/ات في الخدمات والباعة في الأسواق	7.2	92.8	7.8

[46] تم حساب النسب في هذا الجدول من قبل فريق البحث بناء على المعلومات المتوفرة في نشرات متعددة بما فيها نشرات دائرة الاحصاء

[47] قاعدة البيانات التربوية في الاداره العامة للتخطيط والدراسات والتطوير، وزارة التربية والتعليم : 1997/1994.

[48] رضوان شعبان وسامية البطمه: أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزه :تشرين الثاني 1995 .

العمال /العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	36.8	63.2	58.2
العمال /العاملات في الحرف وما إليها من المهن	8.2	91.8	8.9
مشغلو /ات الآلات ومجمعوها	1.4	98.6	1.4
المهن الأولية	5.1	94.9	5.4
المشاركة في القوى العاملة /القطاع غير الرسمي (%)[49] (1996)	50	50	100
الوزارء في المجلس الوزاري (عدد) (1996)	2	23	9
مقاعد مشغولة بالمجلس التشريعي (عدد) (1996)	5	83	6

جدول رقم (8) : الموارد الطبيعية والأمن الغذائي	
مساحة الأراضي [50] (كم^2) (1996)	6187
مساحة الأراضي تحت السيطرة الفلسطينية (مناطق أ) [51](%) (1996)	7.2
مساحة الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية [52](%) (1996)	92.8
الأراضي المستخدمة كقواعد عسكرية ومناطق مغلقه ومستوطنات يهودية[53] (%)	21.7

[49] تقديرات مجموعه من العاملين في قطاع التنمية.

[50] معهد الأبحاث التطبيقية (أريج):ورقه مقدمه الى مشروع التنمية البشرية ،1996(المساحة تشمل مساحة سطح البحر الميت)

[51] حسبت من قبل فريق التنمية البشرية بناء على ان السلطة الوطنية تسيطر على 3% في الضفة الغربية (منطقه أ) وعلى 74% في قطاع غزة من مساحة الأرضي

[52] المصدر السابق

(1996)	
مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأرض [54] (1996)	0.56
الأرض الصالحة للزراعة كنسبة مئوية من مساحة الأرض [55] (1996)	28.9
الأرض المروية كنسبة مئوية من مساحة الأرض الصالحة للزراعة [56] (1996)	6
الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي [57] (1974)	40
الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي [58] (1984)	26
الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (1994)	13.9
استهلاك الطعام كنسبة مئوية من مجموع استهلاك الأسرة (1996)	38.7
الاستهلاك الكلي للمياه للفرد سنويا (م3) (1996)	100
استهلاك المياه في القطاع الزراعي (مليون م^3) (1996)	155
استهلاك الفرد للمياه للأغراض المنزلية سنويا (م^3) (1996)	30
نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية (سعر حراري يوميا)[59] (1992)	2809
السكان الذين يحصلون على مياه صحية (%)[60]	30

[53] معهد الأبحاث التطبيقية (1996)

[54] المصدر السابق

[55] المصدر السابق

[56] المصدر السابق

[57] مركز الاحصاء الاسرائيلي

[58] المصدر السابق

[59] A World Bank Publication , Agriculture ; Developing the OPT ,Sept.1993

(1993)	

قائمه (ب) : المؤشرات الكلية والتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة

جدول رقم (9)المؤشرات السكانية والأسرية			
مؤشر التباين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
معدل النمو السكاني الطبيعي(%) (1994-1996)	3.4	4.6	3.9
معدل النمو السكاني (صافي الهجرة) (%) (1994-1996)	2.3	1.6	2
عدد السكان (مليون) (1996)	1.571	0.963	2.530
التوزيع النسبي للسكان حسب العمر (%) (1995) #			
14-0	46.2	50.3	46.9
29-15	28.1	26.4	27.4
49-30	16.5	15.8	16.2
50 فما فوق	10.1	8.2	9.4
اللاجئون كنسبة من السكان (%) (1995)#	27	64	40
التوزيع النسبي للسكان حسب مكان الإقامة (%) (1995) #			
مدينه	34.1	45.7	38.3
قرية	57	-	42.2
مخيم	8.9	54.3	19.5

[60] WHO -Report Healh Conditions of the Arab Population in the OPT ,1993

الكثافة السكانية شخص/كم 2[61] (1996)	300	2700	440
معدل الزواج المتكرر للمتزوجين (%) #(1995)	6.5	8.9	7.3
متوسط حجم الأسرة (فرد) #(1995)	6.70	7.81	7.06
معدل الطلاق والانفصال (%) #(1995)	1.7	2.4	1.9
الأسر التي رب الأسرة فيها امرأة #(1995)	7.8	6.3	7.3
نوع الأسرة المعيشية الرئيسى (%) #(1995)			
أسرة نووية	72.1	62.7	69
أسرة ممتدة	24.6	35.3	28.1
أسرة مركبة	0.3	0.1	0.2
فرد واحد	3	1.9	2.6
نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية يوميا[62] (1992)	2931	2612	2809

[61] تم حسابها من قبل فريق التنمية البشرية من خلال قسمة عدد السكان (الفلسطينيين والمستوطنين اليهود) حسب تقديرات سكانية لعام 1996على المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة

[62] A World Bank Publication , Agriculture ; Developing the OPT ,Sept.1993.

جدول رقم (10) مؤشرات الطفل والمرأة			
مؤشر التباين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود (1995) #	25	32	28
معدل وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات لكل ألف مولود (1995) #	32	41	35.4
معدل المواليد الخام لكل ألف نسمه (1996)	40.2	44.4	41.8
معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمه (1996)	6.23	6.4	6.3
نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص وزن (%) (1996)	3.9	5.2	4.4
معدل الخصوبة الإجمالي (%) (1995) #	5.61	7.44	6.24
الفواصل الزمنية بين الولادات اقل من(18)شهر (1995) #	70	69.7	69.9
نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل حاليا (1996)	50.7	33.9	45.2
معدلات معرفة القراءة والكتابة للنساء البالغات (%) (1995)	76.3	78.6	77
عدد النساء في المجلس التشريعي (1996)	2	3	5
عدد النساء في المجلس الوزاري (1996)	1	1	2

جدول رقم (11) مؤشرات الدخل والعمالة (1995–1996)			
مؤشر التباين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي [63] ($) (1994) #	1371	1092	1310
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي [64] ($) (1994) #	1573	1244	1503
مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(%) (1994)	17	13	13.9
متوسط نسبة القوى العاملة 15سنة فاكثر من مجموع السكان	41.8	36.8	40.3
معدلات البطالة (%)			
دورة (أيلول –تشرين أول 1995)	13.9	29.4	18.3
دورة (نيسان– أيار 1996)	24.3	39.1	28.6
دورة (تموز –تشرين أول 1996)	18.5	30.8	21.8
دورة (تشرين أول 1996–كانون ثاني 1997)	15.5	26.2	18.3
حصة النساء من القوى العاملة	16.1	10.9	14.9
توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي (%)			
الزراعة والصيد والحراجة	16	10	13.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	18	13	17.4
البناء والتشييد	18	15	16.8
الخدمات	48	62	51.9
توزيع العاملين حسب الحالة العملية (%)			
أرباب عمل	7	5	6.1
يعملون لحسابهم الخاص	23	20	22.4
مستخدمون بأجر	59	65	60.8
أعضاء أسرة بدون أجر	11	10	10.8

[63] مجموع فلسطين يشمل القدس

[64] مجموع فلسطين يشمل القدس

جدول رقم (12) مؤشرات الوضع البيئي			
مؤشر التباين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
مساحة الأراضي (كم^2) [65] (1996)	5822	365	6187
اخطر مصدر تلويث يؤثر على المنطقة حسب وجهة نظر السكان (%من المجيبين) (1994)			
مصانع	2	4	2
كسارات ومحاجر	4	4	4
طرق غير معبدة	31	36	33
قنوات مجاري مفتوحة	10	28	11
مناجم	1	صفر	1
تربية مواشي أو دواجن	16	12	16
كثافة سيارات	2	صفر	2
تراكم النفايات الصلبة	19	16	19
مصادر تلويث خارجية	8	صفر	8
غير ذلك	6	صفر	4
عدد المواقع التي تستخدم كمكب للنفايات[66] (1996)	100	19	119
نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمة تجميع النفايات[67] (%) (1995)	70	99.4	82.5
استخدام المبيدات الكيماوية (طن /سنويا) [68] (1996)	502.7	282	784.7
نسبة الأراضي المروية [69] (%) (1996)	5	45	6

[65] معهد الأبحاث التطبيقية 000مصدر سبق ذكره

[66] المصدر السابق

[67] المصدر السابق

[68] المصدر السابق

[69] المصدر السابق

جدول رقم (13) مؤشرات المسكن والتجمعات السكانية			
مؤشر التباين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
الأسر المالكة لبيوتها (%) #(1995)	81.8	80.7	81.5
أجهزة التلفزيون لكل ألف شخص [70] (1996)	160	150	157
معدل الازدحام في المسكن (شخص/غرفه) #(1995)	1.95	2.77	2.37
التجمعات السكانية التي تتوفر فيها المرافق التالية (كنسبة من مجموع التجمعات)			
توفر جمعيات خيرية	28	72	30
توفر جمعيات تعاونية	25	48	26
توفر مكتبات عامة	6	24	7
مرافق صحية عامة	6	8	6
بنوك	3	20	3
منتزهات	3	8	3
حدائق عامه	2	4	2
مسرح	2	8	2
معاصر زيتون	25	20	26

[70] استطلاع أجراه المشروع بالتعاون مع مركز القدس للاتصال والاعلام، 1996 .

قائمه (ج): المؤشرات الكلية والتباين

حسب المنطقة الجغرافية وطبيعة التجمع السكاني

جدول رقم (**14**) الإنفاق والاستهلاك (**1996**)									
المنطقة	**محافظات الضفة الغربية**				**محافظات غزة**	**التجمع السكاني**			**فلسطين المجموع**
المؤشر	**شمال**	**جنوب**	**وسط**	**المجموع**		**مدينة**	**قرية**	**مخيم**	
معدل إنفاق الأسرة الشهري$	807	820	1071	886	708	894	831	687	835
معدل استهلاك الأسرة الشهري $	854	907	1148	958	765	958	902	730	899
النسبة المئوية لمعدل إنفاق الأسرة الشهري حسب مجموعات الإنفاق (%)									
الطعام	37.7	42.8	36.8	38.7	38.6	37.2	39.5	41	38.7
الصحة	3.7	4.7	3	3.7	2.8	3.2	4	2.8	3.5
التعليم	3	3.5	4.4	3.6	2.9	3.5	3.5	3.3	3.5
المسكن	12.5	12.5	14.5	13.2	13.7	14.3	12.4	13.2	13.3
كساء	8.6	8.6	8.6	8.6	7.9	8.7	8.4	7.7	8.5
مواصلات	11	11.1	12	11.3	9.1	10	12	9.1	10.8
أخرى	23.5	16.9	20.7	20.8	25	23.5	20.2	22.9	21.7

جدول رقم (15)التعليم 1995								
المنطقة	محافظات الضفة الغربية				محافظات غزة	التجمع السكاني			فلسطين
المؤشر	شمال	جنوب	وسط	المجموع		مدينة	قرية	مخيم	المجموع
معدلات القراءة والكتابة (%)	–	–	–	84.1	84.9	87.2	81.6	84.5	84.3
الأمية الوظيفية (%)	–	–	–	21	22	18.7	34.6	18.2	21.5
متوسط سنوات الدراسة	–	–	–	6.87	7.72	7.89	6.25	7.57	7.16
توزيع رياض الأطفال (%)	–	–	–	97.5	2.5	39	55	6	100
معدلات الالتحاق بالمدرسة حسب التوزيع العمري (%)									
11-6	–	–	–	91.4	90.6	91.4	91	90.7	91.1
14-12	–	–	–	90.9	88.3	89.4	90.4	90.2	90
17-15	–	–	–	64.5	68.2	66.8	63	69.7	65.6
التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة واكثر حسب سنوات الدراسة المكتملة (%)									

صفر	–	–	–	14.2	14.5	11.5	16.7	15.1	14.3
1–6	–	–	–	21.3	17.2	19.7	22.4	15.4	20
7–9	–	–	–	27.4	20.5	24.7	27.2	21.9	25.2
10–12	–	–	–	24.5	33	28.7	23.7	31.8	27.1
13 فأكثر	–	–	–	12.6	14.8	15.5	10.1	15.8	13.3

جدول رقم (16) الأسرة

المنطقة	محافظات الضفة الغربية				محافظات غزة	التجمع السكاني			فلسطين
المؤشر	شمال	جنوب	وسط	المجموع		مدينة	قرية	مخيم	المجموع
متوسط حجم الأسرة (فرد)*	–	–	–	6.7	7.81	6.2	6.35	6.68	7.1
الأسر التي تملك أرضاً أو تستخدمها مجانا (%)	14	19.9	10.2	14.5	3.8	7.7	17.9	1.7	11.5
أجهزة تلفزيون لكل ألف شخص(%)[71]	–	–	–	160	150	170	135	170	157
معدل الازدحام في المسكن (فرد/غرفة) #	–	–	–	2.27	2.57	2.11	2.45	2.69	2.37
الزواج حسب صلة القرابة (%) #(1995)									
قرابة من الدرجة الأولى	–	–	–	27.2	31.6	27.2	30.2	29.3	28.9
من العائلة (قريب)	–	–	–	20.7	20.2	18.2	23.8	17.9	20.5
من عائلة أخرى (قريب)	–	–	–	19.9	11.7	16.4	19.6	12.1	16.9
لا قرابة	–	–	–	32.2	36.5	38.2	26.3	40.6	33.7

[71] استطلاع اجراه المشروع... مصدر سبق ذكره

جدول رقم (17) الخدمات									
المنطقة	محافظات الضفة الغربية				محافظات غزة	التجمع السكاني			فلسطين
المؤشر	شمال	جنوب	وسط	المجموع		مدينة	قرية	مخيم	المجموع
النسبة المئوية للمساكن التي تبعد اكثر من 1كم عن مرافق حيوية (1995)									
المواصلات العامة	12	24.5	10.4	15.2	9	11.4	17.3	6.3	13.4
اقرب مدرسة ابتدائية	28.6	39.6	23.8	30.2	30.6	30.8	34.2	22.1	31
اقرب مركز صحي	44.8	56.5	30.5	43	35.6	44.1	45.9	21.8	41.6
اقرب عيادة طبيب خاص	41.1	54.1	39.4	44.3	24.8	30.1	52.7	18.4	38.7
النسبة المئوية للمساكن التي تبعد أكثر من 5كم عن مرفق حيوي (%)									
اقرب مستشفى	64.5	55.5	55.1	59.2	30.4	16.7	80.9	48.9	50.9
توفر مياه الشرب من شبكة عامة (%أسر)	69.1	77.6	96	79.1	96.4	91.5	73.2	98.2	84.1
توفر الكهرباء(%أسر)	–	–	–	97.8	97.8	98.3	97.2	99	97.9
حيازة المسكن ملك/مجانا (%)	87.2	92.3	79.5	86.5	93.6	80.1	93.1	96.8	88.5
ملكيه /استخدام مجاني هاتف (%أسر)	21.3	18	40	25.6	22.8	36.4	18.4	14.2	24.8

الصرف الصحي من خلال شبكه عامه(%أسر)	29.7	17.7	38.3	28.7	47	53.5	18.4	49.4	34

قائمه (د): مؤشرات التنمية البشرية مقارنات مع دول مجاوره*

جدول رقم (**18**) بعض مؤشرات دليل التنمية البشرية [72]					
المؤشر	**فلسطين**	**الأردن**	**لبنان**	**مصر**	**إسرائيل**
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات) الحد الأدنى/ الحد الأعلى (1995)(1993)	/66 71.7	68.1	68.8	63.9	76.6
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(%) (1995)(1993)	84.3	84.8	91.7	49.8	95
نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي والعالي معا (%)[73](1995)(1993)	64	66	74	69	76
دليل العمر المتوقع (الحد الأدنى / الحد الأعلى) (%)	/0.68 0.78	0.72	0.73	0.65	0.86
دليل التعليم(%)	0.78	0.79	0.86	0.56	0.89

* السنوات في المجموعة الأول من الأقواس ترمز للسنة التي تصف الوضع الفلسطيني والسنوات في المجموعة الثانية للسنة التي تصف الوضع في الدول الأخرى المعلومات حول الدول الأخرى من تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : لعام 1996

[72] بالنسبة لبعض مؤشرات دليل التنمية البشرية لفلسطين حسب من قبل فريق المشروع التنمية البشرية

[73] حسبت من قبل فريق التنمية الشرية

جدول رقم (19) مؤشرات صحية				
المؤشر	**فلسطين**	**الأردن**	**لبنان**	**مصر**
العمر المتوقع للإناث عند الميلاد (بالسنوات) (1995)(1993)	73.5	70	65	71
معدل الخصوبة الإجمالية (%) (1995)(1992)	#6.24	5.6	3.1	3.9
معدل المواليد الأولى (الخام) لكل ألف نسمه (1996)(1993)	41.8	38.9	21.8	28.8
معدل الوفيات الأولي (الخام) لكل ألف نسمه (1996)(1993)	6.3	5.4	7	8
عدد السكان مقابل كل طبيب [74] (1995)(1991)	843	649	413	-
عدد السكان مقابل كل ممرضة [75] (1995)(1991)	1400	641	2174	-
معدل الوفيات النفاسية لكل100 ألف مولود حي (1995)(1993)	80-70	150	300	170
معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود (1995)(1994)	#35.9	25	40	52
معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي (1995)(1993)	#28	35	34	66
معدل العلاج باستخدام الاماهه الفموية (%) (1996)(1994)	42	53	45	34
المعوقون كنسبه مئوية من السكان (1996)(1992)	3-2	0.5	-	0.6

[74] حسب من قبل فريق التنمية 000مصدر سبق ذكره

[75] المصدر السابق

جدول رقم (20) مؤشرات عامة				
المؤشر	فلسطين	الأردن	لبنان	مصر
نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية [76] (1992)(1992)	2809	3031	3319	3336
الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (1994)(1993)	13.9	8	-	18
نسبة الطلبة إلى المدرسين / الابتدائية / الثانوية [77] (1995)(1992)	31	/22 20	/21 -	/22 19
القيد في التعليم الثانوي الفني من مجموع الطلبة الثانويين [78](%) (1995)(1991)	3	23.3	-	20.9
القيد في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية من الطلبة الجامعيين[79](%)(1995)(1992)	27	29	-	18
حصة النساء بين القوة العاملة من البالغين 15 سنة فاكثر (1996) (1994)	14.9	18	27	27
أجهزة التلفزيون لكل ألف شخص [80] (1996) (1992)	157	82	324	119

[76] A World Bank ,Agriculture Ibid000

[77] المجموع بالنسبة لفلسطين (حسب من قبل فريق التنمية البشرية)

[78] المصدر السابق

[79] المصدر السابق

[80] استطلاع أجراه مشروع التنمية البشرية.

ملحق (2)

حساب دليل التنمية البشرية

يتم حساب دليل التنمية البشرية على النحو التالي:

1. طول العمر ويقاس بتوقع الحياة عند الميلاد
2. المعرفة وتقاس بالتحصيل التعليمي وهو عبارة عن متوسط مرجح لمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (ثلثان) ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (ثلث).
3. مستوى المعيشة ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (القوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكي) [(P.P.P Purchasing Power Parity] ويتم استخدام القيمة اللوغارتمية للتعبير عن هذا المؤشر لتجنب انحياز مقياس التنمية البشرية لتفاوتات الدخل التي تخضع لظاهرة تناقص المنفعة الحدية عند زيادة الدخل بعد تجاوز مستوى خط الفقر (تقرير 1993 ملاحظات فنية) .

ولبناء الدليل حددت قيمتان، دنيا وقصوى لكل مؤشر من هذه المؤشرات:

- العمر المتوقع عند الميلاد: القيمة الدنيا 25 عاما والقيمة القصوى 85 عاما
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: القيمة الدنيا صفر% والقيمة القصوى 100%
- نسبة القيد الإجمالية: القيمة الدنيا صفر % والقيمة القصوى 100%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: 100 دولار حسب تعادل القوة الشرائية و 40000دولار حسب تعادل القوة الشرائية (أي 6040 دولار بعد التعديل)

وبالنسبة لمكونات دليل التنمية البشرية، يمكن حساب كل دليل على حدة وفقا للصيغة العامة التالية:

$$\text{الدليل} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

و من أجل التوضيح نضرب مثالا لبناء دليل التنمية البشرية بإحدى الدول الصناعية وهي اليونان والتي تتوفر لها البيانات التالية:

العمر المتوقع (بالسنوات)	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%)	نسبة القيد الإجمالية(%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($)
77.7	93.8	78	8950

* دليل العمر المتوقع $= \frac{25 - 77.7}{25 - 85} = \frac{52.8}{60} = 0.878$

=

- دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين $= \frac{0 - 93.8}{0 - 100} = \frac{93.8}{100} = 0.938$
- دليل نسبة القيد في التعليم $= \frac{0 - 78}{0 - 100} = \frac{78}{100} = 0.78$

- دليل التحصيل العلمي = [2(0.938) + 1 (0.780)] ÷ 3 = 0.885

- **دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل** :

يتم حساب نصيب الفرد الحقيقي المعدل حسب الصيغة التالية:

[متوسط الدخل العالمي + 2 (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – متوسط الدخل العالمي) 1/2]

وفي حالة اليونان = [5711 + 2(8950 – 5711) 1/2] = 5825

$$\text{دليل نصيب الفرد} = \frac{100 - 5825}{100 - 6040} = \frac{5725}{5940}$$

وهنا يتم حساب دليل التنمية البشرية بقسمة حاصل الأدلة الثلاثة على 3:

- دليل التنمية البشرية = [دليل العمر المتوقع + دليل التحصيل العلمي + دليل نصيب الفرد] ÷ 3
  0.909 = 3 ÷ 2.727 = 0.964 + 0.885 + 0.878

وتعد هذه النسبة من بين النسب المرتفعة في العالم، حيث يتم تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات

1- دول ذات تنمية بشرية عالية (قيمة الدليل 0.8 فأكثر)

2- دول ذات تنمية بشرية متوسطة (قيمة الدليل بين 0.5 و 0.8)

3- دول ذات تنمية بشرية منخفضة (قيمة الدليل أقل من 0.5).

ملحق (3)

نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول قضايا متعلقة بالتنمية البشرية (كانون أول 1996)

الأسئلة	الخيارات	الضفة الغربية	قطاع غزة	النتيجة الكلية
1- ما هو تفاؤلك بالمستقبل بشكل عام؟ هل يمكنك القول انك	1- متفائل جدا	%10.1	%17.2	%12.5
	2- متفائل نوعا ما	%63	%62.4	%62.9
	3- متشائم	%20.5	%15.1	%18.6
	4- متشائم جدا	%6.3	%5.1	%6
2- أهم قضية (داخلية) تشغلك وتؤرق بالك هذه الأيام هي:	1- تحسين أوضاع عائلتي المعيشية.	%48.1	%58.3	%51.7
	2-استخدام العنف من قبل فلسطيني ضد فلسطيني آخر.	%13.3	%7.3	%11.2
	3- إمكانية (قمع) السلطة الوطنية للمعارضة.	%7.7	%4.9	%6.7
	4- الانحلال الخلقي	%16.8	%20.5	%18
	5- غير ذلك	%14.1	%9	%12.3
3- بالنظر للمتغيرات السياسية والاقتصادية بعد قيام السلطة الفلسطينية هل تشعر بأن أضاعك الاقتصادية ومستواك المعيشة اصبح:	1- افضل مما كان عليه	%9	%9.7	%9.3
	2- أسوأ مما كان عليه	%43.4	%60.5	%49.3
	3- بقي كما هو	%47.6	%29.3	%41.5
4- ما هو تقيمك لأضاعك الاقتصادية؟	1- ممتاز	%1.5	%1.8	%1.6
	2- جيد	%27.4	%18.1	%24.2
	3- متوسط	%46.6	%45.7	%46.3
	4-دون المتوسط	%13.2	%13.8	%13.4
	5- سيء	%11.2	%20.8	%14.5
5- ما هو تقيمك للخدمات التعليمية في بلادنا؟	1-ممتاز	%6.4	%20.9	%11.4
	2- جيد	%50.8	%47.3	%49.6
	3- متوسط	%33.8	%24.5	%30.5
	4- دون المتوسط	%6.1	%4	%5.3
	5- سيء	%2.9	%3.6	%3.1
6- هل تشعر بأنك قادر من الناحية المالية على الحصول على تعليم مناسب لك أو (لأبنائك)	1- نعم	%17	%15.1	%16.3
	2- بين بين	%41	%33.1	%38.3
	3- لا	%42	%51.9	%45.4
7- ما هو تقيمك للخدمات الصحية في بلادنا؟	1- ممتاز	%2.6	%9.5	%5
	2- جيد	%34.5	%37.6	%35.6
	3- متوسط	%40.4	%34	%38.3
	4- دون المتوسط	%11.8	%9.5	%11
	5- سيء	%10.7	%9.5	%10.3
8- ما هو تقيمك لأوضاعكم الصحية؟	1- ممتاز	%16.6	%13.2	%15.5
	2- جيد	%51.9	%42.6	%48.7
	3- متوسط	%24.0	%31.7	%26.7
	4- دون المتوسط	%4.5	%6.4	%5.1
	5- سيء	%3.0	%6.1	%4.1
9- هل تشعر بأنك قادر من الناحية المالية الحصول على الخدمات الصحية المناسبة في حالة المرض (لك و لأفراد أسرتك)؟	1- نعم	%19.5	%18.4	%19.1
	2- بين بين	%41.8	%32.9	%38.7
	3- لا	%38.7	%48.7	%42.1

10- ما مدى ثقتك (بالمؤسسات الفلسطينية) المجموعات التالية؟

	أثق			بين بين			لا أثق			لا جواب		
	ن.ك	ض.غ	ق.غ	ن.ك	ض.غ	ق.غ	ن.ك	ض.غ	ق.غ	ن.ك	ض.غ	ق.غ
الصحافة المحلية	42.1	40.3%	45.6%	32.8%	34.2%	30.1%	10.5%	8.9%	13.4%	14.6%	16.5%	10.9%
النقابات العمالية	24.2%	24.7%	%23	22.9%	24.2%	20.5%	21.7%	17.3%	3.1%	31.3%	33.8%	26.3%
المعارضة	30.5%	28.8%	33.9%	22.8%	23.1%	22.3%	28.3%	27%	30.9	18.3%	21.1%	12.9%
مؤسسات السلطة	44%	%44	44.1%	28.6%	28.7%	28.6%	17.9%	16.8%	20.3%	9.4%	10.6%	7.1%
اتحادات المرأة	35%	32.3%	40.5%	22.6%	25.9%	16.2%	19.1%	15.7%	25.6%	23.2%	26.0%	17.7%
الشرطة	59.3%	57.4%	62.8%	24.3%	24.6%	23.8%	11.1%	10.8%	11.4%	5.4%	7.1%	2.0%
الجامعات المحلية	70%	68.7%	62.6%	17.4%	19.2%	14.2%	4.4%	%3	25.1%	8.1	9.1%	6.1%
لجان الزكاة	55.2%	46.9%	51.9%	18.1%	18.0%	18.5%	13%	%9	20.5	13.7%	16.1%	9.1%
المجلس التشريعي	47.1%	38.8%	42.2%	27.2%	28.0%	25.6%	17.7%	15.4%	22%	15.1%	17.7%	10.1%

* ن.ك: النتيجة الكلية ض.غ: ضفة غربية ق.غ: قطاع غزة

نتائج استطلاع لآراء المقدسيين حول قضايا تتعلق بمدينة القدس (كانون اول 1996)

الاسئلة	الخيارات	القدس	البلدة القديمة	باقي المدينة
1. هل تذهب للتسوق في باقي مناطق الضفة الغربية؟	1. دائما	33.0	23.5	37.5
	2. أحيانا	43.5	48.0	41.3
	3. لا	20.6	27.5	17.4
	4. لا ينطبق	2.9	1.0	3.8
2. هل أنت مضطر للذهاب لباقي مناطق الضفة الغربية من أجل قضاء حاجاتك المتعلقة بعملك؟	1. لا	49.8	59.3	45.7
	2. دائما	25.7	19.7	28.2
	3.احيانا	24.5	21.0	26.1
3. هل تأثر وضع أسرتك الاقتصادي بالإغلاق المفروض على القدس؟	1. لم يتأثر	39.0	33.7	41.6
	2. تأثر سلبيا	54.1	61.2	50.7
	3. تأثر إيجابيا	6.9	5.1	7.7
4. البيت الذي تسكن فيه، هل هو ؟	1. ملك؟	55.3	31.3	66.5
	2. إيجار؟	41.4	63.4	31.6
	3. أخرى (حدد ----)	3.3	5.3	1.9
5. أين يقع مركز عملك	1. القدس (داخل الأسوار)	16.9	28.4	12.5
	2. القدس (خارج الأسوار)	46.9	41.8	48.9
	3. الضفة الغربية/قطاع غزة	10.3	9.0	10.8
	4.إسرائيل	25.9	20.8	27.8
6. مصدر الدخل الرئيسي للأسرة (سواء من وظيفة أو من عمل خاص أو من إعانات) يأتي من ---	1. مصادر (فلسطينية) في القدس	29.0	30.9	28.2
	2. مصادر في الضفة الغربية وقطاع غزة	9.3	5.2	11.2
	3. من العمل مع منظمات دولية	6.9	11.3	4.8
	4. من مصادر إسرائيلية	46.5	47.4	46.1
	5 .غير ذلك (حدد---)	8.3	5.2	9.7
7. هل تملك قطعة أرض في القدس ؟	1. نعم	27.1	--	--
	2. لا	72.9	--	--
8. هل تملك قطعة ارض في باقي الضفة الغربية/قطاع غزة	1. نعم	20.4	--	--
	2. لا	79.6	--	--
9. عند الإعداد لفرح (عرس) في العائلة (أو في حالةحصول عزاء لا سمح الله)، هل تشعر بأنه من الضروري أن تقيم حفلة (أو بيت العزاء) خارج مدينة القدس؟	1.نعم	48.3	58.3	43.6
	2. لا	51.7	41.7	56.4
10. هل يعيش غالبية أفراد عائلتك (المباشرة) في القدس أم في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ؟	1.القدس	72.4	64.9	75.8
	2.باقي الضفة الغربية وقطاع غزة	27.6	35.1	24.2
11. هل تعرف أية مؤسسة (أو منشأة) فلسطينية قامت بنقل مكاتبها من القدس إلى الضفة الغربية؟	1. نعم	15.4	13.7	16.3
	2. لا	84.6	86.3	83.7
12. أين يتعلم أولادك في المدارس؟	1. القدس	82.6	83.3	82.3
	2. باقي الضفة الغربية وقطاع غزة	15.3	14.1	15.8
	3. غير ذلك	2.1	2.6	1.9
13. أين تتمم إجراءاتك المالية–المصرفية؟	1. في بنوك / مصارف الضفة الغربية وقطاع غزة	11.3	16.9	9.3
	2. في بنوك ومصارف في القدس	54.8	46.2	57.9
	3. كلاهما (1+2)	33.9	36.9	32.8
14 . هل تقدمت بطلب ترخيص لبناء بيت أو أي بناء أخر خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟	1. نعم	18.7	20.4	17.9
	2. لا	81.3	79.6	82.1

15. إذا نعم؟ هل تم منحك الترخيص المطلوب؟	1. نعم	52.2	57.9	58.3
	2. لا	47.8	42.1	41.7
16. ما هو تقييمك لأوضاع أسرتك المعيشية؟	1. ممتاز	1.3	2.0	1.0
	2.جيد	18.4	12.2	21.2
	3. متوسط	50.8	42.0	55.1
	4. دون المتوسط	16.4	21.4	14.0
	5. سيء	13.1	22.4	8.7
17. كيف تقارن الوضع المعيشي في البلدة القديمة من المدينة مع باقي أنحاء المدينة؟	1. أفضل من المناطق الاخرى	20.0	26.5	16.8
	2. مماثل للمناطق الأخرى			
	3. أسوأ من المناطق الاخرى	37.7	32.7	40.1
	4.لا أعرف			
		29.4	35.7	27.2
		12.9	5.1	15.9
18. ما هو تقييمك لخدمات التأمين الصحي والضمان الاجتماعي المقدمة لسكان مدينة القدس؟	1. ممتاز	21.3	18.6	22.6
	2. جيد	34.8	36.1	34.1
	3. متوسط	26.2	30.9	24.0
	4.دون المتوسط	13.1	11.3	13.9
	5. سيء	4.6	3.1	5.4
19. في حالة امتداد نفوذ السلطة الفلسطينية للقدس، فهل تطلب من السلطة أن تقوم بتقديم نفس الخدمات للمقدسيين؟	1. نعم	49.3	57.1	45.7
	2. إلى حد كبير	17.3	24.4	18.8
	3. إلى حد ما	18.6	5.3	20.2
	4. لا	8.5	6.1	9.5
	5. لا أعرف	6.3	7.1	5.8
20. هل تتوقع أن تحصل على نفس الخدمات في ظل السلطة الفلسطينية؟	1. نعم	21.4	23.7	20.3
	2. لا	62.2	53.6	66.2
	3. لا أعرف	16.4	22.7	13.5
21. طلب منك صديقك النصح في المسألة الصعبة التالية: "صديقك مضطر للاختيار بين: إما السكن خارج مدينة القدس وإما الحصول على الجنسية الاسرائيلية." فبماذا تنصحه؟	1. السكن خارج المدينه	48.5	51.7	47.0
	2. الحصول على الجنسية	51.5	48.3	53.0
22.كيف تقيم اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بمدينة القدس ؟	1. ممتاز	5.6	4.1	6.3
	2. جيد	19.0	17.5	19.7
	3. متوسط	16.4	13.4	17.8
	4.دون المتوسط	15.7	11.3	17.8
	5.سيء	30.2	34.0	28.3
	6.لارأي	13.1	19.7	10.1

ملحق (7)

تعريف المصطلحات*

1. الاقتصاد

الناتج القومي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة.

صافي عوائد الإنتاج الخارجية: عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية العاملة محلياً مطروحاً منه عوائد عناصر الإنتاج الوطنية العاملة في الخارج.

الناتج المحلي الإجمالي: الناتج القومي الإجمالي مطروحا منه صافي عوائد الإنتاج الخارجية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية: هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد محولاً إلى دولارات الولايات المتحدة على أساس تعادل القوة الشرائية لعملة البلد وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للمقارنات الدولية نظام تعادل القوة الشرائية لإجراء مقارنات دولية للناتج المحلي الإجمالي وعناصره تكون أدق من المقارنات التي تستند إلى أسعار الصرف الرسمية التي يمكن أن تكون عرضة لقدر كبير من التقلب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي: هو حاصل قسم الناتج المحلي الحقيقي لسنة ما على عدد السكان في تلك السنة.

معدل التضخم: يقاس بمعدل نمو معامل الانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي لكل فتره من الفترات الموضحة.

العجز في الميزان التجاري: يحدث نتيجة زيادة الواردات من السلع والخدمات عن الصادرات من السلع والخدمات.

القوة الشرائية: هي كمية السلع والخدمات التي يستطيع مبلغ من المال شراؤها.

التحويلات النقدية: هي الأموال التي يرسلها العاملون في الخارج إلى أسرهم المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

القوة العاملة: مجموع السكان من عمر 15 سنة فأعلى (عاملين أو عاطلين عن العمل).

العاملون: من كان بعمر 15 سنة فأعلى ، وعمل بأجر لمدة ساعة واحدة على الأقل خلال الأسبوع السابق للمسح، أو عمل بدون أجر في مصلحة عائلية أو مؤسسة تطوعية.

العاطلون عن العمل: من كان بعمر 15سنة فأعلى وليس له عمل ويبذل جهدا واضحا في سبيل الحصول على عمل.

العمالة الرسمية في إسرائيل: العمال الفلسطينيون الذين يعملون داخل إسرائيل بموجب تصاريح.

العمالة غير الرسمية في إسرائيل: العمال الذين يعملون داخل إسرائيل ولا يحملون التصاريح اللازمة لذلك.

الإنفاق الحكومي: إنفاق جميع مكاتب وإدارات ومؤسسات الحكومة المركزية وغيرها من مؤسسات السلطة المركزية في البلد وهو يشمل كلا من الإنفاق الجاري والرأسمالي أو الإنفاق الإنمائي ولكنه لا يشمل الإنفاق الإقليمي أو المحلي أو الخاص.

---

* تعريف المصطلحات تم بالرجوع إلى التعريفات الدولية المستخدمة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو تلك المستخدمة في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. وفي حالة عدم توفرها تم ذلك بالرجوع إلى مستشارين مختصين .

القطاع العام: ويشمل النشاطات الإنتاجية والخدمات التي تقوم بها الحكومة بجميع فروعها ومستوياتها (الحكومة المركزية والمجالس المحلية).

المنشأة: هي مؤسسة أو جزء منها والتي تنتج بشكل أساسي مجموعة واحدة من السلع (مع احتمالية الإنتاج من أنشطة ثانوية) حيث يهدف تجزيء المؤسسة الواحدة إلى عدة منشآت وخلق وحدات إحصائية أكثر تجانسا من الناحية الإنتاجية.

معدل الاستهلاك: **مجموع ما يستهلكه الفرد شهريا من البنود التالية:**

1- النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لإغراض معيشية.

2- قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.

3- السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.

4- القيمة التقديرية للمسكن الملك.

معدل الإنفاق: **مجموع ما ينفقه الفرد شهريا من التالية:**

1- النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.

2- قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.

3- النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية) ، زكاة ، صدقات ، الهدايا ، الفوائد.

على الديون والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الطعام كنسبة مئوية من إجمالي استهلاك الأسر: هو الاستهلاك الذي يحسب من تفاصيل الناتج المحلي الإجمالي (النفقات بأسعار السوق على الصعيد الوطني) المحددة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية كما تجمع في معظمها من المرحلتين الرابعة 1980 والخامسة 1985 من برنامج المقارنات الدولية.

المناطق الصناعية الحدودية: مصطلح يصف تلك المناطق الصناعية المنوي إقامتها في مواقع محاذية لما يعرف بالخط الأخضر وهي مشاريع مشتركة فلسطينية إسرائيلية أمريكية أوروبية غربية.

إنتاج الأسرة الذاتي: ما تنتجه الأسرة ومخصص في الغالب لاستهلاكها الذاتي.

الاقتصاد المنزلي: النشاطات الاقتصادية (الإنتاجية) التي تقوم بها الأسرة بعيداً عن اقتصاد السوق؛ كأعمال إنتاج الخضار والفواكه والحبوب في حديقة المنزل والنشاطات الأخرى، أو تصنيع هذه الخضار والفواكه والحبوب.

2. التعليم

معرفة القراءة والكتابة: يعتبر الشخص بأنه يقرأ ويكتب إذا استطاع أن يقرأ ويفهم عبارة قصيرة سهلة عن حياته اليومية.

التعليم الأساسي: هو قاعدة التعليم والأساس الذي تقوم عليه مراحل التعليم الأخرى ومدتها عشر سنوات (1-10) .

التعليم الثانوي: التعليم المدرسي الذي يلي التعليم الأساسي ومدته سنتان(11-12).

التعليم العالي: هو التعليم الذي يعطى في الجامعات وكليات المجتمع المتوسطة ويشترط في الالتحاق بهذا التعليم إنهاء المرحلة الثانوية أو ما يعادلها بنجاح والحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) أو ما يعادلها.

مجلس التعليم العالي: مؤسسه فلسطينية وطنيه أنشئت عام 1977 هدفها الإشراف على التعليم العالي الفلسطيني وتجمع كافة مؤسساته تحت مظلة واحدة من أجل توحيد الجهود الوطنية في مجال التعليم العالي الفلسطيني .

نسبة القيد الإجمالية: هي عدد الطلبة المقيدين في أي مستوى تعليمي سواء أكانوا ينتمون إلى الفئة العمرية المناسبة أم لا ينتمون إليها كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى.

المخزون التربوي: مجموع عدد السنوات الدراسية التي يمتلكها أفراد الطاقة العاملة. يمكن قياس المخزون التربوي بتقسيم عدد السنوات الدراسية التي يمتلكها أفراد الطاقة العاملة على مجموعهم، أو بتقسيم مجموع عدد السنوات التي يدرسها أبناء المجتمع الواحد على مجموع عدد السكان. ولدقة أعلى يمكن تحويل السنوات الدراسية إلى ساعات تقسم على عدد السكان. ومن المتغيرات التي تستوجب الأخذ في الاعتبار عند الحساب: طول السنة الدراسية (عدد أيام الدراسة في السنة) وطول اليوم الدراسي (عدد الساعات التي يدرسها الطالب في اليوم الواحد) ومدخلات النظام التعليمي (معلمين – طلاب – مباني – معامل – وقت – مختبرات – ورش – ملاعب – مكتبات أجهزة – إدارة – رأس المال – قوانين – نظم – لوائح – ...الخ) ونوع المناهج والمعلومات والتدريب المقدم للدارسين (تقليدي – حديث – متطور ...الخ).

3. الصحة

معدل المواليد الخام: عدد المواليد الأحياء والمتوفين لكل ألف نسمه لفترة زمنية معينة.

معدل الوفيات الخام: هو العدد السنوي للوفيات لكل ألف من السكان.

معدل وفيات الأطفال الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل ألف من المواليد الأحياء خلال سنة واحدة.

معدل وفيات الأطفال: هو متوسط العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء خلال السنوات الخمس السابقة . (هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة ما بين الولادة وإتمام السنة الخامسة من العمر بالضبط).

العمر المتوقع عند الميلاد: هو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ميلاده على ما هي عليه طوال حياته.

الخصوبة: الأداء التكاثري (التناسلي) الفعلي للفرد أو الزوجين أو المجموعة أو السكان أو المجتمع . (العدد الفعلي الذي أنجبته امرأة من المواليد طوال فترة حياتها الإنجابية).

معدل الخصوبة الإجمالي: متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم المرأة أحياء على مدى حياتها ، إذا قدر لها أن تحمل في كل مرحلة عمرية وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة لمراحل العمر.

معدل استخدام العلاج بالاماهة الفموية: هو النسبة المئوية لجميع حالات الإسهال لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعالجون بواسطة أملاح الاماهة الفموية أو بمحلول منزلي مناسب.

4. تعريفات متفرقة

الضفة الغربية: المنطقة الفلسطينية التي كانت في السابق تخضع للحكم الأردني واحتلتها إسرائيل عام 1967 وتشمل القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل فيما بعد.

باقي الضفة الغربية: الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية.

القدس الشرقية: الجزء الشرقي من مدينة القدس (الذي كان خاضعا للحكم الأردني) واحتلته إسرائيل في شهر حزيران عام 1967 ثم ضمته بتاريخ 28/ حزيران 1967.

قطاع غزة: المنطقة الفلسطينية التي كانت تحكمها مصر حتى عام 1967 حيث احتلتها إسرائيل.

لجان الزكاة: هي مؤسسات تطوعية تعمل على جمع أموال الزكاة والتبرعات من القادرين وتوزيعها على المحتاجين وفق آلية مسح اجتماعي محددة.

معدل الازدحام : متوسط عدد الأفراد لكل غرفة بالمسكن ، وتحسب بقسمة سكان المسكن على عدد الغرف.

معدل الإعالة : أي معدل عدد الأشخاص الذين على الفرد العامل أو القادر على العمل أن يعيلهم من أفراد المجتمع.

نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًا: هو السعرات الحرارية المساوية لصافي الإمدادات الغذائية في بلد ما ، مقسومة على عدد السكان ، يوميا.

النوع الاجتماعي : مصطلح يدل على الفروق الاجتماعية بين الذكور والإناث ، مع العلم أن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستخدم نوع الجنس بدلا من النوع الاجتماعي .

الأوامر العسكرية: هي مجموعة القوانين والأوامر التي أصدرها الحكم العسكري الإسرائيلي بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967.

الاعتقال الإداري: الاعتقال لفترات غير محدودة دون تقديم لوائح اتهام ضد المعتقل أو تقديمه للمحاكمة.

الطرق الالتفافية: هي الطرق التي تقوم السلطة الإسرائيلية بشقها وذلك من أجل ربط المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية بعضها ببعض وربطها بإسرائيل لتجاوز التجمعات السكانية الفلسطينية. وقد نجم عن شق هذه الطرق مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية .

ملحق (8)

المراجـع

أوراق كتبت خصيصا لمشروع التنمية البشرية –1996

(غير منشورة)

جاد اسحق وفيوليت قمصية. معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) . **التنمية البشرية والبيئية في فلسطين** .

رولا اسكندر .برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أين ؟** .

سناء العاصي . دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . **النوع الاجتماعي في عمل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية** .

صلاح عبد الشافي .مركز موارد التنمية . **الآليات التي تحكم التطور أو التخلف الاقتصادي والإجتماعي في قطاع غزة** .

علي السفاريني . **السلطة الوطنية الفلسطينية واتفاقيات أوسلو** .

عامر نور . جمعية الدراسات العربية. **حقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل** .

فتحي صبح . **المخزون التربوي** .

محي الدين الفرا. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **سيناريوهات المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية وغزة.**

محمد النخال. جمعية الدراسات العربية . **خرائط ومعلومات حول القدس.**

ميرفت رشماوي .مؤسسة القانون من اجل الإنسان – الحق. **معوقات احترام حقوق الإنسان في فلسطين وانعكاساتها على التنمية المستدامة.**

ناجح جرار . البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية . جامعة النجاح الوطنية. **اللاجئ الفلسطيني ... إلى أين ؟.**

Birzeit University. Womenk's Studies Unit. **Gender & Human Development in Palestine**.

Ibtisam Abu - Dhou . The University of Melbourne & The Palestinian Ministry of Education A **Palestinian Strategy for Education.**

Samia Al- Batmeh, Palestine Economic Policy research Institute Women and Impoverishment (some aspects of gender impact of poverty in the West Bank and Gaza strip).

Zaid Abdeen. AL-Quds University. A **Palestinian Strategy for Health.**

المراجع العربية

أبو دحو، جميله وأخريات، 1995. ***المنظور النسوي الفلسطيني تجاه قضايا الجندر***. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء والمؤسسة الكندية للتضامن والتنمية.

أبو شرخ، ماجد، 1993. ***الاحتياجات المائية للأغراض المنزلية***. الخليل: دائرة البحث والتطوير – رابطة الجامعيين.

أبو الشكر، عبد الفتاح، 1990. ***الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية***. القدس: الملتقى الفكري العربي.

أبو عمرو ، زياد وآخرون، 1995. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. رام لله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

أبو النحل ، حسين، 1988. ***الاقتصاد الإسرائيلي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (إقليم العالم العربي)، 1994. ***تقرير المؤتمر الفلسطيني للسكان وتنظيم الأسرة***. القاهرة.

أحمد، حسين، و الشامي مفيد، 1995. ***مسح الأوضاع الديمغرافية وتقديرات القوى العاملة***. القدس: الملتقى الفكر العربي.

استانبولي، داوود وأبو عرفة عبد الرحمن، وآخرون، 1983. ***الزراعة في الضفة الغربية***. القدس: الملتقى الفكري العربي.

الأمم المتحدة. إدارة شؤون الإعلام، 1995. ***الأمم المتحدة وقضية فلسطين.***

الأمم المتحدة،1993. ***تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية على المستوى الإقليمي لبلدان الآسكو.***

باحثون قانونيون، 1992. ***أي نظام قانوني لفلسطين***. جامعة بير زيت: مركز الحقوق.

البطمه، سامية، 1996. ***" تقييم مشاريع الدعم الأجنبي"*** (محاضرة غير منشورة)، معهد دراسات أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

البرغوثي، سمير،1990. ***"الانعكاسات الاقتصادية لازمة الخليج على المناطق الفلسطينية المحتلة"***. مجلة اليسار. (العدد الثامن، تشرين الاول/اكتوبر) .

البرغوثي، مصطفى، 1993. ***البنية التحتية والخدمات الصحية في الضفة الغربية، أسس تخطيط الرعاية الصحية***. رام الله: البرنامج الإعلامي للتطوير الصحي.

البرغوثي، مصطفى ولينوك جين، 1997. ***الصحة في فلسطين، الإمكانيات والتحديات***. البرنامج الإعلامي للتطوير الصحي.

البرنامج الإعلامي للتطوير الصحي، 1990. ***الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهرس مشروح للمراجع. ط3***. رام الله.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995. ***تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غز ة.*** القاهرة : نور– دار المرأة العربية للنشر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1991–1996. ***تقرير التنمية البشرية***.

بنفنستي، ميرون، 1987. ***المشاريع الممولة من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية والضفة الغربية وقطاع غزة (1977–1983)، (القطاع الفلسطيني).*** القدس: الملتقى الفكري العربي.

تماري، سليم، 1988. ***"الاقتصاد المنزلي، اقتصاد الانتفاضة بين الأسطورة والممارسة"***. ***التقرير السنوي للملتقى الفكري العربي***. القدس.

تماري، سليم، 1996. ***مستقبل اللاجئين الفلسطينيين – أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية***. بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

جامعة بير زيت، 1996. برنامج دراسات المرأة. ***النوع والسياسات العامة، (أوراق عمل)***.

جامعة بير زيت، 1995. دائرة صحة المجتمع . ***التدريب في الرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة***.

الجرباوي ، علي، 1991. ***وقفة نقدية في تجربة التنمية الفلسطينية***. رام الله: مركز الهندسة والتخطيط.

جقمان، ريتا، 1992. ***الحياة والصحة في ثلاث قرى فلسطينية***. نابلس: مركز شؤون المرأة.
جمعية الشبان المسيحية،1994. ***مسح الإعاقة الفلسطيني ، الضفة الغربية***. القدس.
الحاج يحيى، محمد وآخرون، 1995. ***المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري وتحليل آراء الفتيات الفلسطينيات تجاه بعض قضايا العنف الأسرى***. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
حداد، مروان وأبو عيشه سمير،1990. ***أزمة المياه في الضفة الغربية، الوضع الراهن وتوجهات المعالجة***. نابلس.
حنفي، ساري، 1997. ***بين عالمين، رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني***. رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
حوار مع وزير التخطيط والتعاون الدولي. (خريف، 1995). ***مجلة قضايا فلسطينية***. العدد الأول.
خضر رزق الله، نجوى، 1996. ***الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة من القدس***. القدس : جمعية العلاقات النمساوية العربية.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ، 1995. ***الإحصاءات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. ***التعداد العام للمنشات***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. ***إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة***. رام الله– فلسطين.
رام اللهدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. ***مسح التجمعات السكانية الفلسطينية لعام1994***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1995. ***المسح الشامل لمراكز الطفولة والشباب في الضفة وقطاع غزة***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. **مسح مستويات الرواتب والأجور وساعات العمل – 1994**. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. ووزارة التربية والتعليم العالي، 1995. ***الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995/1994***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطيني، 1996. ***مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية*** . التقرير الربعي . رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. ***الإحصاءات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. ***مسح الثقافة***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996. ***الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1995***
رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. ***المسح الصحي 1996***. (المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح الصحي).
رام الله– فلسطين
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. ***مسح القوى العاملة***. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،1996. ***مسح القوى العاملة***. نيسان 1996. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح ***الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. التعليم –نتائج تفصيلية***.
رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطيني، 1996. ***مسح الخدمات – 1994. نتائج أساسية***. التقرير الأول. رام الله– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. ***المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة***. رام الل– فلسطين.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. ***المسح الصناعي–1994. نتائج أساسية***. رام الله– فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. ***مسح القوى العاملة***. رام الله- فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. ***مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية***. *التقرير السنوي*. رام الله- فلسطين.

دائرة شؤون المفاوضات، 1995. ***الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة. واشنطن . اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية***.

الدقاق، إبراهيم، 1995. ***بناء نموذج التنمية المحلي، الخلفيات والمشكلات***. القدس: الملتقى الفكري العربي.

ديفيس، اوري وآخرون، 1980. ***السياسة المائية لإسرائيل***. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

رباح، رمزي، 1996. ***اللاجئون ومفاوضات الوضع الدائم***. بيروت .

سلطة النقد الفلسطينية، 1995. ***التقرير السنوي الأول***.

سعيد، نادر عزت، 1996. ***المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي: التنمية والانتخابات***. طاقم شؤون المرأة: رام الله.

السلطة الوطنية الفلسطينية، 1994. ***التقرير الوطني المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لتنمية المستوطنات البشرية***.

السلطة الوطنية الفلسطينية لحماية البيئة، 1994. ***ملامح غزة البيئية***. *مسح عام للمصادر الطبيعية . الجزء الأول*.

سعيد، نادر عزت، 1996. ***البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني***. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

سمارة، عادل، 1990. ***التنمية بالحماية الشعبية***. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.

شبلاق، عباس وآخرون، 1996. ***النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام***. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل).

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 1996. ***الوثائق الصادرة عن شبكة المنظمات الأهلية***. القدس.

شعبان، رضوان والبطمة سامية، (1995). ***أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة***. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) .

الشنار، حازم، 1996. ***الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة***. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

صبري، إسماعيل عبد الله، 1994. ***التنمية البشرية المفهوم- القياس-الدلالة***. القاهرة. تموز/يوليو.

عبد الله، سمير، 1988. ***سياسة النظام الأردني الاقتصادية تجاه المناطق المحتلة***. القدس: الملتقى الفكري العربي.

العبد، جورج. (محرر) ، 1980 . ***الاقتصاد الفلسطيني. تحديات التنمية في ظل احتلال مديد***. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية و مؤسسة التعاون الفلسطينية.

عبد الشافي، صلاح، 1992. ***الدور الاقتصادي والاجتماعي لمراكز التدريب المهني في القطاع (دراسة ميدانية)*** . القدس : الملتقى الفكري العربي.

عبد الرازق، عمر والزغموري عودة، 1990. ***أزمة الدينار الأردني وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني***. القدس : مركز العمل التنموي (معا).

عبد الرازق، عمر والزغموري عودة، 1992. ***الاقتصاد الزراعي الفلسطيني 1967-1990***. رام الله: مركز العمل التنموي (معا).

عريقات، صائب وآخرون، 1990. ***انعكاسات أزمة الخليج على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة***. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

عكاشة، محمود وسامي أبوظريفة، 1992. ***محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة***. القدس: الملتقى الفكري العربي.

علاونه،عاطف، 1989. ***"آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي"***، مجلة السياسة الدولية عدد تموز/يوليو. القاهرة.

علاونة، عاطف،1986. ***التمويل في الضفة الغربية وقطاع غزة***. نابلس : جامعة النجاح الوطنية.
عبد الهادي، عزت وآخرون، 1994. ***المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة***. رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
عبد الهادي، عزت وأبو دحو. جميله، 1993. ***احتياجات الإقراض في مشاريع الاقتصاد المنزلي***. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء .
عبد الهادي، عزت، 1992. ***الانتفاضة وبعض قضايا التنمية الشعبية***. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء .
عورتاني، هشام،1984. "***مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة"***. صامد الاقتصادي. (العدد 49).
عورتاني، هشام ونادر عزت سعيد ، 1995. ***الظروف المعيشية للسجناء المحررين***. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
غوجانسكي، تمار، 1987. ***تطور الرأسمالية الفلسطينية*** الناصرة: (ترجمة حنا إبراهيم).المكتبة الفنية.
فيصل، علي، 1996. ***اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث***. بيروت.
قاسم، عبد الستار (تحرير)، 1986. ***مصادر تمويل التنمية في الأراضي المحتلة***. "ندوة مصادر التمويل" . القدس : الملتقى الفكري العربي.
قواس، انتصار وأخريات، 1996. ***نساء ذوات احتياجات خاصة، نحو حقوق متساوية وفرص متكافئة***. رام الله: مؤسسة الحق.
القيق، حسن،1988. ***التعليم في الأرض المحتلة***. القدس: الملتقى الفكري العربي.
كمال، سفيان. ***الوضع التعليمي في مدينة القدس***، 1996. منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية.
اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الا سكوا) ، 1992. ***النشرة السكانية***.
اللجنة الإقليمية للتأهيل في منطقة الوسط، 1995. ***دراسة لـ 32 قرية فلسطينية في وسط الضفة الغربية***.
اللجنة الوطنية للإعداد للمؤتمر الدولي الرابع للمرأة، 1995. ***أوضاع المرأة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها***.
لانج، اريكا ومهنا اعتماد،1992. ***دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة***. القدس: الملتقى الفكري العربي.
المالكي، مجدي، 1990-1991، ***بعض الآثار الاجتماعية للانتفاضة في مخيم الجلزون*** رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
المجلس الاقتصادي للتنمية والأعمار (بكدار) و آخرون،1995. **الأعمار الريفي والحضري في فلسطين. قضايا، خيارات، سياسات، وإستراتيجيات.**
مجلس التعليم العالي، 1996. ***الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية. 1995-1996***. القدس.
مركز الإحصاء الإسرائيلي، 1968-1993. ***كتاب الإحصاء الإسرائيلي***.
مركز الإحصاء الفلسطيني. (كانون الأول/ ديسمبر، 1994. ***ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة***. رام الله
مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس) ، 1993 - 1996. ***استطلاعات الرأي العام الفلسطيني .***
مركز التخطيط الفلسطيني في مكتب الرئيس، 1996. ***أعضاء المجلس التشريعي المنتخب***. غزة .
مركز تطوير المناهج الفلسطينية ، 1996. ***المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام (الخطة الشاملة)*** الجزء الأول والثاني. فلسطين.
مركز الدراسات النسوية، 1991. ***تجارب التسويق في المشاريع الإنتاجية والتعاونية النسائية***. القدس.
مركز غزة للصحة النفسية ، 1994. ***التأثيرات النفسية للانتفاضة على الأطفال الفلسطينيين***. غزة
مركز القدس للإعلام والاتصالات (القدس)، 1993-1996. ***استطلاعات الرأي العام الفلسطيني.***
مركز الهندسة والتخطيط ، 1995. ***التخطيط الإقليمي للمناطق الريفية الفلسطينية***. رام الله.
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1995. ***الانتخابات الفلسطينية ، الشروط والمعيقات***. غزة .
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1995. ***قراءة نقدية لمشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة***. غزة .
معهد التخطيط القومي، 1994. ***تقرير التنمية البشرية – مصر.***

مكتب إعلام الأنروا، 1995. ***دليل الانروا (وكالة المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)***.
مكتب العمل الدولي، 1993-1996. ***"تقرير المدير العام مؤتمر العمل الدولي"***. جنيف.
الملتقى الفكري العربي، 1994. ***مؤتمر التنمية من أجل الصمود***. القدس.
الملتقى الفكري العربي، 1994. التقرير ***النهائي عن السكان والعمالة و الدخل والاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة***.
ملحيس ، غانية، 1996. ***المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني التجربة والآفاق***. مؤتمر الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني. القاهرة – جمهورية مصر العربية.
منصور، آنا ونعمه أديب "مفهوم التنمية المستدامة مقارنه جديده لمشكلات التنمية الاجتماعية". ***تقرير ورشة عمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة،*** 1995. القاهرة. 14-19 ايار/مايو،.
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف)، 1990. ***اتفاقية حقوق الطفل***. نيويورك .
منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة،1991. المؤتمر ***العام: تقرير بشأن تقديم المساعدة الفنية إلى الشعب الفلسطيني***. *روما*.
مؤسسة الأرض والمياه والخدمات القانونية، 1991. ***وقائع اليوم الدراسي حول الاستيطان ومصادرة الأراضي***. القدس.
مؤسسة الحق، 1995. ***المرأة والعدالة والقانون، نحو تقوية المرأة الفلسطينية***. رام الله.
نخله، خليل،1990. ***مؤسساتنا الأهلية في فلسطين***. القدس: الملتقى الفكري العربي.
النخال، محمد مطر ، 1996. ***سكان ومساكن ضواحي القدس الشرقية***. القدس: جمعية الدراسات العربية.
هايبرغ، ماريان وأوفنسين غيير، 1994. ***المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية، بحث استطلاعي في الأوضاع الحياتية***. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
هلال، جميل،1995. ***الاقتصاد الإسرائيلي البنية والتحولات 1995-1996***. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
هلال، جميل، 1997. ***"معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية". مجلة السياسة الفلسطينية.*** (العدد الثاني عشر).
وزارة الإعلام الفلسطينية،1995. ***أوراق حول القدس ومخاطر التهويد. الهجرة اليهودية إلى فلسطين. الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع. مقدمة إلى اجتماع الدورة 56 للجنة الدائمة للإعلام العربي ووزارة الإعلام العرب في القاهرة***. تموز/ يوليو
وزارة الثقافة الفلسطينية والمجلس الثقافي البريطاني، 1996. ***المكتبات في فلسطين. دراسة مسحية حول واقع المكتبات والمكتبيين في فلسطين.***
وزارة الزراعة الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار، 1996. ***تقرير ورشة عمل حول مأسسة وسياسات الزراعة في فلسطين*** . بيت لحم.
وزارة الصحة الإسرائيلية، 1971-1994. ***الوضع الصحي في الضفة وغزة***.
وزارة الصحة الفلسطينية، 1996. ***الإحصاءات الصحية محافظات الضفة الغربية***. نابلس.
وزارة العمل الفلسطينية، *1995*. ***الأوراق المقدمة للدورة التدريبية في مجال العلاقات المهنية*** *في رام الله*
وزارة العمل الفلسطينية، 1995. ***نظام وطني للتدريب المهني***. القدس: جمعية العلاقات النمساوية العربية.
وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، 1995. ***مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. أرقام وتحليلات*** .
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، 1995. ***اللاجئون الفلسطينيون اليوم.*** فينا. (العدد 137).
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، 1996. ***اللاجئون الفلسطينيون اليوم.*** فينا. (العدد 138).

ملحق (9)

UN PUBLICATIONS

International Labor Organization, (1996). **Report of the Director General**-Appendix, International Labor Conference, 83rd. session, Geneva.

UN, (1993). **Selected Proceedings of the Expert Group Meeting on Human Development in the Arab World**, UNDP, League of Arab States, ESCWA, Cairo 6-9 September.

UN, (1994) **World Summit for Social Development, Report on the Preparatory Expert Group Meeting on the Arab Declaration on Social Development**, Amman 19-22 September

UN, (1995). **The Copenhagen Declaration and Programme of Action**, World Summit for Social Development 6-12 March.

UNCTAD, (1990). **Technical Assistance in Export Promotion and the Establishment of Marketing Facilities in the Occupied Palestinian Territories,** New York.

UNCTAD, (1993). **Selected Statistical Series on the Balance of Payments, Foreign Trade, Population, Labor Force and Employment or the OT (West Bank and Gaza Strip) 1968-87,** UNCTAD Secretariat, New York.

UNCTAD, (1994a). **Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip 1990-2010, Quantitative Framework** (Supplement), New York.

UNCTAD, (1994b).**Construction and Housing in the West Bank and Gaza Strip,** New York.

UNCTAD, **(**1994c). **Health Conditions and Services in the West Bank and Gaza Strip,** UN, by Rita Giacaman, consultant, New York.

UNCTAD, (1994d). **Review of Labor and Employment Trends in the West Bank and Gaza Strip,** New York.

UNCTAD, (1995a). **Development in the Services Sector in the West Bank and Gaza strip 1967-1990**, New York.

UNCTAD, (1995b)> **A Programme of Technical Cooperation Activities in Support of Palestinian Trade, Finance and Trade Related Services,** New York.

UNCTAD, (1996). **Sources of Economic and Social Statistics on the West Bank and Gaza Strip,** New York.

UNDP, (1991)**Human Development Report**, Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (1992a). **Human Development Report**, Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (1992b). **Compendium of Ongoing and Planned Projects, Assistance to the Occupied Palestinian Territories**, Jerusalem.

UNDP (1993a), **Human Development Report**, Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (1993b). **Human Development in Bangladesh, Decentralization for Local Action**, March 1993, New York.

UNDP, (1993c). **Sustainable Human Development and Macroeconomics, Strategic Links and Implications**. New York.

UNDP, (1994a). **Human Development Report**, Oxford University Press, Oxford.

UNDP, **(**1994b). **Philippine Human Development Report**, Malsati.

UNDP, (1994c). **Country Human Development Indicators**, UNDP Human Development Report Office, New York.

UNDP, (1994d). **Through the Lens of Sustainable Human Development, a Brainstorming Workshop in Bolivia**, October 1994, New York.

UNDP, (1994e) **Occasional Paper No. 4, Technical Cooperation in Poverty Alleviation-UNDP Interventions and their Evaluations. A Report Commissioned by the Central Evaluation office of UNDP,** New York.

UNDP, (1994f). **Compendium of Ongoing and Planned Projects. Assistance to the Occupied Palestinian Territories**, Jerusalem.

UNDP, Gender in Development Program, (1994g). **At the Crossroads: Challenges and Choices for Palestinian Women in the West Bank and Gaza Strip**, UNDP, New York.

UNDP, (1995a). **Human Development Report**, Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (1995b). **Sustainable Human Development, From Concept to Operation: A Guide for the Practitioner,** A UNDP Discussion Paper, New York.

UNDP, (1995c). **Poverty Reduction, Participation and Local Governance, the Role for UNCDF, a Fund for Community and Local Development,** UNCDF Policy Series, Volume 1.

UNDP, (1995d). Human Development Report Office, Occasional Papers No. 8, **Sustainable Human Development; Concepts and Priorities**, New York.

UNDP, (1995e). Human Development Report Office, Occasional Papers No. 12, **Human Development Index: Methodology and Measurement**, New York.

UNDP, (1995f). Human Development Report Office, Occasional Papers No. 13, **Decentralization: A Survey of Literature From a Human Development Perspective**, New York.

UNDP, (1995g). Human Development Report Office, Occasional Papers No. 16, **War, Peace and Third World Development**, New York.

.

UNDP, (1996a). **Human Development Under Transition- Summaries of National Human Development Reports 1996, Europe and the CIS**, Regional Bureau for Europe and CIS, New York.

UNDP, (1996b). **Preventing and Eradicating Poverty, Report on the Experts Meeting on poverty Alleviation and Sustainable Livelihoods in the Arab States,** Damascus, Syria, February 28-29, 1996 , New York.

UNDP, (1996c). **Human Development Report**, Oxford University Press, Oxford.

UNDP, **(**1996d). **UNDP's 1996 Report on human Development in Bangladesh, A Pro Poor Agenda,** Overview, Dhaka.

UNICEF, (1992a). **The Strategy for the 1992-94 UNICEF Programme of Cooperation in the West Bank and Gaza Strip,** Jerusalem.

UNICEF, (1992b). **The Situation of Palestinian Children in the West Bank and Gaza Strip**, Draft Jerusalem.

UNICEF, (1993). **Supply of Pharmaceuticals in the West Bank and Gaza Strip,** Jerusalem.

UNICEF, (1995). **Programme Review and Strategy Meeting,** October 1995, Ramallah.

UNRWA (1994), **UNRWA: An Investment in People.** Vienna.

UNRWA, (1996). **A Final Report on the Efficiency and Effectiveness and Evaluation of the Relief and Social Services Department Poverty Alleviation Programme**, Gaza.

WHO, (1993). **Report on Health Conditions of the Arab Population in the Occupied Palestinian Territories.**

World Bank, (1993a). **Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace, Overview**. Washington D.C.

World Bank, (1993b). **Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace, The Economy**. Washington D.C.

World Bank, (1993c). **Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace, Private Sector Development**. Washington D.C.

World Bank, (1993d). **Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace, Agriculture**. Washington D.C.

World Bank, (1993e). **Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace, Infrastructure**. Washington D.C.

World Bank, (1993f). **Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace, Human Resources and Social Policy**. Washington D.C.

World Bank, (1994) **Emergency Assistance Program for the Occupied Territories**, Washington D.C..

World Bank, (1995). **World Development Report 1995,** Washington Dc.

World Bank, (1996). **Partners in Peace The LACC for Development Assistance in the West Bank and Gaza Strip.**